



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية.
عنوان المذكرة:

أثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1970-2023

مذكرة مكملة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد مالي ونقدي

تحت إشراف:

د. مناد أمحمد

من إعداد الطالبة:

▪ لوكيلي مروى

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صباح فاطمة	رئيسة	جامعة عين تموشنت	أستاذة محاضرة أ
مناد أمحمد	مشرفا	جامعة عين تموشنت	أستاذ محاضر ب
حرطاني عبد المجيد	ممتحنا	جامعة عين تموشنت	أستاذ محاضر ب

السنة الجامعية

2025-2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

بسم الله الرحمان الرحيم، الحمد لله الذي ما نجحنا ولا تفوقنا الا برضاه، الحمد لله ما اجتزنا
دربا ولا تخطينا جهدا الا بفضلته واليه ينسب الفضل و الكمال والإكمال.

اهدي تخرجي إلى من كان لهم الفضل بعد الله في أن أكون ما أنا عليه اليوم... إلى أمي
الغالية، يا من تجسدت فيك أسمى معاني العطاء، واحتضنت قلبي وصمتي وسهر الليالي
بصبر لا ينضب، وحنان لا يُقاس. يا من كان دعائك لي سرّ نوري، وصوتك الدافئ عزائي
في كل لحظة ضعف. إنك الوطن حين يغيب كل شيء، والسند حين يتقاطع الدرب، والنبض
حين يخفت في القلب الرجاء.

وإلى أبي العزيز، يا من علمتني أن النجاح لا يُهدى، بل يُنتزع بالإرادة، والانضباط، والإيمان
بالذات. كنت مثالا للثبات، ومصدر إلهام لا ينضب. وقفت بصمتك، وبقوة حضورك،
وبحكمة صبرك، فكنت القائد الذي علمني أن الطريق الصعب هو وحده ما يصنع الرجال.
إلى أخوي الحبيبين يوسف ومحمد، رفيقي الطفولة، وأقرب الأرواح إلى قلبي، يا من كانت
كلماتكما، ضحكاتكما، وحتى صمتكما، بلسما لي في كل مراحل هذا المشوار. وجودكما كان
حصنا منيعا أمام كل تعب، ومصدر طاقة في لحظات الانطفاء. قد لا أقولها كثيرا، لكنني
أعتر بكما حدّ الامتلاء، وأهديكما هذه الصفحات اعترافا بما تمثلانه في حياتي. لكم جميعا،
أقدم هذا العمل المتواضع، لا لردّ الجميل، فجميلكم لا يُرد، بل ليرتبط اسمي بكم في ثمرة
تعب طال انتظاره، فأنتم جنوري وامتدادي، وبكم تحققت هذه اللحظة.

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين
سيدنا محمد بن عبد الله.

شكرًا لكل من ترك في طريقي بصمة، صغيرة كانت أم كبيرة، فهي ما رسم ملامح هذا
العمل.

شكرًا لأستاذي الفاضل الدكتور مناد أحمد، على دعمه وتوجيهه وإيمانه بمسيرتي البحثية
وأدين له بالفضل بعد الله على ما منحني إياه من وقت ومساعدة والتي لا تقدر بالثمن
للخروج بالبحث على أحسن صورة ممكنة وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم ما يرضيه.

ولكل من ساندني بكلمة، أو سطر، أو حتى بسكوت لم يزد ثقلي.

ولعائلتي، التي لم تطلب مني شيئًا سوى أن أكون بخير، فكنتم الخير كله. أحبكم بامتنانٍ لا
يُقال، بل يُعاش.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة، إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود، في الجزائر خلال الفترة (1970-2023). تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لقياس العلاقة، باعتماد سرعة دوران النقود كمتغير تابع، وعدد من المتغيرات التفسيرية المتمثلة في: سعر الصرف، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، الادخار المحلي، والميزان التجاري. توصلت الدراسة الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات؛ حيث يؤثر سعر الصرف سلبا على سرعة دوران النقود في المدى الطويل، رغم تأثيره الإيجابي المؤقت بعد تأخير زمني في المدى القصير. ويمكن تفسير ذلك بتراجع الثقة في العملة الوطنية، وميول الأفراد والمؤسسات إلى اكتناز النقود أو تحويلها إلى أصول أخرى عند تقلبات سعر الصرف، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى التداول النقدي داخل الاقتصاد. كما أظهر نصيب الفرد من الناتج الاجمالي أثرا سلبيا على المدى الطويل، في حين كان للتضخم تأثير إيجابي متزايد، وللاذخار تأثير ديناميكي متغير. أما الميزان التجاري فكان تأثيره غير معنوي. تعكس هذه النتائج الطابع الديناميكي للمتغيرات الكلية في الجزائر، وأثرها المتباين على السيولة النقدية وسلوك الأفراد. وتبرز الدراسة، أهمية ضبط تقلبات سعر الصرف. كما تؤكد على ضرورة مراعاة التفاعل بين العوامل الاقتصادية عند صياغة السياسة النقدية.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف؛ سرعة دوران النقود؛ الاقتصاد الجزائري؛ نموذج ARDL

Abstract:

This study aims to analyze the relationship between the exchange rate and the velocity of money in Algeria during the period (1970-2023). The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was used to measure the relationship. The velocity of money was adopted as a dependent variable, and a number of explanatory variables represented: the exchange rate, GDP per capita, inflation, domestic savings, and the trade balance. The study found a long-term relationship between these variables; the exchange rate negatively affects the velocity of money in the long term, despite its temporary positive effect in the short term. This can be explained by the decline in confidence in the national currency, and the tendency of individuals and institutions to hoard money or transfer it to other assets when the exchange rate fluctuates, which leads to a decrease in the level of cash circulation in the economy. GDP per capita also had a negative impact in the long run, while inflation had an increasing positive effect, and saving had a changing dynamic effect. The trade balance had a statistically insignificant effect. These results reflect the dynamics of macro variables in Algeria, their varying impact on liquidity and the behavior of individuals. The study highlights the importance of controlling exchange rate fluctuations. It also emphasizes the need to take into account the interaction of economic factors when formulating monetary policy.

Keywords: exchange rate; velocity of money; Algerian economy; ARDL model

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص:	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول:	
قائمة الأشكال:	
المقدمة:	أ
الفصل الأول: المقاربات النظرية لسعر الصرف وسرعة دوران النقود	6
مقدمة الفصل:	1
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.	2
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، أنواعه، أنظمته وأهميته الاقتصادية.	2
المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.	8
المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لسعر الصرف.	10
المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف.	14
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سرعة دوران النقود	15
المطلب الأول: مفهوم سرعة دوران النقود وأهميتها.	15
المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسرعة دوران النقود:	18
المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود.	31
المطلب الأول: علاقة سرعة دوران النقود ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.	32
المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في ضوء النظريات الاقتصادية.	34
المطلب الثالث: تحليل الدراسات التجريبية حول علاقة سعر الصرف بسرعة دوران النقود.	36
خلاصة الفصل:	41
الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر	42
مقدمة الفصل:	42
المبحث الأول: تطور سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر.	43

المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر.	43
المطلب الثاني: تحليل تطور سرعة دوران النقود في الجزائر.	53
المطلب الثالث: التحليل البياني لسعر الصرف وسرعة دوران النقود وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.	57
المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر (1970-2023)	65
1. تحديد نموذج الدراسة:	65
2. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباط:	65
3. اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية:	67
4. تقدير نموذج ARDL:	69
5. اختبارات صلاحية النموذج:	70
6. اختبار التكامل المشترك (Bounds Test):	72
7. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):	73
8. تفسير النتائج:	75
خلاصة الفصل:	76
الخاتمة:	78
قائمة المراجع:	82

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
46	تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.	01
56	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر من 1980-2019.	02
66	الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة.	03
66	مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة.	04
67	نتائج اختبار PP لاستقرار السلاسل الزمنية	05
68	نتائج اختبار ADF لاستقرار السلاسل الزمنية	06
69	نتائج تقدير نموذج ARDL	07
70	نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي	08
70	نتائج اختبار ثبات التباين	09
72	نتائج اختبار التكامل المشترك	10
73	نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل	11
74	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	12

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	سعر الصرف التوازني.	05
02	العلاقة بين الأسعار النسبية وسعر الصرف.	11
03	العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار.	21
04	معادلة كامبردج للأرصدة النقدية.	23
05	العلاقة بين الدخل والطلب على النقود لغرض المعاملات والحيطة.	25
06	العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة	25
07	الطلب على النقود لغرض المضاربة	26
08	تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.	53
09	تطور سرعة دوران النقود في الجزائر من 1980-2019.	56
10	يبين العلاقة البيانية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر للفترة بين 1970-2023.	57
11	تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية.	58
12	تطور النصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.	59
13	تطور نمو إجمالي الناتج المحلي.	59
14	تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع بالأسعار الجارية للعملة المحلية	60
15	تطور إجمالي الإيداع المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية	61
16	تطور التضخم معامل التكميش إجمالي الناتج المحلي.	61
17	تطور صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية.	62
18	تطور الواردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية.	63
19	تطور الميزان التجاري(الصادرات-الواردات).	64
19	تطور نمو إجمالي الناتج المحلي.	59
20	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	71
21	نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي.	71
22	نتائج اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي.	72

المقدمة العامة

المقدمة:

يعد الاقتصاد نظاماً ديناميكياً يتأثر بعوامل متعددة تتفاعل فيما بينها لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي والاستقرار المالي. وتلعب المتغيرات النقدية والمالية دوراً رئيسياً في رسم ملامح الأداء الاقتصادي، حيث تؤثر على حركة رؤوس الأموال، معدلات الاستثمار، ومستويات الأسعار. ومع تطور الأنظمة الاقتصادية وزيادة انفتاح الأسواق، أصبح تحليل هذه المتغيرات ضرورياً لفهم آليات الاقتصاد الحديث واستشراف تأثير السياسات الاقتصادية المختلفة.

لقد شغلت سرعة دوران النقود حيزاً كبيراً من اهتمامات الدول وصناع القرار الاقتصادي، نظراً لدورها الأساسي في تحديد مستوى النشاط الاقتصادي، وتأثيرها المباشر على معدلات النمو والاستقرار المالي. وقد تناولت العديد من الدراسات والنظريات الاقتصادية هذا المفهوم، حيث ينظر إليه باعتباره عاملاً حيوياً في قياس كفاءة النظام النقدي، ومدى فاعلية السياسات الاقتصادية في تعبئة الموارد المالية وتوجيهها نحو الاستثمار والاستهلاك.

كما يعتبر معدل دوران النقود مؤشراً مهماً على مدى قدرة الاقتصاد على الاستفادة من الكتلة النقدية المتداولة، إذ أن انخفاض سرعة دوران النقود قد يعكس ضعف الطلب الكلي، أو تراجع الثقة في النظام المالي، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن ارتفاع معدل دوران النقود يدل على ديناميكية النشاط الاقتصادي، وزيادة حجم المبادلات التجارية والمالية، وهو ما يعكس قوة الاقتصاد واستقراره. وفي هذا الإطار، تتأثر سرعة دوران النقود بالعديد من العوامل الاقتصادية، ومن بين أهم هذه العوامل سعر الصرف، الذي سيكون محل دراستنا. إذ يعرف سعر الصرف على أنه الصيغة التي يتم بموجبها قياس وتقييم كل عملة متداولة مقارنة بباقي العملات الأخرى، وهو يلعب دوراً رئيسياً في تحديد مستوى التبادل التجاري، وندفقات رؤوس الأموال، والاستقرار المالي للدول. ولا يوجد اقتصاد محصن تماماً ضد تقلبات أسعار الصرف، نظراً لتأثيرها المباشر على تكلفة المعاملات التجارية، وحركة رؤوس الأموال، ومستويات التضخم والسيولة النقدية.

وقد شهد سعر الصرف عدة تطورات على مر الزمن، حيث انتقل من نظام قاعدة الذهب إلى أنظمة أكثر مرونة مثل أنظمة التعويم الحر والمدار، مما زاد من تأثيره على المعاملات الاقتصادية اليومية، والرفع من مستوى تعقيد السياسات النقدية للدول، خصوصاً تلك التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية. أما في الجزائر، فإن الاقتصاد الوطني لم يكن بمنأى عن هذه التحولات، حيث تأثر

مسار سرعة دوران النقود بشكل ملحوظ بالتغيرات التي طرأت على سياسة سعر الصرف، لا سيما خلال الفترات التي شهدت تذبذبات حادة في قيمة الدينار الجزائري. فالاقتصاد الجزائري، كغيره من اقتصاديات الدول النامية، يواجه تحديات مرتبطة بمدى فعالية النظام النقدي في تحفيز النمو الاقتصادي، وضمان استقرار المعاملات المالية.

ومن هنا، فإن دراسة العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود تكتسي أهمية خاصة، إذ يمكن من خلالها تقييم مدى تأثير سياسات سعر الصرف على أداء الاقتصاد الوطني، وفهم ديناميكيات السيولة النقدية في الجزائر.

وفي ضوء ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر، ودراسة آثاره على سرعة دوران النقود، من خلال استخدام أدوات تحليل قياسية تساعد على تحديد طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، ومدى تأثير التقلبات النقدية على الاستقرار الاقتصادي. ووفقا لهذا الطرح تتجلى لنا الإشكالية التالية:

إشكالية البحث:

كيف يؤثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2023) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي محددات سرعة دوران النقود في الجزائر؟
- ما هو تأثير سرعة دوران النقود على الاقتصاد الجزائري؟

فرضية البحث:

للإجابة على الإشكالية سنعتمد على الفرضية التالية:

يؤثر سعر الصرف تأثيرا سلبيا على سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار هذا الموضوع وفقا لاعتبارات عديدة منها:

- ان موضوع سعر الصرف وسرعة دوران النقود، له علاقة بتخصصي في الماستر (اقتصاد نقدي ومالي).
- الرغبة في دراسة العلاقة بين المتغيرات النقدية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني: حيث يندرج هذا البحث ضمن اهتماماتي العلمية والبحثية حيث أسعى إلى فهم أعمق لكيفية تفاعل المتغيرات النقدية وتأثيرها على الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

- يتيح لي هذا البحث فرصة لتطبيق تقنيات التحليل القياسي، مثل منهجية التكامل المشترك، ونموذج ARDL. مما يساهم في تنمية مهاراتي في النمذجة القياسية. وتحليل البيانات باستخدام برامج مثل EViews.

- يعتبر سعر الصرف من بين المتغيرات، التي تؤثر على مختلف القطاعات الاقتصادية، فإن البحث في هذا المجال يعزز فهمي للواقع الاقتصادي الجزائري ويفتح آفاقاً لدراسات مستقبلية أعمق.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

- اختبار طبيعة العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود باستخدام النماذج القياسية. ولتحديد ما إذا كان تغير سعر الصرف يؤثر على سرعة دوران النقود.

- التحقق من وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين من خلال تطبيق منهجية التكامل المشترك، مما يساعد في فهم مدى استدامة التأثيرات بينهما .

- تقييم مدى استجابة سرعة دوران النقود لتقلبات سعر الصرف عبر التحليل القياسي، لمعرفة ما إذا كانت التقلبات الحادة في سعر الصرف تؤدي إلى تغيرات جوهرية في سرعة دوران النقود.

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

- يساهم البحث في سد الفجوة العلمية من خلال دراسة العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود باستخدام أساليب قياسية حديثة.

- يضيف بعداً نظرياً وعملياً جديداً للنقاشات الاقتصادية حول تأثيرات سعر الصرف على النشاط النقدي، وهو موضوع لم يدرس بعمق كافٍ في السياق الجزائري.

- يقدم البحث تحليلاً أكاديمياً دقيقاً لمتغيرين اقتصاديين مهمين باستخدام بيانات طويلة الأجل (1970-2023).

الأهمية العملية:

- يساعد البحث صانعي السياسات النقدية، مثل بنك الجزائر المركزي، على فهم كيفية تأثير سعر الصرف على سرعة دوران النقود واتخاذ قرارات أفضل لإدارة السيولة النقدية .

- يمكن أن يستخدم كمرجع للمحللين الاقتصاديين والباحثين المهتمين بتطوير سياسات فعالة في إدارة سعر الصرف والاستقرار النقدي .
- يتيح إمكانية توجيه السياسات النقدية نحو أدوات أكثر فاعلية لمواجهة تقلبات سعر الصرف وتأثيراتها على الاقتصاد الجزائري.

حدود البحث:

- **الحدود الزمنية:** تمتد فترة الدراسة من 1970 إلى 2023، وهي فترة طويلة تتيح تحليلاً شاملاً لتطور سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر، مما يعزز دقة النتائج القياسية.
- **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري، حيث سيتم تحليل العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام النقدي والاقتصادي في البلاد.

منهجية البحث:

لمعالجة هذا الموضوع سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التطورات التاريخية لسعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر، مع استعراض أبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة عليهما بالاستناد إلى التقارير الرسمية والبحوث السابقة. أما الجانب التطبيقي فسنعتمد على أسلوب الاقتصاد القياسي لنمذجة العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود باستخدام برنامج EViews. باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL .

صعوبات البحث:

كانت هناك بعض الصعوبات التي واجهتها في اعداد البحث؛ تكمن في صعوبة استخدام الاقتصاد القياسي. خصوصاً أنه لم تكن لدي معرفة مسبقة بأهم الخطوات و النماذج المستعملة في ذلك. كما واجهت مشكلة في تحديد النموذج المناسب وتم استغراق وقت كبير في ذلك.

هيكل البحث:

لإتمام هذه الدراسة قمنا بتقسيمها الى فصلين ومقدمة وخاتمة. حيث تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لموضوع الدراسة، مقسماً إلى ثلاث مباحث: الأول يتناول المفاهيم الأساسية لسعر الصرف، مفهومه، أنواعه، وأهم العوامل المؤثرة فيه. بينما يركز المبحث الثاني على سرعة دوران النقود، تعريفها، محدداتها، وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية. أما المبحث الثاني فقمنا فيه بدراسة العلاقة النظرية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود. و تحليل بعض الدراسات التجريبية التي تناولت نفس الموضوع.

وقد خصصنا الفصل الثاني، للدراسة التطبيقية؛ حيث يضم المبحث الأول تحليلاً لتطور سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة 1970-2023، مع استعراض العلاقة البيانية بينهما. في حين يركز المبحث الثاني على الدراسة القياسية، باستعمال برنامج **EViews**. من خلال عرض المنهجية المستخدمة، تحليل النتائج، وتفسيرها، مع تقديم توصيات للسلطات النقدية بناء على النتائج المتوصل إليها. ثم يختتم البحث بخاتمة تتضمن ملخصاً لأهم النتائج والتوصيات المتوصل إليه

**الفصل الأول: المقاربات النظرية لسعر الصرف وسرعة
دوران النقود**

مقدمة الفصل:

يعد سعر الصرف من أبرز المتغيرات الاقتصادية التي تحظى بأهمية كبيرة في الاقتصاد الكلي، حيث يلعب دورا محوريا في تحديد القوة الشرائية للعملة الوطنية، وتنظيم التبادلات التجارية بين الدول. فهو ليس وسيلة لتقييم العملة مقارنة بالعملات الأجنبية فحسب، بل يعد أيضا مؤشرا يعكس الأداء الاقتصادي للدولة، ومدى قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية. تؤثر تغيرات سعر الصرف على تدفقات التجارة والاستثمار، وعلى القدرة الشرائية للمجتمع؛ مما يجعل فهم هذا المؤشر ضروريا لصياغة سياسات اقتصادية فعالة.

وفي المقابل، تعد سرعة دوران النقود مؤشرا حيويا يعبر عن كفاءة الاقتصاد في استخدام النقد، لتحقيق الأنشطة الإنتاجية والتجارية. فهي تقيس مدى سرعة انتقال الأموال بين مختلف القطاعات الاقتصادية، مما يعكس مستوى النشاط الاقتصادي. والربط بين سرعة دوران النقود وسعر الصرف، يظهر تأثير السياسات النقدية والاقتصادية، في تحديد مستويات التبادل التجاري، والاستثمار الداخلي والخارجي.

إن العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود معقدة ومتشابكة، حيث تؤثر تقلبات سعر الصرف على مستويات الثقة النقدية والنشاط الاقتصادي، مما يؤدي بدوره إلى تغيرات في سرعة دوران النقود. وبالتالي فإن دراسة هذه العلاقة تمثل أساسا لفهم التفاعلات بين السياسة النقدية والاقتصادية، في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي .

وفي هذا السياق، يعالج هذا الفصل الاطار النظري لسعر الصرف وسرعة دوران النقود. وتحليل العلاقة النظرية بينهما، مع ذكر بعض الدراسات السابقة التي تطرقت الى نفس الموضوع سواءا على المستوى المحلي أو الدولي.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف.

يعد سعر الصرف من المؤشرات المهمة في الاقتصاد، حيث يشكل حلقة وصل بين الأسواق المحلية والدولية من خلال تحديد قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية. ويلعب دورا محوريا في تنظيم التبادلات التجارية والمالية، مما يجعله مؤشرا حساسا يعكس الأداء الاقتصادي للدول .

سيتناول هذا المبحث مفهوم سعر الصرف، أنواعه المختلفة، وأهميته في دعم النشاط الاقتصادي. كما سيتم تسليط الضوء على العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف، بالإضافة إلى الأنظمة والسياسات المختلفة التي تنظم عمله بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي وضمان كفاءة الأسواق المالية.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف، أنواعه، أنظمته وأهميته الاقتصادية.

1. مفهوم سعر الصرف.

يوجد العديد من التعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

تعريف 1: سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية.¹

تعريف 2: سعر الصرف هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية، الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة أخرى، وله طريقتان التسعير المباشر و الغير مباشر.

➤ **التسعير المباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية ومعظم دول العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير

➤ **التسعير الغير مباشر:** هو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية و أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا.²

¹زينب حسين. عوض الله.(2003). العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر. الإسكندرية.مصر.ص.79.
²سمير بن عبد العزيز، سفيان بن عبد العزيز،لخضر دولي، أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية للفترة 2001-2016.مجلة البشائر الاقتصادية رقم.4.عدد.117،3.ص.119.

تعريف 3: يمكن تعريفه على أنه سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأحدى العملتين تعتبر سلعة، والعملة أخرى تعتبر ثمنًا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.¹

كما أن سعر صرف العملة مشابه تمامًا لأسعار سلعة أخرى من ناحية آليات وميكانيزمات تحديده مع وجود سعر عوامل أخرى إضافية تؤثر على هذا السعر.²

2. أنواع سعر الصرف:

في الواقع العملي، لا يمكن أن تتحدد العلاقة بين عملة دولة معينة، وعملات أخرى من خلال التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة معينة، وإنما تتدخل اعتبارات أخرى، تكسب سعر الصرف صيغا عديدة، لكل منها مدلولها وبالتالي استعمالها الخاص.

1.2 سعر الصرف الاسمي: يعرف سعر الصرف الاسمي، على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن إن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية. والمقصود بهذا التعريف هو سعر العملة الجاري، الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية مع سلع وخدمات ما بين البلدين. يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا، وهذا التغير يسمى تدهورا أو تحسنا لقيمة العملة. وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية. وسعر الصرف الموازي، وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف الاسمي في نفس الوقت و بنفس العملة وفي نفس البلد.³

2.2 سعر الصرف الحقيقي: يمثل سعر الصرف الحقيقي ذلك المؤشر المرجح الذي يعمل على الجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم، باعتبار أنه يأخذ في الحسبان التقلبات التي تطرأ على الاسعار الأجنبية، وربطها بمستوى الأسعار المحلية أو يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:

$$e = E.P*/P$$

¹مجدي محمود شهاب (2002)، الاقتصاد الدولي، دارالمعرفة، جامعة مصر. الاسكندرية.ص242.

²حيدر نعيمة الفرجي، اثر تقلب الصرف اليورو في المخاطر المصرفية، ورقة بحثية قدمت في إطار ملتقى دولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، فرص والتحديات، جامعة الاغواط.18-20 افريل 2015.

³بن قدورعلي(2012)، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010، أطروحة دكتورا، التخصص التسيير جامعة تلمسان ص15.

سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي * (مؤشر الأسعار المحلية/مؤشر الأسعار الأجنبية)¹
أي يمكن القول انه يمثل مقدار الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية،
وعليه فهو يأخذ بالاعتبار سعر الصرف الاسمي والتغيرات في الأسعار التضخم بين البلدين.²

3.2 سعر الصرف الفعلي: يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة وبالتالي يدل على مدى تحسن عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى.

• **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، وحتى يصبح هذا المؤشر ذو دلالة ملائمة من أجل قياس تنافسية البلد تجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل إلى التصحيح من خلال إزالة أثر التغيرات النسبية. ومنه نستنتج أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو عبارة عن أداة تقيس تغير سعر الصرف بلد اتجاه شركائه التجاريين، استنادا إلى فترة أساس معينة.

• **سعر الصرف الفعلي الاسمي:** هو عبارة عن مقياس للقيمة المتوسطة المرجحة لعملة ما في مقابل اثنين أو أكثر من العملات. ولقد طورت فكرة سعر الصرف الفعلي الاسمي أول مرة من قبل Hirsch و Higgins سنة 1970.³

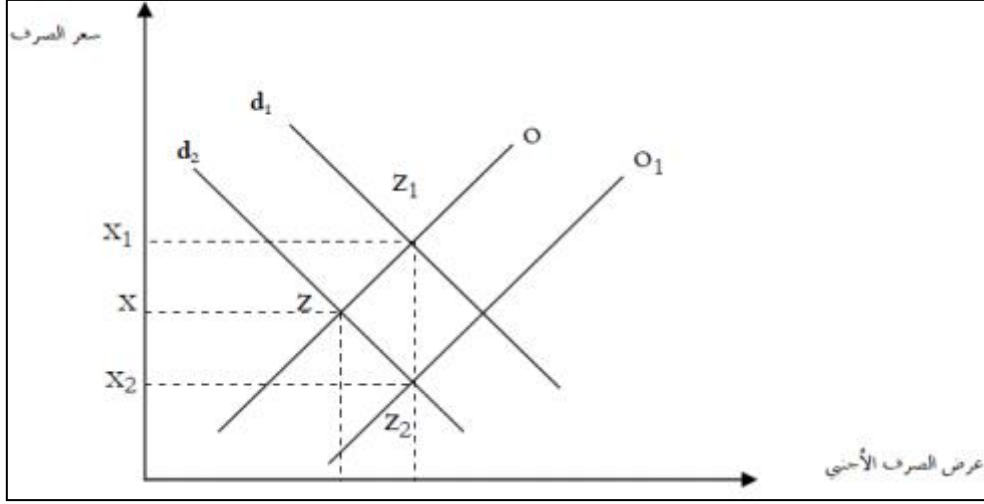
4.2 سعر الصرف التوازني: يقصد به ذلك السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب، بحيث تتساوى الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من إحدى العملات، لكن في الواقع ما هو إلا مجرد فكرة نظرية لا وجود لها في الواقع العملي، ذلك نظرا للديناميكية السريعة. للاقتصاد الدولي والتي تؤدي إلى ندرة حدوث تساوي العرض والطلب، إلا انه يرى البعض انه يمكن تقدير السعر المتوازن من خلال مقارنة أسعار العملة للوصول إلى تقدير للسعر المتوازن وان كان يعتبر غير دقيق، وعلى أية حال فان سعر الصرف المتوازن سريع التغير بين لحظة وأخرى حتى إذا لم تتغير العوامل المؤثرة في الطلب والعرض على النقود.

¹Peyrard gosettee(1995). *gestion financière internationale*,paris, yuibert paris, page50.

²توفل بعلول، اثر النظام المصرفي على ميزان المدفوعات الجزائري، جامعة الغربي بن مهدي أم البواقي 2017-2018. ص 6.

³عبد الحسن جليل الغالبي(2011). *سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية النظرية والتطبيق*. الأردن. دار الصفاء للنشر والتوزيع. ص32.

الشكل رقم (1): سعر الصرف التوازني.



المصدر: ناصري نفيسة، أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 2011، ص: 66.

حيث تمثل النقطة Z نقطة التوازن التي يتساوى عندها العرض مع الطلب على العملة، وبذلك يكون سعر الصرف التوازني $X = Z$. أما في حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات المعروض منها، يرتفع سعر الصرف التوازني ويصبح X_1 . بينما نجد انه في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب يتجه السعر إلى الانخفاض إلى X_2 . ويرى كثير أن سعر الصرف المتوازن يمكن اعتباره بديلا تقديري للتعريفية الجمركية، ذلك أن التعريفية الجمركية تعتبر أسلوب وقائي يستخدم في موازنة الطلب المحلي على الواردات الأجنبية مع الطلب الأجنبي على الصادرات المحلية.

3. أنظمة سعر الصرف.

يقصد بنظام سعر الصرف مجموعة من القواعد التي تتبعها دولة معينة في تحديد سعر الصرف الأجنبي¹. ويمكن تقسيم أنظمة الصرف إلى الأنواع التالية:

1.3 نظام سعر الصرف الثابت: يقوم نظام سعر الصرف الثابت على ربط العملة الوطنية بوزن معين من الذهب، مما يؤدي إلى ثبات أسعار الصرف بين العملات. إلا أن هذا الثبات يتأثر بحدود تعرف بنقطتي

¹ السيد المتولي عبد القادر (2011). الاقتصاد الدولي: لنظرية والسياسات. الطبعة الأولى. دار الفكر ناشرون وموزعون. عمان. ص 161.

دخول وخروج الذهب، حيث تتقلب قيمة العملة بينهما حسب العرض والطلب.¹ بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار البورصات عام 1925، فقدت الثقة في نظام قاعدة الذهب وانهار، ولم يعد العمل به. وبعد الحرب العالمية الثانية، تأسس صندوق النقد الدولي وأقر نظام قاعدة تبادل الذهب، الذي ربط العملات بالدولار الأمريكي القابل للتحويل إلى ذهب بسعر ثابت (35 دولاراً للأونصة)، مع السماح بتقلب سعر الصرف بنسبة $\pm 2.5\%$.²

2.3 نظام سعر الصرف العائم (المرن): ظهر هذا النظام منذ بداية السبعينات من القرن الماضي، بعدما فقد نظام أسعار الصرف الثابت، قاعدته المادية التشريعية عند توقف الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً عن تحويل الدولار إلى ذهب في شهر أوت من عام 1971.³ يتم في هذا النظام تحديد أسعار الصرف العملات بواسطة آلية السوق، بالاعتماد على تفاعلات قوى الطلب والعرض من الحكومات، والأفراد والمنشآت بأنواعها، والبنوك والمؤسسات التمويلية⁴، وفي هذا النظام يجرى التمييز بين نوعين رئيسيين من التعويم. - **التعويم الحر:** في هذا النوع يتحقق التوازن في السوق دون تدخل البنوك المركزية من أجل رفع أو خفض الاحتياطي من الصرف⁵.

- **التعويم المدار (المقيد):** يقوم على بناء آلية لتدخل البنك المركزي في تعويم العملات الأجنبية، وهنا توضع حدود لتقلبات أسعار الصرف، وبالتالي يتأثر جزء من الاحتياطات النقدية الدولية عند تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي.⁶

3.3 نظام الرقابة على الصرف: اضطرت الكثير من الدول نتيجة للحروب العالمية، والأزمات الاقتصادية، إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف، وفي هذا النظام تتحقق المساواة بين الصادرات والواردات، أي بين عرض وطلب الصرف الأجنبي عن طريق تدخل الدولة بتحديد الواردات والرقابة على حركات رؤوس الأموال، فالتوازن في سوق الصرف لا يتحقق في ظل النظام عن طريق حركات الذهب كما في

¹ احمد فريد مصطفى(2009). الاقتصاد النقدي الدولي، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، ص 385-387.

² علي عباس(2013). إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، ص 110-109.

³ هوشيار(2013). معروف تحليل الاقتصاد الدولي. الطبعة الأولى. دار جرير للنشر والتوزيع. عمان. ص. 299.

⁴ عبد الرزاق بن هاني(2014). مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الثالثة. دار وائل للنشر والتوزيع. الأردن. ص. 257.

⁵ David begg et autres(2002,) macroeconomie, 2^e edition donod paris,, page 268.

⁶ هوشيار معروف(2005). تحليل الاقتصاد الكلي. الطبعة الأولى. دار صفاء للنشر والتوزيع. عمان. ص 298-299.

نظام سعر الصرف الثابت، ولا عن طريق حركات تقلبات أسعار الصرف، كما في نظام سعر الصرف المرن، ولكن عن طريق التدخل المباشر للدولة في ظل ظروف الطلب والعرض¹.

4.3 قواعد اختيار نظام الصرف:

► **درجة الانفتاح على العالم الخارجي:** تقاس درجة الانفتاح على العالم الخارجي بنسبة السلع الداخلة في التجارة (الصادرات والواردات إلى إجمالي الناتج القومي وكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي، وكلما انخفضت كلما أصبح الاقتصاد شبه مغلق). الاقتصاد المفتوح يفضل نظام الصرف الثابت لتقليل تأثير تقلبات الصرف على الأسعار المحلية، أما الاقتصاد المغلق نسبياً فيناسبه نظام التعويم².

► **استقرار الأسعار:** إن ما يعزز القدرة على تحقيق استقرار الأسعار، هي القيود والانضباط التي يفرضها سعر الصرف الثابت على السياسة النقدية، والمالية، والدولة ذات معدلات التضخم المختلفة تميل للأخذ بأسعار الصرف المرنة محاولة منها للحصول على القيمة الحقيقية لعملاتها، بينما الدول ذات معدلات التضخم المتشابهة تميل للأخذ بأسعار الصرف الثابتة بالنظر لتقارب مستويات الأسعار فيها .

► **حجم الاقتصاد:** يلعب حجم الاقتصاد دوراً مؤثراً في اختيار نظام الصرف، فالاقتصاديات الضخمة والمتنوعة تتميز بوجود قطاعات مختلفة يشكل أحدهما سوقاً للأخر مما يقلل الاعتماد على السوق الخارجية، يفضل لها الآخذ بنظام أسعار الصرف المرنة. أما الاقتصاديات الصغيرة فإنها تكون أكثر تجانساً وقل تنوعاً وعليه فمن المتوقع أنها تعتمد على اختيار أسعار الصرف الثابتة نظراً لاعتمادها على الأسواق الخارجية.

► **التكامل الإقليمي ودرجة العلاقات المالية والنقدية:** ساعد التوجه نحو المزيد من التكامل الاقتصادي بين المجموعات الإقليمية الدولية في ارتفاع تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء المتكاملة مستفيدة من نظرية منطقة العملة المثلى . هي نظرية وضعت بدايتها من قبل مجموعة من الاقتصاديين. أولهم الاقتصادي الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد العام 1998 - روبرت ماندل في بحثه المنشور عام 1961،

¹ عادل احمد حشيش(2000). العلاقات الاقتصادية الدولية. دار الجامعة الجديدة للنشر. الإسكندرية. ص 130.

² محمد سيد عابد(1999). التجارة الدولية. جامعة الإسكندرية. مكتبة الإشعاع الفنية. ص 381.

► **الاحتياطات الدولية:** أكدت الكثير من الأدبيات الاقتصادية أن الحاجة لا تبدو ماسة للاحتياطات الدولية في ظل نظام أسعار الصرف المرنة لأن الاختلافات في المدفوعات، سيتكفل سعر الصرف بتصحيحها، على العكس من طريقة التصحيح في ظل نظام الصرف الثابت، والتي تستخدم فيها الاحتياطات الدولية بقوة.

5.3 الأهمية الاقتصادية لسعر الصرف:

يمكن توضيح أهمية دور سعر الصرف، في ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي من خلال ثلاثة أسواق، وعلى المستويين الكلي والجزئي؛ وهذه الأسواق هي سوق الأصول، وسوق السلع، وسوق عوامل الإنتاج، حيث يربط سعر الصرف بين أسعار السلع في السوق المحلي، وأسعارها في السوق العالمية، ويحدد سوق الصرف الحقيقي عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، ومن ثم فهو يقيس القدرة على المنافسة.¹

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف.

سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، حيث يتأثر بعدد من العوامل المختلفة التي تلعب دورا مهما في تحديد قيمته في السوق:

1. التغير في قيمة الصادرات والواردات:

عندما تتردد الصادرات بشكل كبير، يزيد الطلب على العملة المحلية من قبل المستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى رفع قيمتها. وعلى العكس إذا كانت الواردات تفوق الصادرات، فقد يحدث ضغط على العملة المحلية بسبب زيادة الطلب على العملات الأجنبية لدفع قيمة الواردات، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية.

2. ناتج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات:

ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل إلى الدولة أو تخرج؛ فاننتقال رؤوس الأموال من دولة أو أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال.

¹ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي(2011). سعر الصرف وإدارته. دار الصفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى.الأردن. ص 41.

3. كمية النقود:

لقد اخذ الاقتصادي الأمريكي ملتون فريدمان M. Friedman على عاتقه إعادة الحياة إلى نظرية كمية النقود و لكن بصورتها الجديدة ومقالتها الشهيرة (عرض النقد و تغيرات الأسعار و الناتج) بحيث يرى أن الإفراط في الإصدار النقدي و تزايد كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية اقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى مما يتسبب في زيادة الاستيراد و انخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في طلب على عملات تلك الدول و انخفاض في الطلب على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية. يمكن أن يكون لذلك تأثير ايجابي على الاقتصاد المحلي، حيث انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية يعزز القدرة التنافسية للصادرات، مما يساهم في تحسين رصيد الميزان التجاري.

4. التغير في معدلات الفائدة المحلية والأجنبية:

إن ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية (هي المعدلات التي تتكيف مع معدل التضخم المتوقع) في البلد تجذب رأس المال الأجنبي، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة في سوق الصرف الأجنبي، أما في حالة العكس عند ارتفاع معدلات الفائدة لدى البلدان الأجنبية سيجعل المستثمرين المحليين يرغبون في استبدال عملتهم بعملات تلك الدول لتحصيل أرباح في السوق الخارجية، أي أن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيؤدي للزيادة على طلب العملات الأجنبية مما يؤثر على سعر الصرف.

5. التغير في معدلات التضخم:

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات الأجنبية، حيث يؤدي إلى ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهم هي علاقة عكسية. فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة عشرة بالمئة ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقر، فالتضخم المحلي في هذه البلاد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، يقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها. مما يعني أن لحالة التضخم أثر في تغير سعر الصرف العملات المختلفة.

6. التدخلات الحكومية:

تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للدولة تعديل سعر صرفها، عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية الاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في إطار نظام صرف ثابت، حيث لا يتأثر سعر العملة بتفاعل العرض والطلب عليها. عند حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، تقوم هذه الدولة بتطبيق سياسة انكماشية، أو تضخمية لتصحيح الوضع، عبر تعديل سعر العملة سواء بالخفض أو الرفع. هذه الإجراءات تمكن الدولة من التحكم في كمية النقود المتداولة، مما يساعد في تجنب الضغط التضخمي في السوق المحلية.

7. العوامل السياسية والعسكرية :

ترتبط هذه العوامل عادة بالأنباء والنشرات الاقتصادية والمالية، أو عبر تصريحات المسؤولين والتي تؤثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم، الذي غالباً ما يتخذون قراراتهم المالية بناءً على هذه الأخبار. كذلك للأحداث العسكرية أهمية في التأثير على سعر الصرف في الدول التي تجري فيها، والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر العملات القيادية، وخاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لهذه الدول.

المطلب الثالث: التفسيرات النظرية لسعر الصرف.

1. نظرية تعادل القوة الشرائية:

يعود أصل نظرية تعادل القوة الشرائية إلى الاقتصادي السويدي. "GUSTAV CASSEL" الذي قام بصياغتها عام 1918، عندما أصدر كتاب بعنوان "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914".¹ ويرى 'GUSTAV CASSEL' أن سعر أية عملة يتحدد وفق قوتها الشرائية في السوق المحلية، مع مقارنة قدرتها في الأسواق الخارجية، ومن ثم فإن العلاقة بين عملتين تتحدد تبعاً للعلاقة بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين، ومنه فإن التغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الصرف تعكس التباين في الأسعار النسبية لكلا الدولتين، أما سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين يعني تساوي القوة الشرائية للعملتين.

¹ حمدي عبد العظيم. الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. ص46.

1.1 الصيغة المطلقة للنظرية (P.P.A) Absolue :La

تقرر النظرية المطلقة طبقاً لهذه الصياغة، أن معدل الصرف التوازني هو الذي يساوي بين القوة الشرائية لعملتين مختلفتين، بمعنى أن معدل الصرف يتحدد بالكامل بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية. ويعبر عن الصياغة المطلقة للنظرية وفق الشكل التالي:

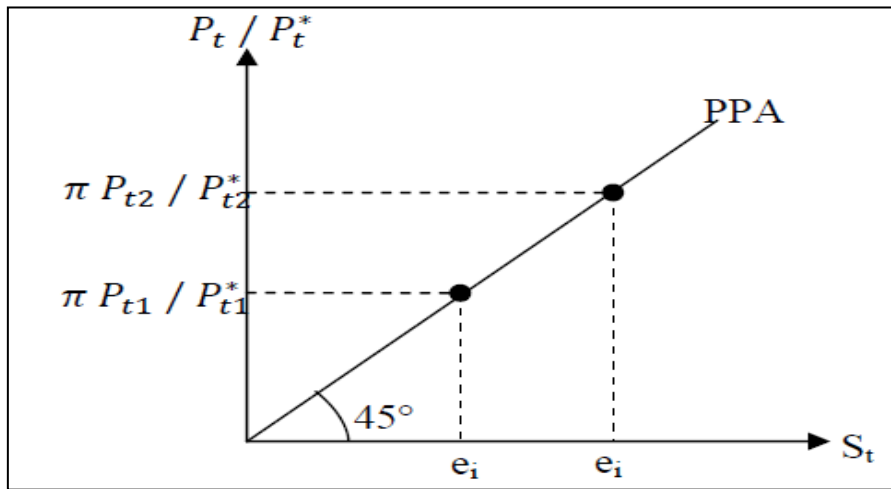
$$P_t = E_t \cdot P_t^* \rightarrow E_t = P_t / P_t^*$$

$$P_t = \sum_{i=0}^n \alpha_i \cdot P_{it}$$

$$P_t^* = \sum_{i=0}^n \beta_i \cdot P_{it}$$

مع العلم أن α و β يمثلان الوزن الترجيحي الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين (i) ومن ثم فإن مفهوم الصياغة المطلقة للنظرية، تقضي بأن تقييم العملات يتم على أساس ما يمكن أن تشتريه العملة في الداخل و الخارج:¹

الشكل رقم (2): العلاقة بين الأسعار النسبية وسعر الصرف.



المصدر: تعادل القوة الشرائية: فهم أسعار الصرف والتضخم 20. LP Centre. مايو 2023. متاح عبر :

<https://ar.lpcentre.com/articles/purchasing-power-parity-understanding-exchange-rates-and-inflation>. تم

الإطلاع عليه في 16 جانفي 2025.

¹ نشأة الوكيل (2006). التوازن النقدي ومعدل الصرف. ناس للطباعة. ص22.

ومنه إذا افترضنا أن سعر الصرف أعلى أو أقل من مستوى توازن الـ PPA فإن ذلك يخلق فرص مربحة للاستفادة من فروق الأسعار، وأن انحراف سعر الصرف تتكفل قوى السوق بإعادته مرة أخرى إلى مسار الـ PPA في الأجل الطويل.

2.1 الصيغة النسبية للنظرية: تنصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغيير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف، مع معدل التغيير في النسبة بين الأسعار، و إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.¹

2. نظرية تعادل أسعار الفائدة:

وفقا لنظرية تعادل أسعار الفائدة، لا يستطيع المستثمرون تحقيق عوائد أعلى في الأسواق الخارجية مقارنة بالسوق المحلي عند استثمار أموالهم، حيث يتم تعويض الفرق في معدلات الفائدة من خلال التغيرات في سعر الصرف الأجل. بمعنى آخر، إذا كان معدل الفائدة في إحدى الدول أعلى، فإن سعر الصرف الأجل للعملة سيعكس هذا الفرق، مما يجعل العائد النهائي للاستثمار متساويا بغض النظر عن السوق المختارة. وبالتالي يمكن للمستثمر استثمار أمواله في السوق المحلية، وعند نهاية الفترة المحددة، يقوم بتحويل العوائد إلى عملة أجنبية بسعر الصرف الأجل. هذا يعني أنه لن يكون هناك فرق فعلي في العائد النهائي عند المقارنة بين الاستثمار في السوق المحلي أو الخارجي، حيث يتم التوازن بين معدلات الفائدة وتغيرات سعر الصرف، ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$\dots\dots(1)M(1 + i_r) = M/CC(1 + i_e) \times CT$$

بحيث:

CC: سعر الصرف الآني (نقدا). **CT:** سعر الصرف الأجل.

i_e : معدل الفائدة الخارجي الاسمي. **i_r :** معدل الفائدة الداخلي الاسمي.

المعادلة (1) تؤدي إلى:

$$\dots\dots(2)CT/CC = (1 + i_r) / (1 + i_e)$$

وبطرح 1 من طرفي معادلة أعلاه نحصل على:

$$CT/CC - 1 = (1 + i_r) / (1 + i_e) - 1 (\dots\dots(3))$$

أو:

$$\dots\dots(4)CT - CC/CC = (i_r + i_e) / (1 + i_e)$$

¹ مدحت صادق (1997). النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي. دار الغريب للطباعة والنشر والتوزيع. القاهرة. ص 130.

تسمح هذه النظرية بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف.¹

3. نظرية الأرصدة:

تعتبر نظرية الأرصدة أن القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائضاً فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية، وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية. بينما إذا حقق ميزان المدفوعات عجزاً، فإنه يعني زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض قيمتها الخارجية. وتبنى نظرية الأرصدة على الاعتبارات التالية: (ميزان المدفوعات أساس الطلب والعرض على العملة وذلك بمختلف فقراته، سعر الصرف تابع لقوى العرض والطلب على العملة المحلية).

4. نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية:

أن العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية، والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية، ويلاحظ أن سعر الصرف يتغير كلما حدثت تغيرات طارئة في الأسواق المالية، وما تمتلكه الدولة من أصول مالية مقارنة بالتغيرات التي تحدث في قيمة ما يملكه الأجانب من أصول مالية. وبحسب هذه النظرية يتزايد الطلب على العملة المحلية مع تناقص أسعار الفائدة الأجنبية، وينخفض الطلب على الأوراق المالية المحلية، مع انخفاض سعر الفائدة المحلي والعكس صحيح، لذا فإن العائد من الأصول المالية يشكل دوراً أساسياً في تحديد سعر الصرف، فكلما كان تدفق الأصول المالية الأجنبية إلى الخارج أكبر من تدفقها إلى الداخل، فإنه يشكل ضغطاً على سعر صرف العملة المحلية لأنه كلما قلت نسبة الأصول المالية الأجنبية إلى المحلية فإن سعر صرف العملة المحلية في تدهور.²

1. النظرية الكمية:

المحتوى الأساسي للنظرية الكمية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود، تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية، وبالتالي نقص الصادرات وزيادة

¹ قدي عبد المجيد (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية والكلية. ديوان المطبوعات الجامعية. ص 120.

² سمير فخرى نعمت (2011). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات. دار اليازوري. العلمة للنشر والتوزيع. عمان الأردن. ص 25-29.

الواردات لان سعر السلع الأجنبية يصبح اقل مقارنة بأسعار السلع المحلية بعد ارتفاع أسعارها، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات المحلية لتسديد قيمة الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل حر، وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود.¹

2. نظرية سعر الخصم:

يقول **wichesoll** أن رفع سعر الخصم في بلد ما، يؤدي إلى زيادة القيمة الخارجية لعملة ذلك البلد، وذلك لان رفع سعر الخصم يؤدي إلى زيادة في سعر الفائدة، فيعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وبذلك يزداد طلب الأجانب على عملة ذلك البلد، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر صرفها، وعلى العكس من ذلك فان انخفاض سعر الخصم، يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية والمقومة بعملة الدولة إلى المناطق ذات سعر الفائدة المرتفع، فيؤدي إلى زيادة في عرض العملة فعجز في ميزان المدفوعات فتتخض القيمة الخارجية للعملة.²

المطلب الرابع: سياسة سعر الصرف.

1. مفهوم سياسة سعر الصرف:

هي خطة العمل التي تتبعها السلطة النقدية، للسيطرة على أسعار بيع وشراء العملة الوطنية مقابل عملة بلد آخر، حيث تتضمن سياسة سعر الصرف، اختيار نظام سعر الصرف المناسب وتحديد السعر الذي ستنم به معاملة الصرف الأجنبي. وتسعى من خلال أدواتها إلى تحقيق عدة أهداف، تتمثل في معدل نمو اقتصادي جيد ومستقر، البحث عن التشغيل الكامل، بالإضافة إلى استقرار الأسعار والتوازن الخارجي. أي هي سياسة اقتصادية تتضمن مجموعة من الإجراءات لضبط وتسيير الاقتصاد، وذلك من أجل تجنب حدوث اختلال في توازنه الداخلي والخارجي ودعم نموه، ويتم هذا من خلال التحكم في سعر الصرف.³

2. أدوات سياسة سعر الصرف:

لتحقيق أهداف سياسة سعر الصرف تلجأ السلطات إلى مجموعة من الأدوات أهمها:

¹ د. فليح حسن خلف (2004). التمويل الدولي. الوراق للنشر والتوزيع. ص 87.

² د.مدحت محمد العقاد. محمد عبد العزيز العجمية (1983). النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. دار النهضة العربية. ص 338.

³ مكاحليق رائد. شريط كامل. دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1990-2020). مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال. مجلد 05. العدد 02/ ديسمبر 2022. ص 3.

- ▶ **تعديل سعر صرف العملة:** في حالة اعتماد البلد نظام سعر الصرف الثابت، تقوم السلطة النقدية بتخفيض أو إعادة تقويم سعر الصرف للتحكم في الطلب على العملة الأجنبية، وتعديل توازن ميزان المدفوعات، أما في ظل نظام سعر الصرف العائم فتعمل على تحسن أو تدهور قيمة العملة .
- ▶ **استخدام احتياطات الصرف:** تستخدم عند إتباع السلطة النقدية نظام سعر الصرف الثابت للمحافظة على ثبات قيمة عملتها، وذلك من خلال بيع وشراء العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في حالة تدهور أو تحسن سعر صرف العملة المحلية.
- ▶ **استخدام سعر الفائدة:** عندما تنخفض قيمة العملة المحلية، يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع؛ من أجل جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها، وذلك لتحوط من خطر انهيار العملة.
- ▶ **مراقبة الصرف:** تتمثل هذه السياسة في فرض رخصة خاصة على المشتريات والمبيعات للعملة الصعبة من أجل مقاومة خروج رؤوس الأموال.
- ▶ **إقامة سعر صرف متعدد:** وهو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، إذ يحدد سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو واردات القطاع المراد دعمه، أما الآخر يكون سعر صرف عادي يتعلق بالسلع المحلية الموجهة للتصدير والواردات الغير أساسية.¹

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول سرعة دوران النقود

تلعب النقود دورا محوريا في الاقتصاد باعتبارها الوسيط الأساسي للتبادل. ومن بين المؤشرات الاقتصادية التي تعكس كفاءة استخدام النقود في الاقتصاد هو سرعة دورانها.

المطلب الأول: مفهوم سرعة دوران النقود وأهميتها.

1. النقود:

يعرف المفكرين النقديين النقود على أساس ثلاث اتجاهات أساسية: الاتجاه الأول من خلال الوظائف التي تؤديها في الاقتصاد؛ وفي هذا الإطار تلعب النقود ثلاث وظائف أساسية وهي وسيط للتبادل، وحدة

¹ احمد نصير(2014). اثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2012). أطروحة دكتورا. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والتجارية. الجزائر. جامعة الجزائر-3-ص.141.

لحساب، ومخزن للقيمة. والاتجاه الثاني كأصل، والاتجاه الثالث تعرف على أساس البعد الإحصائي لها¹. وتتخذ النقود أربعة أشكال هي: (النقود المعدنية المساعدة، النقود الورقية، النقود الكتابية، أشباه النقود)². ومن خلال هذا، تعتبر النقود كل وسيلة دفع في الاقتصاد، وتصنف هذه الوسائل فيما يسمى الكتلة النقدية، حيث تتكون من ثلاث مستويات أساسية، وتم إدخال المستوى الرابع اثر الإبداعات المالية التي تجرت في الدول المتقدمة، وهي كالاتي³.

► **المستوى الأول M1:** كل المتاحات النقدية من النقود المتداولة من طرف الأعوان الاقتصاديين الغير ماليين، خارج دائرة النظام البنكي، إضافة إلى الوداع تحت الطلب في البنوك التجارية، الودائع في الخزينة العمومية، وفي الحسابات الجارية.

► **المستوى الثاني M2:** يشمل المستوى الأول إضافة إلى الوداع لأجل في البنوك التجارية، شبه النقود والوداع بين العملات الأجنبية.

► **المستوى الثالث M3:** يشمل المستوى الثاني، إضافة إلى الوداع الادخارية في المؤسسات المالية الأخرى، خلاف البنوك التجارية، وتتميز هذه الوداع بطول مدتها.

► **المستوى الرابع M4:** يشمل المستوى الثالث إضافة إلى السندات قصيرة الأجل المتداولة في السوق النقدي⁴.

2. مفهوم سرعة دوران النقود:

عرف مصطلح سرعة دوران النقود لأول مرة في عام 1662 من قبل الاقتصادي (PETTY) الذي قارن بين النقود المتاحة للتداول، وبين قيم المعاملات الاقتصادية، ففي الحالة التي تكون النقود المتاحة

¹ لطرش الطاهر (2011). الاقتصاد النقدي والبنكي. ديوان المطبوعات الجامعية. رقم النشر 5378. ص 18.
² عبد العزيز فطيمة (1997). الطلب على النقود. دراسة قياسية لحالة الجزائر. 1970-1996. ماجيستر في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. ص 133.
³ لطرش الطاهر. نفس مرجع السابق. ص 132.
⁴ عبد العزيز فطيمة (1997). الطلب على النقود. دراسة قياسية لحالة الجزائر. 1970-1996. ماجيستر في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر. ص 133.

للتبادل اقل من مجموع قيم المعاملات الاقتصادية، فإن نفس وحدة النقد ستستخدم كوسيلة دفع لعدة صفقات اقتصادية.¹ ولتوضيح أكثر هذا المفهوم تم التعرض إلى عدة تعاريف لسرعة دوران النقود:

► **التعريف الأول:** هي متوسط عدد المرات التي يتم فيها تبادل النقود من شخص إلى آخر خلال فترة زمنية محددة، و بمعنى آخر فهي متوسط عدد المرات التي تصرف فيها وحدة واحدة من النقود لشراء سلع وخدمات خلال فترة زمنية محددة. أو أنها متوسط عدد المرات التي تتفق خلالها وحدة النقد في شراء السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد القومي في فترة زمنية معينة وهي عادة سنة وبلغت أكثر دقة فان سرعة دوران النقود تعرف على أنها الإنفاق الكلي مقسوما على كمية النقود.²

► **التعريف الثاني:** يعرفها ارث ف بربنز على أنها سرعة إنفاق النقود في اقتصاد معين فهي بذلك تمثل مدى رغبة الأفراد في إنفاق النقود أو الاحتفاظ بها. وقد تكون سرعة النقود غير ثابتة إذ من الممكن أن تتخفف سرعة دوران النقود بشكل كبير في بعض الأحيان وخاصة عندما تبقى النقود فترة طويلة في حيازة الأفراد، أو الحسابات المصرفية. وقد ترتفع سرعة دوران النقود في أحيان أخرى بشكل كبير خاصة خلال فترات التضخم إذ يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود بأسرع وقت ممكن، إذ تدور النقود بسرعة من يد إلى أخرى وبذلك فالحالة الأولى تسبب انخفاضاً في سرعة دوران النقود. في حين تؤدي الحالة الثانية إلى ارتفاع في سرعة دوران النقود.³

► **التعريف الثالث:** هي العلاقة بين الدخل القومي (GDP) ومتوسط الخزينة، خلال فترة زمنية معينة، وتكمن أهمية سرعة دوران النقود من خلال الأثر المتباين والكبير على معدل الأسعار والنقود. ولكن نجد أن العرض النقدي في تأثيره على الإنفاق والنتاج، يعتمد على ما يحدث للطلب على السيولة أو سرعة دوران النقود.⁴

¹ريم محمود(2017).محددات سرعة دوران النقود في سوريا دراسة قياسية للفترة (1990-2010).مجلة جامعة البحث.المجلد39.العدد35.اللانقية.سوريا.ص168.

²هند محمد سليمان. العوامل المحددة لسرعة دوران النقود دراسة تطبيقية على السودان(1970-2000).مذكرة ماجيستر في الاقتصاد.كلية الاقتصاد.جامعة الخرطوم السودان.ص1.

³أوس فخر الدين أيوب الحويجاتي وضياء إدريس عبد الرحمن المشهداني(2018).العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود دراسة تطبيقية لحالة المملكة الأردنية الهاشمية(1980-2015).مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية.المجلد2.العدد42.الجزء1.ص299.

⁴عثمان حسين موسى حسن(2017).دراسة محدّدت سرعة دوران النقود في السودان(1990-2015).مذكرة ماجيستر في الاقتصاد القياسي.كلية الدراسات العليا جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.السودان.مارس.ص18.

3. الأهمية الاقتصادية لسرعة دوران النقود:

سرعة دوران النقود من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعبر عن مدى كفاءة استخدام الأموال المتاحة في الاقتصاد لدعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة. تكمن أهميتها في النقاط التالية:

▶ **مؤشر على النشاط الاقتصادي:** تعبر سرعة دوران النقود على درجة النشاط الاقتصادي، حيث إن ارتفاعها يدل على كثافة المعاملات، وزيادة الإنتاج والاستهلاك، بينما انخفاضها يشير إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي.¹

▶ **قياس كفاءة السياسات النقدية:** تعتبر سرعة دوران النقود أداة تقييمية لكفاءة السياسات النقدية المطبقة، حيث تظهر كيف تؤثر التغييرات في المعروض النقدي على النشاط الاقتصادي.²

▶ **تحقيق التوازن الاقتصادي:** تساهم سرعة دوران النقود في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على السلع والخدمات. عندما تكون سرعتها معتدلة، تساهم في استقرار الأسعار والحد من التضخم والانكماش.³

▶ **أثرها على الاستثمار:** تؤثر سرعة دوران النقود على قرارات الاستثمار، حيث ارتفاع السرعة يعزز ثقة المستثمرين بتحقيق الأرباح بسبب نشاط السوق، مما يدعم استثمارات جديدة ويزيد من النمو الاقتصادي.

▶ **علاقتها بالنواتج المحلي الإجمالي:** تعتبر سرعة دوران النقود أحد المحددات الأساسية للنواتج المحلي الإجمالي، حيث إن العلاقة بين الكتلة النقدية وسرعتها تلعب دوراً مباشراً في تحديد قيمة الناتج الاقتصادي.

▶ **قياس فعالية النظام المالي:** من خلال تحليل سرعة دوران النقود، يمكن تقييم مدى فعالية القطاع المالي والمصرفي في تسهيل التدفقات النقدية بين القطاعات المختلفة.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسرعة دوران النقود:

تتعدد النظريات المفسرة والمحددة لسرعة دوران النقود ونذكر منها ما يلي:

1. النظرية الكلاسيكية:

1.1 نشأة النظرية: ظهرت ملامح هذه النظرية في بعض الكتابات الرومانية، وأيضاً في الفكر الاقتصادي العربي، بواسطة بعض المفكرين مثل ابن خلدون. لكن أصلها كان بعد ثورة الأسعار في القرن الـ 16،

¹ احمد. محمد عبد الرحمن (2020). الاقتصاد النقدي: النظرية والتطبيق. دار الكتب العلمية.

² عثمان. عبد الله محمد (2019). دراسة اثر سرعة دوران النقود على النمو الاقتصادي. مجلة الدراسات الاقتصادية. العدد 15.

³ البنك الدولي. التقرير الأداء الاقتصادي العالمي.. www.worldbank.org.

لتنطور في القرن الـ 18. وقد طورها لوك، كانتيون، دافيد هيوم، وويليام بيتي، لكن الظهور الفعلي لهذه النظرية وانتشارها كان في القرن الـ 19، بواسطة ديفيد ريكاردو، وجون ستوارت ميل، بالإضافة إلى سيمون الذي حاول صياغة النظرية بطريقة رياضية، والتي أكملها فيشر في سنة 1917¹، تلاه مارشال بيجو من خلال معادلة كامبردج.² تعتمد هذه النظرية على مجموعة من الأسس و مبادئ منها: الحرية الاقتصادية، الملكية الخاصة، المنافسة الحرة، قانون السوق ومبدأ الربح، حيادية النقود ومرونة سعر الصرف.³ تعرف نظرية كمية النقود بأنها: النظرية التي تهدف إلى شرح قيمة وحدة النقد في أي وقت، وكذلك تفسير التغيرات التي تطرأ على مدار فترة زمنية معينة⁴. كما أنها تعد خلاصة التفكير الكلاسيكي للظواهر النقدية والعينية في الاقتصاد.⁵

2.1 افتراضات النظرية: إن جوهر اهتمامات النظرية الكلاسيكية في النقود؛ يتمثل في دراسة العلاقة الموجودة بين كمية النقود ومستوى العام الأسعار، حيث أن تحديد القيمة للنقود يخضع إلى تفاعل عوامل متعلقة بالعرض والطلب عليها. من هذا المنطلق قامت هذه النظرية على الافتراضات التالية.⁶

☞ **ثبات حجم المعاملات (T):** تقوم هذه النظرية على فرضية أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية، ليس لها علاقة بكمية النقود، أو بالتغيرات التي تحدث فيها. بمعنى أن النقود ليس لها تأثير في تحقيق التوازن الاقتصادي. تعد النقود وفق هذه النظرية وسيلة محايدة مع اعتبار حجم المعاملات متغيراً خارجياً وثابتاً نسبياً لتأثره بعوامل مستقرة.⁷

☞ **ثبات سرعة دوران النقود (V):** تنص هذه النظرية على أن سرعة دوران النقود ثابتة، على الأقل في المدى القصير لأنها تتحدد بعوامل بطيئة التغير، ومستقلة عن كمية النقود. وهذه العوامل تتمثل في

¹ محمد مبارك (2006). اقتصاد النقود. الإصدار الطبعة الأولى. منشورات دار الأديب. الجزائر. وهران. ص 79.

² ضيف الله محمد القطابري (2011). دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية. الأردن. دار الغيداء للنشر والتوزيع. ص 37.

³ علي بن عزوز (2004). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. ص 8-9-10.

⁴ صبحي تادريس قريصة (1984). النقود والبنوك. دار النهضة العربية للطباعة والنشر. بيروت لبنان. ص 174.

⁵ ناظم محمد نوري الشمري (1988). النقود والمصارف. دار الكتب للطباعة والنشر. العراق. ص 175.

⁶ عزوز. مرجع نفسه. ص 9-10.

⁷ سامي (1982). النظريات والسياسات النقدية والمالية. كاضمة للنشر والتوزيع والترجمة. الكويت. ص 115.

درجة كثافة السكان، وتطور العادات، التعاملات المصرفية، مستوى تطور وتقدم الجهاز المصرفي، والأسواق المالية والنقدية، وكل هذه العوامل لا تتغير في الأجل القصير¹.

ارتباط تغيير المستوى العام للأسعار بتغير كميات النقود: هذا الافتراض معناه أن أي تغير في كميات النقود المعروضة؛ سيؤدي إلى زيادة مماثلة في المستوى العام للأسعار والعكس صحيح². أهم من أخذ بهذا التحليل واستخدامه في تفسير ظاهرة التضخم التي عرفتها بريطانيا في القرن التاسع عشر هو الاقتصادي دافيد ريكاردو، الذي كان له دور أساسي ببناء النموذج الفكري التقليدي حيث توصل إلى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها، باعتبار أن أي زيادة في المعروض النقدي ستؤدي إلى زيادة في مستوى العام للأسعار بنفس النسبة؛ أي أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود (M) ومستوى الأسعار (P) وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) ومستوى دوران النقود (V)³.

الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل: تفترض النظرية الكلاسيكية للنقود أن الاقتصاد يتوازن عند مستوى التشغيل الكامل بسبب مرونة الأسعار والأجور، حيث يؤدي أي فائض في العمالة إلى انخفاض الأجور، مما يحفز الطلب على العمالة ويعيد الاقتصاد إلى التوازن. كما تستند إلى قانون ساي، الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، مما يعني أن كل ما ينتج يباع⁴.

3.1 معادلة التبادل لفيشر: يؤكد فيشر في نظريته للطلب على النقود لغرض المبادلات، على وظيفة النقود كوسيلة للمبادلة. وتقوم نظريته على مطابقة حسابية مبنية على أن أي مبادلة تجري بين البائع والمشتري تتطلب استبدال النقود بالسلع والخدمات أو الأوراق المالية. ويترتب على ذلك حقيقة أن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بها. ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات عدد المعاملات في تلك اللحظة مضروباً في معدل

¹ إمامة مكي محمد السيد ومحمد الرشيد طارق. العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم السودان (1990-2012). مجلة العلوم الاقتصادية. العدد 16. ص 21.

² سامي. مرجع سبق ذكره. ص 115.

³ عزوز. نفس مرجع السابق. ص 11.12

⁴ احمد أبو الفتح الناقة (1998). النظرية النقود والبنوك والأسواق المالية. مؤسسة شباب الجامعة. الإسكندرية مصر. ص 257.

المعاملات¹. وعلى ذلك فإن قيمة PT ستكون متساوية لقيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية نقود M مضروباً في سرعة تداول النقود V ويتم التعبير عن هذه المعادلة رياضياً كما يلي:²

$$MV=PT..... (1)$$

M كمية المعروض النقدي V : سرعة دوران النقود.

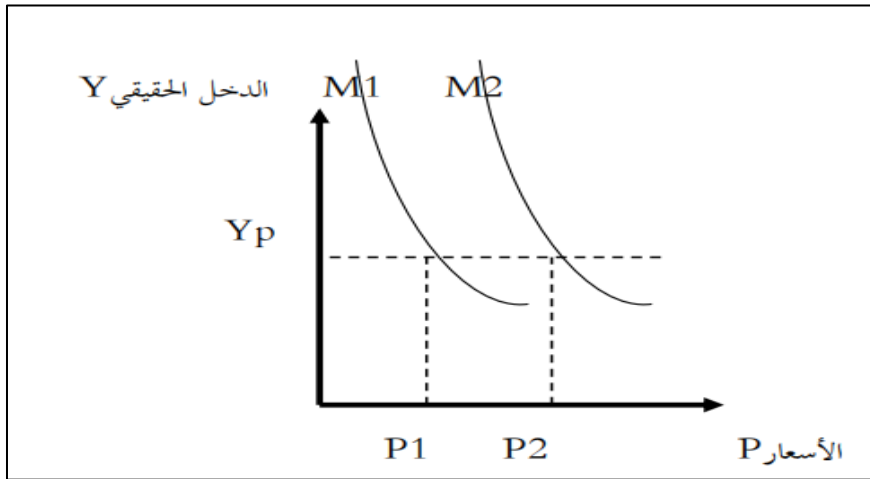
P : المستوى العام للأسعار. T : حجم الإنتاج.

يرى الكلاسيك أن الدخل يكون دائماً ثابت عند مستوى الاستخدام التام، أي T ثابتة في الأجل القصير، باعتبار العوامل بها لا تتغير. وعليه نستطيع كتابة المعادلة (1) بدلالة مستوى الأسعار كما يلي:

$$P=MV/T..... (2)$$

نستنتج من المعادلة (2) أن مستوى الأسعار مرتبط بكمية النقود، بمعنى أن التغير في مستوى الأسعار يكون بنفس نسبة التغير في كمية النقود. أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعف كمية النقود مع ثبات كل من V و T .³

الشكل رقم(3): العلاقة بين كمية النقود المعروضة والمستوى العام للأسعار.



المصدر: احمدابراهيم يعلي، الاقتصاد النقدي، الطبعة الثانية، ص34.

¹ الجنابي هيل عجمي .ورمزي عبد العزيزارسلان (2009).النقود والمصارف والنظرية النقدية .الإصدار الطبعة الأولى دار وائل للنشر .عمان الأردن.ص201.202.

² عبد العظيم حمدي(2007).السياسات المالية والنقدية .دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والفكر الإسلامي. الدار الجامعية .مصر. ص30.

³ الناقة. مرجع سبق ذكره .ص 56.

4.1 معادلة كامبردج (الأرصدة النقدية): قام الاقتصادي ألفريد مارشال وبيجو اللذان ينتميان إلى جامعة كامبردج، لإعادة صياغة النظرية الكمية. تختلف هذه المعادلة عن معادلة فيشر، في كون أن هذه الأخيرة تدرس الإنفاق من خلال سرعة دوران النقود، في حين أن معادلة الأرصدة النقدية تنظر للإنفاق من خلال الطلب على النقود¹. نقطة الانطلاقة عند رواد هذه النظرية هي الطلب على النقود وليس عرضها. حيث أن الطلب على النقود يمثل طلبا عليه كالقوة الشرائية وليس طلبا على كمية معينة منه. بمعنى أن النقود لها دور آخر زيادة على كونها وسيلة تبادل تصبح أيضا مستودع للقيمة².

بالنظر إلى نظرية الأرصدة النقدية فإن الأفراد يحتفظون بالنقود كقوة شرائية لتغطية قيمة السلع والخدمات التي يحتاجونها خلال فترة معينة. وحجم القوة الشرائية المحتفظ بها على شكل النقود يختلف باختلاف حجم المعاملات. فكلما ازدادت هذه الأخيرة ارتفع مقدار القوة الشرائية الذي يفضل الأفراد احتفاظ بها. انطلاقا من هذه العلاقة فإن هناك نسبة نقدية من الدخل يحتفظ بها الأفراد من أجل الإنفاق على السلع والخدمات والنسبة الباقية يحتفظون بها بصورة أصول مالية³.

تكتب معادلة كامبردج للأرصدة النقدية من خلال الصيغة التالية: $M=K.P.Y$

حيث:

M: كمية النقود المتوفرة أو الطلب على الأرصدة النقدية.

Y: الدخل النقدي أو حجم السلع والخدمات.

K: الأرصدة اللازمة لشراء السلع والخدمات.

P: المستوى العام للأسعار.

K.P.Y: يمثل مقدار النقود المطلوبة من الأفراد قصد الاحتفاظ بها كقوة شرائية على شكل أرصدة نقدية.

ومنه يتضح أن هناك علاقة كبيرة بين سرعة دوران النقود. والمستوى العام للأسعار.

من معادلة فيشر نستنتج أن : $V=PYM..... (4)$

من معادلة كامبردج نجد: $K=MPY..... (5)$

¹ علي بن عزوز. مرجع سبق ذكره. ص 17.

² عجمي وارسلان. مرجع سبق ذكره. ص 204.

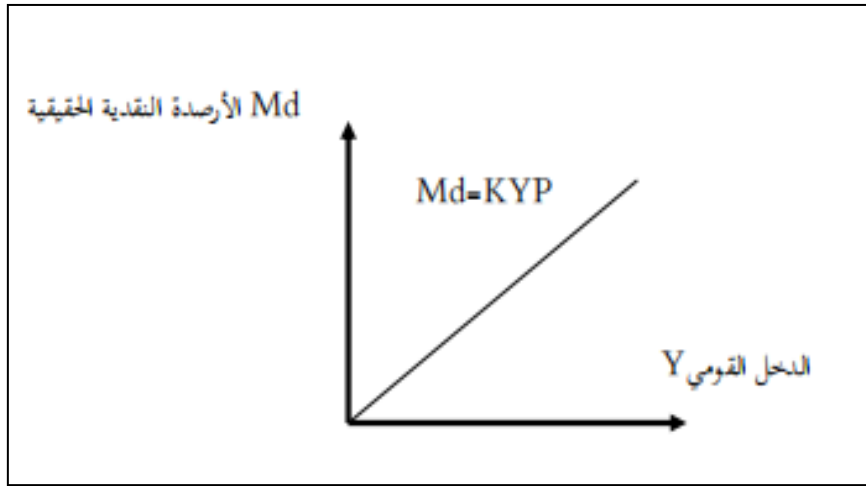
³ بوسالم رفيقة. بونوة شعيب. الفجوة التضخمية في الجزائر (1988-2006). أطروحة دكتورا. علوم اقتصادية. جامعة تلمسان

2013-2014. ص.10.

$$\text{من (4) و (5) نستنتج أن } K \text{ هي مقلوب } V \text{ أي: } V = \frac{1}{K} \quad K = \frac{1}{V}$$

إن في نظرية الأرصدة النقدية لا تمثل علاقة حركية بين مستوى العام الأسعار وكمية النقد مثلما هو الوضع بالنسبة لسرعة دوران V في النظرية المعاملات لفيشر التي تنص على وجود تجانس في سلوك النقد الجماعي مما يجعل تتبؤ بأثر التغيير في كمية النقد على مستوى الأسعار سهلا وكذلك في K تمثل سلوكا اقتصاديا يعتمد على التوقعات ويؤثر على طبيعة الطلب على النقود¹. كما يمكن شرح معادلة مارشال للأرصدة النقدية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (4): معادلة كامبردج للأرصدة النقدية



المصدر: ضياء مجيد، اقتصاديات النقود والبنوك، مؤسسة شباب الجامعة، ص94.

2. النظرية الكينيزية: جاء بها الاقتصادي جون مينارد كينز - وهو مفكر اقتصادي وزعيم مدرسة كينيزية (1883-1964) - لتحل مشكلة الاقتصاد العالمي في ذلك الوقت المتمثلة في أزمة الكساد 1929-1932. يقوم هذا التحليل على فرضيات مفادها أن أثر النقود على مختلف النشاطات الاقتصادية يكون على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الأساسية عكس التحليل كلاسيكي. فقد قام كينز في بداية الأمر بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، كما اهتم بفكرة الطلب الكلي الفعال بتغيير أسباب عدم التوازن، التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد، فهو يرى أن الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم

¹ عبد المنعم السيد علي (1970). دراسات في النقود والنظرية النقدية. الإصدار والطبعة الثانية. بغداد. العراق. ص158-

الدخل يتوقف بالدرجة الأولى على حجم الطلب الكلي الفعال¹. من جهة أخرى، أكد كينز أن السرعة التداول هي متغيرة وليست ثابتة، ومن هنا أدخلت تغييرات على نظرية الطلب على النقود².

1.2 فرضيات التحليل الكينزي:

- ركز التحليل الكينزي على الطلب على النقود من خلال نظرية تفضيل السيولة، حيث يحتفظ الأفراد بالنقود لدوافع (معاملات، الحيلة والمضاربة)³.
- يرى كينز أن دافع المضاربة يميز الطلب على النقود كمخزن للقيمة، بخلاف التحليل التقليدي الذي اعتبر التأثيرات النقدية محدودة على النشاط الاقتصادي.
- يتميز التحليل بعدم الفصل بين الاقتصاد العيني والحقيقي كما فعل الكلاسيك.
- قدم كينز تحليلا شاملا لمختلف مستويات التشغيل، خلافا للنظرية الكلاسيكية التي اقتصر على حالة التشغيل الكامل⁴.
- رفض كينز قانون ساي الذي يقوم على أساس العرض يخلق طلب المساوي له.
- يتفق كينز مع الكلاسيك في تأثير زيادة الكتلة النقدية على الأسعار، لكنه يميز بان هذا الأثر يعتمد على مستوى التشغيل، إذ تؤدي الزيادة إلى رفع الإنتاج والتشغيل في حالة وجود موارد عاطلة، بينما تؤدي إلى تضخم في حالة التشغيل الكامل⁵.
- يعتبر كينز سعر الفائدة ظاهرة نقدية تتحدد في السوق وفق قوى العرض والطلب، ويعد متغيرا خارجيا تحدده السلطات النقدية⁶.

¹ رقيقة. المرجع سبق ذكره. ص 12.

² نوال محمود حمود (2011). استخدام المنهج تحليل التكامل المشترك لبيان اثر المتغيرات النقدية والحقيقية في التضخم. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية. 4. ص 38.

³ المرجع نفسه. ص 34.

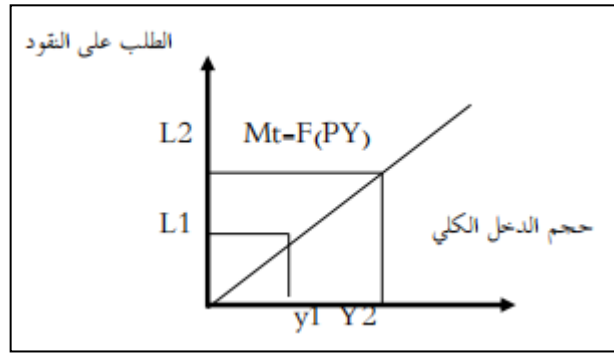
⁴ القطابري. مرجع سبق ذكره. ص 48-49.

⁵ مبارك. مرجع سبق ذكره. ص 91.

⁶ رقيقة. مرجع سبق ذكره. ص 15.

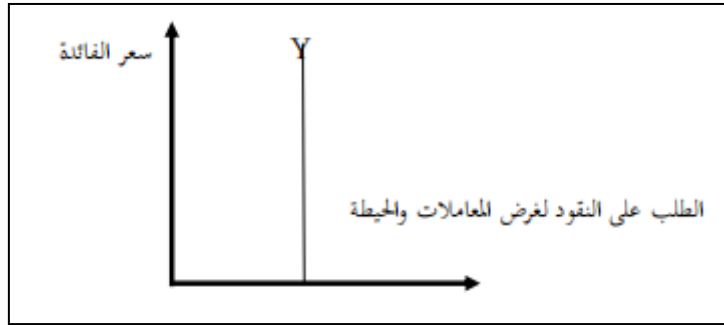
- إن الطلب على النقود ينتج عن ثلاث أغراض تؤكد التفضيل النقدي للأفراد على شكل سيولة وهي:¹
- ▶ طلب النقود لغرض المعاملات: عند كينز ينشأ من الفارق الزمني بين تحصيل الدخل وانفاقه ويرتبط طردياً بمستوى الدخل.²
 - ▶ طلب النقود بدافع الاحتياط: يعكس رغبة الافراد في مواجهة الطوارئ، ويتأثر بالحالة النفسية، وعدم التأكد، ومستوى الدخل، وسهولة تحويل الاصول الى نقود. والشكل التالي يبين الطلب على النقود لغرض المعاملات و الحبيطة.³

الشكل(5):العلاقة بين الدخل والطلب على النقود لغرض المعاملات والحبيطة.



المصدر: محمد القطابري ،دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية،الأردن،2011،ص21.
الطلب على النقود للمعاملات والاحتياط لا يتأثر بسعر الفائدة وفقاً لكينز، كما يتضح في الشكل التالي

الشكل(6): العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الفائدة



المصدر: ضيف الله محمد القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية .الأردن: دار غيداء للنشر والتوزيع،(2011)،ص51.

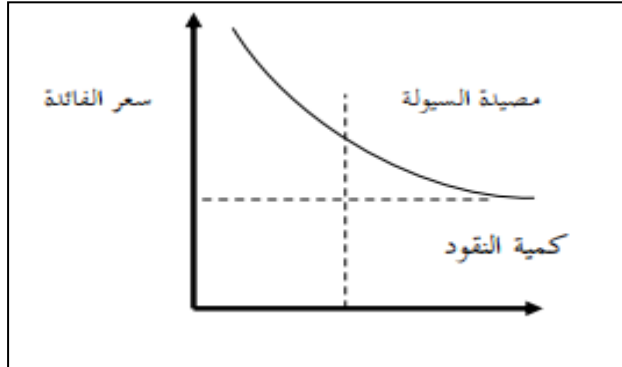
¹القطابري. مرجع سبق ذكره. ص 50 .

²مزاوغنييلة.محددات سرعة دوران النقود .دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2016).تلمسان كلية العلوم الاقتصادية.الجزائر.ص 26.

³ عجمي وارسلان .مرجع سبق ذكره . ص 244.

▶ طلب النقود بدافع المضاربة: يرتبط الطلب على النقود بدافع المضاربة بسعر الفائدة¹، حيث يفضل الافراد الاحتفاظ بالنقود عند انخفاض الفائدة لتجنب خسائر السندات، ويشترون السندات عند ارتفاعها لتحقيق عوائد.² إن الطلب على النقود بدافع المضاربة يمكن أن يكون دالة متناقصة لسعر الفائدة في السوق ويتضح من خلال الشكل التالي:³

الشكل رقم(7):الطلب على النقود لغرض المضاربة



المصدر: الحجار بسام،الاقتصاد النقدي والمصرفي الإصدار الطبعة الثانية، لبنان: دار المنهل لبنان،(2009)،ص113.

2.2 العلاقة بين سرعة تداول النقود والطلب عليها:

من وجهة نظر كينز فإن سرعة دوران النقود غير مستقرة، وهي تتغير بصفة دورية وسريعة لإحداث توازن في التغيرات التي تظهر على كمية النقود المتداولة، وتقاس سرعة دوران النقود بالعلاقة التالية:⁴

$$V=YN/M..... (1)$$

YN: الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

M: عرض النقود.

Msp=f(y. i): كما أن الطلب على الأرصدة النقدية هو

حيث:

Msp: يمثل الطلب على الأرصدة النقدية.

Y: الدخل الحقيقي

¹ الهاشم إسماعيل محمد . النقود والبنوك . دار الجامعات المصرية. الإسكندرية.مصر. ص 69.

² بسام الحجار (2009).الاقتصاد النقدي والمصرفي. الطبعة الثانية .دار المنهل اللبناني. لبنان .ص 102.

³المرجع نفسه. ص 10.

⁴المرجع نفسه. ص108- 107.

أ: سعر الفائدة.

بافتراض إن الطلب على النقود مساوي لعرضها (التوازن في سوق النقد) فان:

$$M/P=L(y, i) \longrightarrow M=P*L(y, i).....(2)$$

من المعادلة (1) نستنتج أن:

$$V=\frac{YN}{P*L(y,i)} \frac{y}{L(i,y)}..... (3)$$

مع إن : $Y=YN/P$ تعبر عن مستوى الدخل الحقيقي ؛ إذا سرعة التداول هي عبارة عن الدخل الحقيقي مقاسا إلى الطلب على الأرصدة النقدية.

من المعادلة (3) نستنتج أن سرعة دوران النقود هي عبارة عن دالة الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة حيث ينقص الطلب على النقد عند ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي ارتفاع سرعة دوران النقود. كما تبين مرونة الطلب على النقود المساوية للواحد أن الطلب على الأرصدة النقدية بنفس نسبة تغير الدخل لا يؤثر على الدخل الحقيقي، ولا على سرعة التداول¹.

ومن هذا نستنتج أنه توجد علاقة عكسية بين الطلب على النقود وسرعة دورانها عند دخل حقيقي ثابت، فكلما زاد الطلب على النقود (خاصة عند انخفاض سعر الفائدة)، انخفضت سرعتها، والعكس صحيح عند ارتفاع سعر الفائدة.

3. النظرية الكمية الحديثة:

1.3 نشأة النظرية: الأزمة التي واجهت الاقتصاد الرأسمالي في السبعينات دفعت بمجموعة من المفكرين الاقتصاديين بالعودة إلى التحليل الكلاسيكي، من خلال توجيهات معاصرة. وسنيت بمدرسة شيكاغو التي يتزعمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، والتي أصبحت أفكارها دليل عملي في توجيه السياسة الاقتصادية للبلدان الرأسمالية، للتخفيف من حدة الركود والتضخم. تتمحور أفكار ميلتون حول العوامل المؤثرة على الطلب على النقود، وأثبت أن النظرية هي ليست دالة إنتاج أو أسعار أو دخل، بل هي نوع من أنواع الموجودات، التي يحتفظ بها الأفراد، إضافة إلى الثروة والأذواق ويطلق عليها اصطلاح ترتيب الأفضلية.

¹نبيلة .مرجع سبق ذكره.ص29-30.

2.3 فرضيات النظرية: تقوم النظرية على عدة افتراضات تتمثل فيما يلي:

- النقود تعطي المنفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع والخدمات، وبذلك فإن إدخال الناتج الإجمالي في الطلب على النقود، يرجع إلى أن الناتج الإجمالي يمثل قيد الإنفاق .
- الكمية الاسمية للنقود في وقت معين تتحدد من طرف السلطات النقدية.
- رفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها الأعوان الاقتصاديون، بل يوجد معدل بطالة طبيعي كما أنه ليست هناك بطالة إرادية.
- إن تمويل النفقات الحكومية عن طريق الاقتراض أو الضرائب تؤدي إلى إقصاء النفقات الخاصة، بسرعة وبنفس القيمة، أما الدخل فلا يتغير، وعدم الاستقرار في الاقتصاد القومي هو نتيجة للسياسة الحكومية بينما القطاع الخاص فهو مستقر.
- يعتمد الطلب على النقود على نفس الاعتبارات الذي تحكم ظاهرة الطلب على السلع والخدمات.
- استقلالية كمية عرض النقود عن الطلب عليها.

3.3 الصيغة الرياضية للنظرية النقدية: يرى فريدمان أن الأفراد يفضلون الاحتفاظ بكمية معينة من الأرصدة النقدية الحقيقية فإن دالة الطلب على النقود تكون كما يلي:

$$=f(P.r.b.re.Y/p.w.u)M^d$$

M^d : الطلب على النقود بشكل الأرصدة النقدية.

P: المستوى العام للأسعار .

Rb: عائد السندات الذي يتمثل بسعر الفائدة السوقي.

Re: عائد الأسهم بالأرباح السنوية.

Y/p: يمثل الثروة؛ ويصنفها برصيد مرتبط بالدخل الدائم عن طريق سعر الفائدة.

W يمثل رأس المال البشري ورأس المال الغير بشري (نسبة الثروة).

U يمثل الأذواق والترتيبات والأفضلية.

انطلاقاً من المعادلة السابقة يتضح ما يلي:

▶ إن تكلفة الاحتفاظ بالنقود، ترتفع مع ارتفاع العائدات المضحية بها، نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شراء السندات والأسهم، وأيضا انخفاض قوتها الشرائية نتيجة الاحتفاظ بها بدلا من شراء سلع ترتفع أسعارها؛ أي يمكن القول أن الطلب على الاحتفاظ بالنقود، يزيد مع بقاء العوامل الأخرى على حاله، إذا انخفضت تكلفة الاحتفاظ بها.

▶ يرى فريدمان أهمية الثروة والدخل الحقيقي للأفراد كمحددات للطلب على النقود، فزيادة الثروة والدخل الحقيقي يؤديان إلى زيادة الطلب على النقود.

▶ النسبة بين الثروة البشرية وغير البشرية كمتغير في دالة الطلب الكلي على النقود، إذن هناك علاقة طردية بين الثروة والطلب على النقود فكلما ارتفعت نسبة عنصر الثروة البشرية في إجمالي الثروة كلما زاد طلب على النقود.

▶ كما وضع فريدمان العوامل المؤثرة في تفضيل أذواق المحتفظين، بالمقارنة مع غيرها من الأصول والسلع الأخرى في متغير مستقل، يفسر التغيرات في الطلب على النقود التي لا تفسرها المتغيرات الكمية الأخرى. ▶ يرى فريدمان أن الزيادة في الطلب على النقود السائلة، ترتبط بارتفاع الثروة وانخفاض العوائد والتضخم المتوقع، وتزايد تفضيل السيولة لدى الأفراد.

المطلب الثالث: العوامل المحددة لسرعة دوران النقود:

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلبا أو إيجابا في سرعة دوران النقود، نجملها في النقاط

التالي:¹

1. العوامل التي تؤثر على كفاءة استخدام النقود وسرعة دورانها:

▶ **الابتكارات المالية وأنظمة الدفع:** كلما كانت هنالك ابتكارات مالية جديدة ومبدعة، وأنظمة دفع متطور

كلما قل الطلب على النقود وبالتالي زادت سرعة دورانها.

▶ **عادات الدفع السائدة في المجتمع:** كلما اتجه المجتمع نحو التطور وغير من عاداته بالاعتماد على

وسائل دفع حديثة، كلما قل الطلب على النقود، وارتفعت سرعة دورانها، والعكس في حالة المجتمعات

التي تستعمل الطرق التقليدية، حيث يزداد الطلب على النقود وبالتالي تنخفض سرعة دورانها.

¹ أولاد العبد سعد. مصطفى بورانن. وأحمد بن موية. 2020 محددات سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة 1968-2017: دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 13. عدد 3. ص 678.

3. العوامل المؤثرة في تكلفة الاحتفاظ بالنقود:

- ▶ **معدل الفائدة:** كلما ارتفع معدل الفائدة زادت تكلفة الفرصة، وارتفعت سرعة دوران النقود.
- ▶ **التضخم:** كلما ارتفع المستوى العام للأسعار، أو التوقع بارتفاعه مستقبلاً، تنخفض القدرة الشرائية للنقود، أي تزداد تكلفة الاحتفاظ بها، الأمر الذي يقلل من رغبة الأفراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية، وتزداد بالمقابل رغبتهم في شراء السلع والعقارات، مما يؤدي إلى ارتفاع سرعة دوران النقود.¹
- ▶ **سعر الصرف الحقيقي:** يؤدي ارتفاع سعر صرف العملة إلى زيادة قيمة العملة المحلية إلى انخفاض سرعة دوران النقود.

3. المتغيرات الدالة على تطور النظام المالي:

- ▶ **درجة تطور النظام المالي:** وتتماشى طردياً مع سرعة دوران النقود، كون هذه الأخيرة عبارة عن دالة سلوكية تعتمد إلى حد كبير على سلوك الأفراد والمؤسسات المالية. فكلما كان الجهاز المصرفي أكثر تقدماً وانتشاراً، وكان تعامل الأفراد معه بشكل واسع، وزادت قدرة المؤسسات المالية الوسيطة في تجميع مدخراتهم وإعادة توظيفها بكميات وشروط ملائمة، وسرعة تحويلها إلى نقود بأقل تكلفة مع تقدم وسائل الاتصالات وأجهزة المقاصة المصرفية، أدى ذلك إلى تقليل احتفاظ الأفراد بالأرصدة النقدية، مما ينجم عنه ازدياد سرعة دوران النقود.²
 - ▶ **انتشار المصارف:** لانتشار البنوك وتعددتها أثراً إيجابياً على سرعة دوران النقود، كون هذا الأمر يؤدي إلى انخفاض الأرصدة النقدية المحتفظ بها لدى الأفراد، مما يتسبب في زيادة سرعة دوران النقود.
- المطلب الرابع: قياس سرعة دوران النقود.**

لقياس سرعة دوران النقود يمكن التمييز بين طريقتين:

1. **سرعة دوران المعاملات:** وتمثل معدل أو متوسط عدد المرات التي تستخدم فيها كل وحدة من الوحدات النقدية في المعاملات أي في عملية البيع والشراء والسلع والأوراق المالية في السنة وهي طريقة نادرة الاستعمال بسبب صعوبة تقدير حجم أو عدد المعاملات وتتخذ الصيغة التالية:

¹ هيل عجمي الجنابي.(2014). التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية. عمان: دار وائل للنشر. ص 85.
² هند محمد سليمان.(2002).العوامل المحددة لسرعة دوران النقود:دراسة تطبيقية على السودان. رسالة ماجستير. الخرطوم، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، السودان.ص24.

$$V_t = T/MS \dots\dots\dots$$

بحيث:

Vt: سرعة دوران المعاملات.

T: حجم أو عدد المعاملات.

MS: كمية النقود المتداولة.

2. سرعة دوران الدخل: تتناول الدخل أو الناتج القومي أي ترتبط بالإنتاج النهائي من السلع أو الخدمات، وتعرف بأنها متوسط عدد المرات التي تنفق فيها الوحدة النقدية بوصفها دخلا على السلع و الخدمات خلال السنة، فهي تقيس معدل الإنفاق، أو تدفق الدخل النقدي وفق الصيغة التالية:¹

$$V_y = Y/M \dots\dots\dots$$

بحيث:

Vy: سرعة دوران الداخل

Y: الدخل أو الناتج القومي.

M: كمية النقود المتداولة.

المبحث الثالث: العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود.

يعد سعر الصرف من العوامل الأساسية التي تؤثر على الاستقرار النقدي والاقتصادي، حيث يمكن لتغيراته أن تنعكس على سلوك الأفراد والشركات في الإنفاق والادخار، مما يؤثر على سرعة دوران النقود. لفهم هذه العلاقة، يستعرض هذا المبحث؛ أولا ارتباط سرعة دوران النقود بالمؤشرات الاقتصادية المختلفة، ثم يناقش العلاقة النظرية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود، مع الاستناد إلى الدراسات السابقة.

¹ بن سالم بسي وآخرون. العلاقة السببية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر(1990-2019).الجزائر.ص:17.

المطلب الأول: علاقة سرعة دوران النقود ببعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تلعب سرعة دوران النقود دورا محوريا في تحليل النشاط الاقتصادي، حيث تعكس مدى سرعة تداول الأموال بين الأفراد والشركات داخل الاقتصاد. تتأثر سرعة دوران النقود بعدة عوامل اقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، معدلات الادخار والاستثمار، التضخم، وسعر الفائدة. وتعتبر دراسة هذه العلاقة ضرورية لفهم كيفية تأثير السياسات النقدية والمالية على الاستقرار الاقتصادي والنمو.

1. العلاقة بين سرعة دوران النقود والناتج المحلي الإجمالي (GDP): يعد الناتج المحلي الإجمالي أحد أهم المحددات التي يؤثر على سرعة دوران النقود، بحيث يرتبط الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وسرعة دوران النقود بعلاقة طردية، حيث تؤدي زيادة الإنتاج والأنشطة الاقتصادية إلى زيادة الطلب على النقود وبالتالي تسارع دورانها. وفقا لصيغة معادلة فيشر للنقود:

$$M.V=P.Y$$

حيث:

M: كمية المعروض النقدي.

V: سرعة دوران النقود.

P: المستوى العام للأسعار.

Y: ناتج الدخل الحقيقي أو الدخل القومي.

هذه المعادلة تعكس أن أي تغيير في الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل مباشر على سرعة دوران النقود¹. (على سبيل المثال، في الدول ذات النمو الاقتصادي المرتفع، مثل الصين والهند، نجد أن سرعة دوران النقود تكون مرتفعة نظرا لزيادة حجم المعاملات التجارية والاستهلاك)². وعلى العكس، فإن فترات الركود الاقتصادي، مثل الأزمة المالية العالمية 2008، أدت إلى تباطؤ سرعة دوران النقود بسبب انخفاض ثقة المستثمرين وانخفاض الإنفاق الاستهلاكي (ارتفاع معدلات الادخار).

2. تأثير ميزان المدفوعات على سرعة دوران النقود: يعكس ميزان المدفوعات التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الدولة، وهو يؤثر بشكل مباشر على السيولة المحلية، وبالتالي على سرعة دوران النقود. عندما

¹ Mishkin, F(2019). **The Economics of Money, Banking, and Financial Markets.** Pearson.page243.

² البنك الدولي World Development Indicators.. (2021). ص:67.

يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات، فإن التدفقات النقدية الواردة تزيد من السيولة، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود. في المقابل، إذا كان هناك عجز مستمر في ميزان المدفوعات، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الثقة في العملة المحلية، مما يدفع المستثمرين إلى تحويل أموالهم إلى الخارج وتقليل سرعة دوران النقود.¹

3. العلاقة بين سرعة دوران النقود ومعدلات الادخار والاستثمار: تؤثر قرارات الادخار والاستثمار بشكل مباشر على سرعة دوران النقود. عندما يفضل الأفراد الاحتفاظ بالنقود وعدم إنفاقها، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض سرعة دورانها. وفقا لنظرية كينز، فإن الطلب على النقود يتأثر بعوامل مثل الدخل المتوقع ومعدل الفائدة، مما يجعل ارتفاع معدلات الادخار مرتبطا بتباطؤ سرعة دوران النقود². وعلى العكس، فإن زيادة الاستثمار تؤدي إلى ضخ المزيد من الأموال في الاقتصاد، مما يحفز سرعة دوران النقود. في الدول التي تعتمد على الإنفاق الاستثماري، مثل الولايات المتحدة، نجد أن سرعة دوران النقود أعلى مقارنة بالدول التي تعتمد على الادخار المرتفع، مثل اليابان.³

4. العلاقة بين التضخم وسرعة دوران النقود: هناك علاقة معقدة بين التضخم وسرعة دوران النقود عندما يرتفع التضخم، يميل الأفراد إلى الإسراع في الإنفاق خوفا من تآكل القوة الشرائية لأموالهم، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود⁴ ومع ذلك، إذا وصل التضخم إلى مستويات مفرطة، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض سرعة دوران النقود بسبب فقدان الثقة في النظام النقدي وهروب رؤوس الأموال إلى الأصول الآمنة مثل الذهب أو العملات الأجنبية.⁵

5. تأثير سعر الفائدة على سرعة دوران النقود: يعتبر سعر الفائدة أداة رئيسية تتحكم بها البنوك المركزية لتنظيم سرعة دوران النقود. عندما ترتفع أسعار الفائدة، يصبح الادخار أكثر جاذبية، مما يقلل الإنفاق

¹البنك المركزي الجزائري(2022). تقرير السياسة النقدية السنوي. ص 23.

² J.m.Keynes (1936). **The General Theory of Employment, Interest, and Money.** (London:Macmillan).page89

³world bank.(2021) **World Development Indicator:**p54.

⁴ Irving Fisher (1911). **The Purchasing Power of Money.** (new york :Macmillan).page79.

⁵البنك المركزي الجزائري (2019). تقرير السياسة النقدية السنوي. ص. 17.

الاستهلاكي، مما يؤدي إلى انخفاض سرعة دوران النقود¹. وعلى العكس، فإن خفض أسعار الفائدة يشجع الاقتراض والاستهلاك، مما يؤدي إلى زيادة سرعة دوران النقود. تشير الدراسات إلى أن الاقتصاديات التي تتبع سياسات نقدية توسعية، مثل الولايات المتحدة بعد أزمة 2008، شهدت ارتفاعاً في سرعة دوران النقود مقارنة بالدول التي تبنت سياسات نقدية تقشفية.²

المطلب الثاني: العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في ضوء النظريات الاقتصادية.

يعتبر كل من سعر الصرف وسرعة دوران النقود من المؤشرات الأساسية التي تعكس ديناميكية الاقتصاد الكلي. حيث يعبر سعر الصرف عن قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، بينما تعكس سرعة دوران النقود معدل تداول الأموال داخل الاقتصاد، وهو ما يرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي. تسعى العديد من النظريات الاقتصادية، إلى تفسير العلاقة بين هذين المؤشرين، مثل النظرية الكمية للنقود، نظرية تعادل القوة الشرائية، ونظرية توقعات سعر الصرف.

1. النظرية الكمية للنقود وعلاقتها بسعر الصرف:

تعتبر النظرية الكمية للنقود من أقدم النظريات التي تفسر العلاقة بين كمية النقود المتداولة ومستوى الأسعار. وفقاً لهذه النظرية، فإن أي تغيير في سرعة دوران النقود يؤثر بشكل مباشر على مستوى الأسعار، ومن ثم على سعر الصرف. بحيث عندما ترتفع سرعة دوران النقود، يزداد الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم. وفقاً للنظرية الكمية، فإن ارتفاع التضخم يؤدي إلى تراجع قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي انخفاض سعر الصرف. على العكس، إذا تباطأت سرعة دوران النقود نتيجة سياسات نقدية انكماشية، فإن التضخم ينخفض، مما يدعم استقرار سعر الصرف أو حتى ارتفاعه.³

¹Mishkin, F(2019). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*. (new york :Pearson).page329.

²البنك المركزي الأوروبي(2022).تقرير السياسة النقدية.ص:58.

³البنك المركزي الجزائري(2022). التقرير السنوي للسياسة النقدية. الجزائر: البنك المركزي الجزائري.

2. نظرية تعادل القوة الشرائية (PPP) وسرعة دوران النقود:

تنص نظرية تعادل القوة الشرائية على أن سعر الصرف بين عملتين يتحدد بناءً على الفرق في مستوى الأسعار بين الدولتين، بحيث يكون للسلع نفس السعر عند تعديلها بسعر الصرف.

علاقة سرعة دوران النقود بسعر الصرف وفقاً لهذه النظرية إذا زادت سرعة دوران النقود، يزداد الطلب على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى ارتفاع التضخم. وفقاً لتعادل القوة الشرائية، فإن العملة الوطنية ستخضع قيمتها (أي ينخفض سعر الصرف) لتعويض هذا الفرق.

في الدول ذات سرعة دوران النقود المنخفضة، يكون التضخم أقل، مما يؤدي إلى تحسن سعر الصرف على المدى الطويل.

3. نظرية توقعات سعر الصرف وسرعة دوران النقود:

تركز هذه النظرية على أن التوقعات المستقبلية حول سعر الصرف، تؤثر على سلوك المستثمرين، مما ينعكس على سرعة دوران النقود. فعندما يتوقع المستثمرون انخفاض سعر الصرف بسبب التضخم، أو السياسات النقدية التوسعية، فإنهم يسارعون إلى التخلص من العملة الوطنية، وشراء العملات الأجنبية، مما يزيد من سرعة دوران النقود. وإذا كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع سعر الصرف، فإن الأفراد والشركات يحتفظون بالعملة الوطنية لفترات أطول، مما يقلل من سرعة دوران النقود.

4. تأثير نظام سعر الصرف على سرعة دوران النقود:

تتأثر سرعة دوران النقود بنظام سعر الصرف المعتمد في الدولة، حيث تختلف العلاقة في الأنظمة الثابتة عن الأنظمة العائمة.

أ. **سعر الصرف الثابت:** في نظام سعر الصرف الثابت، تكون العلاقة بين سرعة دوران النقود وسعر الصرف ضعيفة، لأن البنك المركزي يتدخل للحفاظ على استقرار العملة.

ب. **سعر الصرف العائم:** في نظام سعر الصرف العائم، تتغير قيمة العملة الوطنية استجابة للتغيرات في

العرض والطلب، مما يجعل العلاقة بين سرعة دوران النقود وسعر الصرف أكثر وضوحاً.¹

¹ لصندوق النقد الدولي (2021). النظام النقدي الدولي.

5. نظرية تفضيل السيولة:

تشير هذه النظرية إلى أن تقلبات سعر الصرف، تؤثر على سلوك الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، حيث يؤدي عدم الاستقرار في سوق الصرف إلى تفضيل الأفراد للاحتفاظ بأصول أكثر استقراراً، مما قد يقلل من سرعة دوران النقود .

المطلب الثالث: تحليل الدراسات التجريبية حول علاقة سعر الصرف بسرعة دوران النقود.

نتناول في هذا المطلب جزء من الدراسات السابقة التي درست موضوع سرعة دوران النقود ومدى تأثيره بسعر الصرف، هذا من جانب ومن جانب آخر هناك دراسات عالجت بعض المتغيرات الأخرى التي لها تأثير على سرعة دوران النقود. وقد تم إدراجها في هذا المطلب لان لها علاقة بها سواء علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

دراسة **Akhtaruzzaman (2007)**: تهدف إلى معرفة تأثير الطلب على النقود على سرعة دورانها في بنغلادش باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (VECM) تم استخدام المتغيرات التالية: سرعة دوران النقود، العولمة، أسعار الفائدة الأجنبية، الإصلاح المالي، الائتمان، التنمية المالية. كانت النتائج كالتالي: لم يكن للعولمة تأثير كبير على الطلب على النقود. أسعار الفائدة لم تكن ذات دلالة إحصائية في التأثير على الطلب على النقود. الإصلاح المالي أثر بشكل معتدل على سرعة دوران النقود في المدى القصير. ظاهرة الائتمان تلعب دوراً رئيسياً في التأثير على الطلب على النقود، خصوصاً في البلدان النامية.¹

دراسة **Okafu, Chid, Owolabi, Shom, Agbadaola (2013)**: هدفت إلى تحليل محددات سرعة دوران النقود في نيجيريا خلال الفترة (1985-2012) حيث استعملت المتغيرات التالية: سرعة دوران النقود، نمو الدخل، سعر الفائدة، تطور القطاع المالي، التضخم. توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: ان هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين سرعة دوران النقود ونمو الدخل، مما يدعم نظرية كمية النقود، سعر الفائدة له علاقة إيجابية وقوية مع سرعة دوران النقود، تطور القطاع المالي له علاقة سلبية مع سرعة

¹Akhtaruzzaman, Md. (2008). Financial Development and Velocity of Money in Bangladesh: A Vector Auto-Regression Analysis. Bangladesh Bank Working Paper No. 0806. Bangladesh Bank.

دوران النقود، معدل التضخم له تأثير كبير في تحديد سرعة دوران النقود، حيث أن الإصدار النقدي الزائد يؤدي إلى ضغوط تضخمية.¹

دراسة Ali Ahmed (2017): قامت هذه الدراسة بتحليل العوامل الرئيسية التي تحدد سرعة دوران النقود في السودان خلال الفترة (1970-2016)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL)، وقد تم بناء نموذج الدراسة وفق مجموعة من المتغيرات والمتمثلة في: (الناتج المحلي الإجمالي، التضخم، سعر الصرف)؛ توصلت الدراسة الى: وجود علاقة طردية بين التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، وسرعة دوران النقود، في الأجلين القصير والطويل، ووجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الأجل القصير فقط.²

دراسة عثمان حسن موسى (2017): تناولت تحليل العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود في السودان للفترة من 1990 إلى 2015، هدفت الدراسة إلى قياس مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على سرعة دوران النقود، مع التركيز على العلاقة بين سعر الصرف، التضخم، وعرض النقود. استخدمت الدراسة اختبار جوهانسون للتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار العلاقات بين المتغيرات. توصلت الدراسة الى؛ وجود علاقة طويلة الأجل بين العوامل الاقتصادية وسرعة دوران النقود في السودان، وعلاقة توازنية قصيرة الأجل بين سرعة دوران النقود والعوامل الاقتصادية. وعلاقة طردية بين الناتج وسرعة دوران النقود. وعلاقة عكسية بين التضخم والعملة المصدرة وعرض النقود M2 والتطور المالي.³

دراسة تومي حميد (2017): هدفت إلى تحليل العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، من خلال دراسة العلاقة بين سرعة دوران النقود وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف، سعر الفائدة، معدل التضخم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. أظهرت النتائج، باستخدام منهجية التكامل المشترك واختبار VAR، وجود علاقة طويلة الأجل بين سرعة دوران

¹Okafor, et al. (2013) "Determinants of Income Velocity of Money .

²Ali Ahmed (2017). العوامل الرئيسية التي تحدد سرعة دوران النقود في السودان خلال الفترة (1970-2016). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 16. العدد 2. 2022. ص. 534-535.

³عثمان حسن موسى.(2017). محددات سرعة دوران النقود في السودان خلال الفترة 1990-2015. مجلة كلية السياسة والاقتصاد - المجلد السادس عشر - العدد الخامس عشر - يوليو 2022.

النقود وهذه المتغيرات، حيث تبين أن سعر الصرف، معدل التضخم، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يؤثران سلبا على سرعة دوران النقود، بينما كان لسعر الفائدة تأثير معنوي على المدى الطويل.¹ دراسة **أحمد بن البار (2018)**: هدفت الى قياس أثر سعر الصرف على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL). أظهرت نتائج اختبار الحدود (F-statistic) وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ما يشير إلى ارتباط طويل الأجل بين سعر الصرف وعرض النقود. كما توصلت الدراسة إلى أن سعر الصرف يؤثر سلبا على عرض النقود، حيث يؤدي ارتفاعه إلى انخفاض كمية النقود المتداولة في الاقتصاد.²

دراسة **ياسين سي لخضر أوغربي (2019)**: تناولت هذه الدراسة العلاقة بين سعر الصرف ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، باستخدام نموذج ARDL. أظهرت النتائج أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض العرض النقدي، وكان هذا التأثير معنويا عند مستوى 5%. كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود، حيث يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة سرعة دوران النقود والعكس صحيح.³

دراسة **قنوني حبيب، عامر عبد الرحيم (2019)**: قامت بتحليل العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر، باستخدام المنهج القياسي. اعتمدت سرعة دوران النقود كمتغير تابع، بينما اعتبر سعر الصرف إلى جانب متغيرات اقتصادية أخرى كمتغيرات مستقلة. أظهرت النتائج أن هذه المتغيرات تفسر نحو 75% من التغيرات في سرعة دوران النقود، ما يدل على قوة النموذج التفسيرية. كما كشفت الدراسة عن علاقة عكسية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف بنسبة 1% إلى انخفاض السرعة بنسبة 0.10%، وذلك على المدى القصير والطويل، ويرجع ذلك إلى انخفاض القدرة

¹ تومي حميد (2017). العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود في الجزائر. دراسة قياسية للفترة 1990-2017. أطروحة دكتورا جامعة أبو بكر بلقايد. تلمسان..

² أحمد بن البار (2018). قياس أثر سعر الصرف على عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 1970-2018. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية. المجلد 07. العدد 02. ص 149-167.

³ ياسين سي لخضر أوغربي (2019). العلاقة بين سعر الصرف الدينار مقابل الدولار بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر: دراسة تحليلية (1970-2015). أطروحة دكتورا. جامعة زيان عاشور الجلفة.

الشرائية وتراجع الطلب الكلي. وأوصت الدراسة بالحد من الاعتماد على الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي لتقليل أثر تقلبات سعر الصرف على الاقتصاد الوطني¹.

دراسة سعد أولاد العيد (2020): هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة (1980-2019)، باستخدام منهجية ARDL. توصلت الدراسة إلى أن التضخم يرتبط بعلاقة عكسية مع سرعة دوران النقود، تؤثر الفائدة النقدية بشكل معنوي في الأجل القصير. بالإضافة إلى ذلك، أظهرت النتائج أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة، مما ينعكس على انخفاض سرعة دوران النقود بنسبة 95%. من جهة أخرى، بينت الدراسة أن نسبة الكتلة النقدية $M1/M2$ ترتبط بعلاقة موجبة مع سرعة دوران النقود، مما يعكس تأثير التطور المالي على دوران النقود ويعارض بعض النظريات الاقتصادية التقليدية².

دراسة مجدي اجديد رمضان مسعود (2023): تهدف إلى تحليل أثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1970-2010)، باستخدام أساليب قياسية متقدمة مثل اختبار التكامل المشترك بكسر هيكلية (Gregory and Hansen, 1996) واختبار السببية في الترددات (Breitung & Candelon, 2006). أظهرت النتائج وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين مع كسور هيكلية في عامي 1973 و2000، إلا أن تقديرات نماذج الانحدار المشترك (DOLS، FMOLS، CCR) بينت أن تأثير سعر الصرف على سرعة دوران النقود غير معنوي. كما أظهر اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من سرعة دوران النقود إلى سعر الصرف في الأجل الطويل³.

دراسة هناء عبد العاطي حسن إسماعيل، وهبه السيد جلال (2024): هدفت إلى بيان أثر تغيرات سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الاقتصاد المصري. للفترة من سنة 2000 إلى 2024؛ استعملت الدراسة أسلوب الاقتصاد القياسي بتطبيق نموذج ARIMA حيث أشارت النتائج إلى وجود ارتباط إيجابي كبير بين

¹د.قنوني حبيب. عامر عبد الرحيم. (2019) سعر الصرف و سرعة دوران النقود في الجزائر: دراسة تجريبية. دراسات اقتصادية، 13(3)، 337-348..

² سعد أولاد العيد. (2020). العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1980-2019). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13. العدد 03. 672-688.

³ مجدي اجديد رمضان مسعود (2023). دراسة قياسية لتغير سعر الصرف وأثره على سرعة دوران النقود: دراسة للحالة الليبية خلال الفترة (1970-2010) باستخدام منهجية (Gregory and Hansen) مجلة جامعة بنغازي العلمية، مجلد 36، العدد 2، ص. 70-78.

سعر الصرف، ودخل الفرد، وسرعة دوران النقود. وارتباط سلبي كبير بين احتياطات النقد الأجنبي، والمعروض النقدي الواسع، وسرعة دوران النقود¹.

بعد استعراض الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة أن معظم الأبحاث أكدت على وجود علاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود، مع اختلاف في المناهج والنتائج حسب طبيعة الاقتصاد والفترة المدروسة. ورغم أهمية هذه الدراسات، إلا أن هناك فجوة تتعلق بدراسة هذه العلاقة في الجزائر على مدى زمني طويل، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى معالجته باستخدام أساليب قياسية متقدمة تغطي الفترة . وبذلك، يهدف هذا البحث إلى تقديم إضافة علمية جديدة تسهم في توضيح أثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر.

¹هناك عبد العاطي حسن إسماعيل. وهبه السيد جلال(2024). Impact of Exchange Rate Fluctuations on Money Velocity in the Egyptian Economy. مجلة البحوث المالية والتجارية, 25(4), 406-442..

خلاصة الفصل:

يعد كل من سعر الصرف، وسرعة دوران النقود، من المفاهيم النقدية الأساسية التي تعكس ديناميكية الاقتصاد الكلي؛ حيث يرتبط الأول بتحديد قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، في حين يعبر الثاني عن كفاءة تداول النقود داخل الاقتصاد. تؤثر هذه المتغيرات على عدة مؤشرات اقتصادية، مثل التضخم، النمو الاقتصادي، والاستقرار النقدي، ما يجعل العلاقة بينهما ذات أهمية خاصة في التحليل الاقتصادي. تظهر العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود من خلال تأثير تقلبات الأول على حجم ومستوى المعاملات النقدية، حيث تؤدي التقلبات الحادة في سعر الصرف إلى زيادة عدم اليقين في الأسواق، مما قد يدفع الأفراد والمؤسسات إلى الاحتفاظ بالنقود أو تسريع تداولها تبعا لظروف السوق. كما تؤثر سرعة دوران النقود على مستوى الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي على استقرار سعر الصرف، خاصة في الاقتصاديات ذات الهياكل النقدية الهشة. وقد أظهرت الدراسات السابقة أن هذه العلاقة ليست ثابتة، بل تختلف حسب طبيعة النظام النقدي والاقتصادي للدولة، حيث يكون تأثير سعر الصرف على سرعة دوران النقود أكثر وضوحا في الدول ذات الأسواق المالية المتطورة مقارنة بالاقتصاديات الناشئة. من هنا فإن فهم هذه الديناميكية في السياق الجزائري يمثل مدخلا هاما للتحليل القياسي الذي سيتم تناوله في الفصل التالي.

**الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر سعر الصرف على سرعة
دوران النقود في الجزائر**

مقدمة الفصل:

يشكل سعر الصرف، وسرعة دوران النقود، عنصرين أساسيين في تحليل السياسات النقدية، وتأثيرها على النشاط الاقتصادي. فبينما يعكس سعر الصرف القيمة النسبية للعملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية، تعبر سرعة دوران النقود عن مدى استخدام الكتلة النقدية في المعاملات الاقتصادية خلال فترة معينة.

في الجزائر شهد هذان المتغيران تحولات جوهرية على مدار العقود الماضية، نتيجة للتغيرات في البيئة الاقتصادية المحلية والعالمية، مما يجعل دراسة العلاقة بينهما ضرورية لفهم ديناميكيات الاقتصاد الجزائري بشكل أعمق. ومنه يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لتطور كل من سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر، واستكشاف طبيعة العلاقة بينهما.

سنتناول في المبحث الأول تحليل المسار التاريخي لكلا المتغيرين، والوقوف عند أهم المحطات التي واجهها الاقتصاد الجزائري. بالإضافة إلى تمثيل العلاقة بينهما بيانياً لتقديم رؤية أولية حول مدى الارتباط بينهما. أما المبحث الثاني، فسيتم تخصيصه لإجراء دراسة قياسية تهدف إلى اختبار العلاقة بين سعر الصرف، وسرعة دوران النقود؛ خلال إجراء دراسة قياسية بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL للفترة (1970-2023).

المبحث الأول: تطور سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر.

شهد الاقتصاد الجزائري تحولات نقدية ومالية كبيرة أثرت بشكل مباشر على سعر الصرف وسرعة دوران النقود. من خلال هذا المبحث سنقوم بتحليل تطور هذين المتغيرين في الجزائر، عبر تتبع مسارهما التاريخي، وتحديد الفترات التي شهدت تغيرات ملحوظة، وذلك من أجل تقديم قراءة معمقة حول مدى تأثير أحدهما على الآخر قبل الانتقال إلى الدراسة القياسية في المبحث التالي.

المطلب الأول: تحليل تطور سعر الصرف في الجزائر.

1. مراحل تطور سياسة سعر الصرف في الجزائر.

شهدت سياسة سعر الصرف في الجزائر عدة مراحل منذ الاستقلال، حيث خضعت لتغيرات تتماشى مع التحولات الاقتصادية، والسياسية التي مرت بها البلاد. ويمكن تقسيم تطور سياسية سعر الصرف في الجزائر إلى ستة مراحل رئيسية:

1.1 المرحلة الأولى (1962-1971):

بعد الاستقلال أمنت الجزائر حرية التبادل والتحويل الكلي لعملتها، داخل منطقة الفرنك. مع العلم أن النظام النقدي في هذه المرحلة كان مسيرا باتفاقيات بريتن وودز. فلقد حددت الجزائر آنذاك سعر الصرف الدينار بما يعادل 0.18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي خلال سنة 1964، وهو تاريخ إنشاء العملة الوطنية. وظل على حاله إلى غاية 1969 تاريخ انخفاض العملة الفرنسية سبب ضعفها ما أدى إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف العملات. وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف المشاريع المستمرة التي انطلقت في إطار مخطط الرباعي الأول 1970-1973. وبعد خروج الجزائر من هذه المنطقة اتبعت نظام الرقابة على الصرف، الذي كان مطبقا في كل دول العالم الثالث، وتعني الرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمرتبقة طبقا للمصالح الوطنية. كما أنها تتطور وفقا للتغيرات المالية والنقدية في ميزان المدفوعات والاحتياطي من العملة الأجنبية. هذه الحقبة الزمنية كانت أول مرحلة من مراحل تطور نظام الرقابة على الصرف والتي تميزت باتخاذ إجراءات تحمي

الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية، وقد اعتمدت في ذلك على عدة أدوات أهمها: حرية نظام الحصص، الاحتكار، إبرام الاتفاقيات الثنائية مع مختلف البلدان.¹

2.1 المرحلة الثانية (1971-1986):

تميزت هذه المرحلة بأهمية كبيرة، حيث سجلت تطبيق نظام جديد للتسيير مع إطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية. وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة، والمثبتة وفق اتفاقية بريتن وودز، تم اتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1974-1977. وقد سعى نظام التسعير الجديد إلى تحقيق هدف مزدوج، يتمثل في توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية، بواسطة وضع قيمة دينار تفوق قيمته الحقيقية. وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات، وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة. وقد تم التخلي عن الحصص الثابتة في مارس 1973. وظهر معدل مرن للصرف كان على الجزائر تحديد قيمة الدينار على أساس سلة مكونة من 14 عملة، حيث منحت لكل عملة منها ترجيحاً محدداً على أساس وزنها في التسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي الجزائري، وبارتباط الجزائر بهذه السلسلة من العملات، سمح لها بالخروج نهائياً من منطقة الفرنك. حيث قيمته تتحدد بالنسبة لهذه السلة الخاصة. ان الرقابة الصارمة والمستمرة على التجارة الخارجية، ساهمت في كبح عملية التصدير، والرفع من مستوى التضخم، كما مارس التقييم الزائد للدينار آثار سلبية على الاقتصاد، وقد وصل إلى حد مرتفع بين 1983 و 1986 أين احتل الدولار الأمريكي مكانة كبيرة في أسواق المالية العالمية. وبعد سنة 1986 أعلن تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري؛ فأصبح التغيير النسبي لكل عملية تدخل في سلة الدينار، يحسب على أساس معدل الصرف السائد في سنة 1974. وهذا ما اعتبر تمهيداً لسياسة التسيير الحركي، لمعدل صرف الدينار الجزائري التي شرع في العمل بها انطلاقاً من مارس 1987.²

¹ أبوبه. خبيب. وشباط وحجامة. (2011). سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد 5: 121-129. ص 122.

² شعيب بونوة. خياطرحيمة. سياسة سعر الصرف بالجزائر- نمذجة قياسية للدينار الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية. العدد -2011 ص 121-129.

3.1 المرحلة الثالثة (1987-1994):

أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط عام 1986، باعتباره المصدر الأساسي للعملات الصعبة في الجزائر، إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة انعكست بوضوح على ميزانية الدولة، لا سيما في ميزان المدفوعات. وقد أسفر هذا الوضع عن تقادم العجز الاقتصادي بشكل خطير، مما أثر سلبا على مختلف القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالسوق العالمية. وقد أظهرت هذه الأزمة أن المشكلة لم تكن مجرد أزمة ظرفية بل كانت أزمة هيكلية عميقة، مما يعني أن الاقتصاد لم يكن قادرا على التعافي تلقائيا دون تدخل إصلاحي شامل. وهذا ما استدعى إجراء إصلاحات جوهرية امتدت على مدى عقدين من الزمن. وقد ركزت هذه الإصلاحات على تعزيز الانفتاح الاقتصادي، والانتقال نحو اقتصاد موجه بآليات السوق الحر، مع اعتماد نهج تدريجي لضمان استقرار الجانب النقدي والمالي خلال هذه التحولات.

أعلنت السلطات النقدية منذ منتصف 1990، عن رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات، أي مع نهاية 1993 أو بداية 1994 على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترافي، و في هذه الأثناء وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل معدل الصرف الرسمي بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية، مع المتاح من العملات الصعبة. تمثلت هذه الطريقة التي تم إتباعها لإجراء عملية التعديل في تنظيم الانزلاق التدريجي المراقب.

▶ **الانزلاق التدريجي (الربط الزاحف):** سمح هذا النظام بالقيام بتعديل تدريجي ومراقب لسعر الصرف وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما، امتدت من بداية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991 حيث انخفضت قيمة الدينار مقابل الدولار بين 31 ديسمبر 1987 و 31 مارس 1991 بنحو 210%. وبقي بعد ذلك سعر الصرف (دينار مقابل الدولار) مستقرا خلال عدة شهور، ثم تم تخفيض قيمة الدينار في 30 سبتمبر 1991 في إطار اتفاقية « stand - bay » الرابط بين الجزائر وصندوق النقد الدولي.¹

¹صحراوي سعيد. محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر. مذكرة ماجستير. (2009-2010). تخصص مالية دولية. جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان. ص.128.

الجدول رقم(01): تطور سعر الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.

الملاحظة	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	تاريخ عملية الانزلاق
-	4.824	نهاية 1986
بداية عملية الانزلاق	8.032	نهاية 1989
تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة الإصلاحات	12.1191	نوفمبر 1990
تحرير التجارة الخارجية على العموم، والواردات على الخصوص	15.8085	نهاية 1990
-	16.5946	نهاية جانفي 1991
استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر	17.7653	نهاية 1991
تخفيض بنسبة 22% وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، واستمرت حول هذه القيمة إلى غاية 1994.	22.5	نهاية سبتمبر 1991

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على البيانات والإحصائيات.

► **التخفيض الصريح:** في إطار الإصلاحات الهيكلية التي تم تنفيذها، برزت مجموعة من الإجراءات الجديدة، من بينها ما يتعلق بالقرض والنقد، واستقلالية المؤسسات، فضلا عن قوانين الإصلاحات المالية والمصرفية. ومن بين الأهداف الأساسية لقانون القرض والنقد إعادة هيكلة العملة الوطنية بما يخدم الاقتصاد الوطني. وفي هذا السياق، قرر مجلس النقد والقرض في مطلع سبتمبر 1991 تخفيض قيمة الدينار بنسبة 22% مقابل الدولار الأمريكي، لينخفض سعر الصرف إلى 22.5 دينار لكل دولار واحد. وعلى الرغم من تسجيل استقرار نسبي في سعر الصرف حتى أواخر عام 1994، إلا أن التعديلات التي تمت بالتعاون مع صندوق النقد الدولي لم تتضمن تخفيضا إضافيا بنسبة 10% كان مخططا له. وفي العاشر من أبريل 1994، تم اتخاذ قرار آخر يقضي بتخفيض إضافي لسعر الصرف بنسبة 40.17%، ليصل إلى 36 دينارا للدولار الواحد، ما يعكس استمرار التعديلات النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن جانب آخر، تضمنت الإصلاحات؛ إمكانية وصول أو دخول

المؤسسات الخاصة، في أسواق الصرف الرسمية عن طريق وساطة غرفة التجارة. والسماح بقابلية التحويل الجزئي للدينار انطلاقاً من سنة 1991. والتحويل الكلي في سنة 1993 ، وقد بدأ البنك المركزي في سنة 1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير اليومية، بواسطة لجنة مشتركة من البنك المركزي والبنوك، أي عن طريق التقريب فيما بين البنوك حول عمليات سوق الصرف. ويترجم هذا بالتحول من نظام الصرف الثابت إلى نظام التعويم.¹

4.1 المرحلة الرابعة (1994-2001):

ابتداءً من أكتوبر 1994 اتبعت الجزائر سياسة مرنة لإدارة الصرف، وذلك من خلال عقد جلسات يومية لتحديد سعر الصرف تحت إدارة بنك الجزائر، حيث يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناءً على العروض المقدمة من قبل البنوك التجارية في بداية كل جلسة، وأيضاً في ضوء توفر العملة الأجنبية، وخلال فترة التصحيح الهيكلي فقد الدينار الجزائري جزءاً كبيراً من قيمته بحيث انتقل من 24.1 دج لكل دولار أمريكي في سنة 1993 إلى 60.6 دج لكل دولار في سنة 1998، وتعلق ثبات استقرار الدينار بعاملين هما:

- ▶ **وجود مخزون أو احتياطي صرف بكمية كافية:** يسمح مستوى احتياطي الصرف بحماية سعر الصرف، فقرة وثبات سعر الدينار مرهونة بمستوى احتياطي الصرف لدى بنك الجزائر، كذلك فإن الصدمات البترولية لسنتي 1998 و 1999 أدت إلى نقص مستوى احتياطي الصرف، من 8 مليار دولار سنة 1997 إلى 6.8 مليار سنة 1998 و 4.6 مليار سنة 1999 ، مما شكل ضغوط واجهت سعر الصرف، وأدت إلى انخفاض الدينار بـ 35% بالنسبة للدولار بين أكتوبر 1998 و أكتوبر 2000 .
- ▶ **سياسة نقدية مناسبة:** إن إتباع سياسة نقدية مناسبة في إطار التبادل التجاري للعملة الوطنية يشكل شرطاً هاماً لاستقرار سعر الصرف، لأن أي انزلاق تضخمي بسبب سوء تسيير العملة يؤدي إلى انخفاض العملة الوطنية، وتبعاً للصدمة البترولية لسنة 1998 والتي بقيت حتى السداسي الأول لسنة 1999، تدهور سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري. كما أن ارتفاع احتياطي الصرف بسبب ارتفاع أسعار البترول في السداسي الثاني لسنة 1999، كان له الأثر الفوري لحالة توازن سوق الصرف. وتميزت هذه الفترة بتطبيق الجزائر برنامج التعديل الهيكلي (1995) (1998) تحت وصاية صندوق

¹ لصحراوي سعيد. مرجع سبق ذكره. ص 129.

النقد الدولي، وتم تحقيق استقرار نسبي لسعر صرف الدينار في حدود 1 دولار لـ 56 دج، وتلخصت أهم أهداف هذا البرنامج في إحداث النمو الاقتصادي، والوصول إلى الاستقرار المالي، مع تطهير ميزان المدفوعات، ومواصلة تعميق الإصلاحات الهيكلية .

5.1 المرحلة الخامسة: التعويم الموجه (1995 - 2015)

تحرير سعر الصرف: في عام 1995، تبنت الجزائر نظام التعويم الموجه لسعر الصرف، حيث يحدد سعر الدينار الجزائري بناء على قوى السوق، مع تدخل البنك المركزي عند الضرورة لضبط التقلبات. شهدت هذه الفترة استقرارا نسبيا في سعر صرف الدينار. على سبيل المثال، تحسن سعر صرف الدينار بنسبة 2.9% أمام الدولار الأمريكي في عام 2003، وبنسبة 6.85% في عام 2004. ونظرا لاعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط، أثرت تقلبات أسعار النفط العالمية على قيمة الدينار. في السنوات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، زادت احتياطات الصرف الأجنبي، مما دعم استقرار الدينار¹.

6.1 المرحلة السادسة: التحديات الاقتصادية وانخفاض الاحتياطات (2015 - إلى الآن)

ابتداء من منتصف عام 2014، شهدت أسعار النفط العالمية انخفاضا حادا، مما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط². هذا الانخفاض أدى إلى تراجع احتياطات الصرف الأجنبي، مما زاد من الضغوط على سعر صرف الدينار. نتيجة لهذه الضغوط، انخفضت قيمة الدينار بشكل ملحوظ. في ديسمبر 2014، بلغ سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي 87.63 دينار للبيع و87.61 دينار للشراء³.

2. الرقابة على الصرف في الجزائر:

تعني الرقابة على الصرف، في مفهومها الواسع، تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة والمتوقعة وفقا للمصالح الوطنية، بالإضافة إلى الإشراف على عمليات التنازل والحياسة لبعض عناصر الأملاك الوطنية من قبل الأشخاص المقيمين في الخارج. وتهدف هذه الإجراءات إلى تقليص الفارق بين

¹درودي لحسن. لقليل خضر. سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي. جامعة المسيلة. العدد 01 مارس 2017. ص 131.

²درودي لحسن. (2015) سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية. المجلد 1. العدد 1: 45-60.

³اسين بودهان. مخاوف من لثاثير التقلبات أسعار الصرف في الجزائر. الجزيرة نت. 30 ديسمبر 2014.

الحاجة إلى الاستيراد والموارد المتاحة للدفع¹. تشمل الرقابة على الصرف جميع التدفقات المالية بين الجزائر وبقية العالم، مثل معاملات التجارة الخارجية، وحركة رؤوس الأموال، والمدفوعات الجارية. كما أنها تتأثر بالتغيرات المالية والنقدية، وبموامل مثل ميزان المدفوعات، واحتياطات العملات الأجنبية، والقروض الدولية، والتنظيم الاقتصادي والمؤسسي².

بدأ تطبيق الرقابة على الصرف في الجزائر عام 1963، وتميزت السياسة المطبقة بالخصائص التالي:

- صرامة القوانين المتعلقة بالعملات الصعبة والمبادلات الخارجية .
- عدم قابلية الدينار الجزائري للتحويل، حيث لم يكن مسعراً في سوق الصرف العالمية .
- غياب سوق الصرف الرسمية، مما أدى إلى احتكار الدولة للتحويلات الخارجية³.

▶ مراحل تطور الرقابة على الصرف في الجزائر:

✍ **المرحلة الأولى (1962 - 1973):** اتسمت هذه المرحلة بثبات سعر الصرف، مما دفع السلطات النقدية إلى تطبيق رقابة صارمة على العملات الأجنبية. تم اعتماد نظام الحصص الذي حدّ من التجارة الخارجية، وأدى إلى احتكار الدولة للواردات والصادرات⁴. وفي عام 1971، صدرت أوامر تسمح لبعض الشركات باحتكار استيراد السلع المرتبطة بمجال عملها، مما أدى إلى عدة مشكلات، منها: تمركز الصلاحيات وظهور النزاعات بين المؤسسات والجهات الوصية. نقص برمجة الواردات، مما أدى إلى أزمة ندرة في بعض السلع. تدهور خدمات ما بعد البيع للمنتجات الصناعية المستوردة⁵.

✍ **المرحلة الثانية (1974 - 1987):** تميزت هذه الفترة بصدور قوانين جديدة تهدف إلى تنظيم الرقابة على الصرف، من بينها: قانون 78-02 1978 تأميم عمليات البيع والشراء مع الخارج. منح الجمارك صلاحيات واسعة في مراقبة الواردات والصادرات. إعطاء الهيئة العمومية مهمة إدارة العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج (القانون 78-02، 1978، المادة 4. قانون 86-12 1986 منح هذا

¹ عمر مؤذن. تغير سعر الصرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات (1990-2010). تخصص اقتصاد ومالية دولية. جامعة الدكتور فارس المدينة (2011-2012). ص 118.

² بلحارث. ل (2019). نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية. مذكرة دكتوراه. جامعة مولود معمري. تيزي وزو. ص 267.

³ البنك المركزي الجزائري. (2005) تطور سوق الصرف في الجزائر. الجزائر: مطبعة البنك المركزي. ص 267.

⁴ عجابي. ر. (2023). الإطار القانوني للرقابة على الصرف في الجزائر. مجلة الباحث. العدد 15. 45-62. ص 45.

القانون البنك المركزي الجزائري صلاحيات في مجال التشريع والتنظيم المرتبطين بالصرف. لكن في ظل أزمة الديون الخارجية لعام 1986، حيث انخفضت أسعار البترول وتراجعت قيمة الدولار، ظهرت قيود النظام المالي.¹

☞ **المرحلة الثالثة (ما بعد 1988):** شهدت هذه الفترة إصلاحات جذرية، من بينها: قانون 88-01 (1988): منح استقلالية للمؤسسات الاقتصادية العمومية، مما سمح لها باتخاذ قرارات مالية دون تدخل الدولة المباشر.² قانون 90-10 (1990): حول مهمة الرقابة على الصرف للبنك المركزي بدلا من الدولة. ألغى نظام الترخيص الإجمالي للاستيراد، واستبدله بميزانية للعمليات الصعبة القانون 90-10، المادة 47.

3. سوق الصرف في الجزائر.

بما أن سوق الصرف هو السوق الذي تتم فيه عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية حيث يتم تحديد أسعار صرف العملات بناء على العرض والطلب. يعتبر هذا السوق أساسيا لتسهيل التبادل التجاري الدولي والاستثمارات عبر الحدود.

تم إنشاء سوق الصرف في الجزائر ابتداء من عام 1994، في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي هدفت إلى تحرير الاقتصاد الوطني وتعزيز آليات السوق. ومع هذا التحول، أصبح تحديد سعر العملة الوطنية يتم بناء على قوى العرض والطلب، مما شكل خطوة مهمة نحو تبني نظام أكثر مرونة لتحديد سعر الصرف. في بداياته، كان سوق الصرف يعمل من خلال ما يُعرف بـجلسات التثبيت، حيث كان يتم تحديد السعر المرجعي للعملة وفقا لمعاملات محدودة وتحت إشراف السلطات النقدية. ومع تطور النظام المالي وتعزيز دور المؤسسات المصرفية، انتقل هذا السوق لاحقا إلى نموذج أكثر تطورًا، وهو سوق الصرف ما بين البنوك، حيث تتم المعاملات بشكل مباشر بين البنوك وفقا لآليات السوق.

☞ **جلسات التثبيت:** بدأت في الجزائر بدءا من 1 أكتوبر 1994، وهي آلية تهدف إلى الانتقال التدريجي نحو نظام أكثر مرونة لسعر الصرف، من خلال تحديد سعر توازني للدينار الجزائري عبر آلية المناقصة تحت إشراف البنك المركزي. سعت هذه الجلسات إلى تقليص الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق

¹البنك المركزي الجزائري(2005).تطور سوق الصرف في الجزائر.الجزائر: مطبعة البنك المركزي. ص55.

²وزارة المالية الجزائرية. (1990)تقرير حول السياسة النقدية والصرف.الجزائر. ص12.

الموازية، وتشجيع المبادلات الخارجية، وتوفير نظام يوازن بين قوى العرض والطلب. كانت تعقد في البداية أسبوعيا ثم يوميا، حيث يعلن البنك المركزي عن الكمية المتاحة من العملة الصعبة، وتقدم البنوك التجارية عروضها، ليتم تحديد سعر الصرف بناء على أقل سعر معروض. استمر العمل بهذا النظام حتى 31 ديسمبر 1995، وأسفر عن التخلي عن النظام الإداري لسعر الصرف والتحول إلى نظام التعويم، مما ساهم في توحيد سوق الصرف وتقريب سعر الدينار من قيمته الحقيقية، مع بقاء احتكار عرض العملة الصعبة بيد البنك المركزي.

☞ **سوق الصرف ما بين البنوك:** في إطار برنامج التعديل الهيكلي منذ 1994، أنشأ بنك الجزائر سوق ما بين البنوك للصرف بموجب التعلية 95-08، وهي سوق مفتوحة للبنوك والمؤسسات المالية لتبادل العملات الصعبة بحرية، مع احترام حدود معينة لوضعيات الصرف. يمكن للبنك المركزي التدخل عبر عائدات صادرات المحروقات، مما يجعله المتحكم الرئيسي في السوق. تجرى العمليات باستخدام وسائل اتصال مختلفة، ويقسم السوق إلى عمليات فورية وأجلة، ويحدد سعر الدينار حسب العرض والطلب. رغم أهمية هذا السوق، إلا أنه يعاني من نقائص أبرزها غياب سوق نقدي للعملات الصعبة، ما يعيق تنفيذ بعض العمليات. وتأتي إيرادات البنوك من السوق أو صادرات غير المحروقات، وتستخدم لتغطية احتياجات مثل الاستيراد وتسديد الديون. بعد تحرير جزئي للصرف، سمح للبنوك بتوفير العملة الصعبة للمستوردين، وفي 1996 رخص لها بتسديد نفقات التعليم والصحة والسفر، قبل أن تلغى بعض التعليمات لاحقا، منها تحديد سقف صرف السفر إلى الخارج بـ15000 دج.

☞ **سوق الصرف الموازي:** يشكل نظام الرقابة والقيود التي تفرضها الحكومات في الدول النامية على الصرف الأجنبي سببا مباشرا لظهور السوق السوداء للعملات حيث يشير سعر الصرف الموازي إلى سعر غير مفروض يتحدد بحرية قانون العرض والطلب¹، وهو سوق هيكلي أين يتواجد فيه العرض والطلب على العملة الأجنبية للحصول على سعر توازني هو سعر الصرف الموازي. تنتج الدولة لنظام الرقابة على الصرف غالبا لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الأحوال التي تخشى فيها هروب رؤوس الأموال للخارج، فالدولة تستطيع التحكم في الواردات باستخدام الرقابة حيث لا يستطيع أي مستورد أن يحصل على العملة الأجنبية الضرورية لدفع ثمن ما يستورده إلا عن طريق تصريح باستيراد يسلم من طرف الإدارة المسؤولة عن الرقابة على الصرف .

¹Henni, a (1991), essai sur l'économie parallèle, édition ENAG, Algérie. page 65.

من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي هي قلة وندرة العملة الصعبة فيصبح البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شراءها ببلغ أعلى مما يشجع مالكي هذه العملة كالمتمقاعدين من بيعها في السوق الموازي بدلا من السوق الرسمي.¹

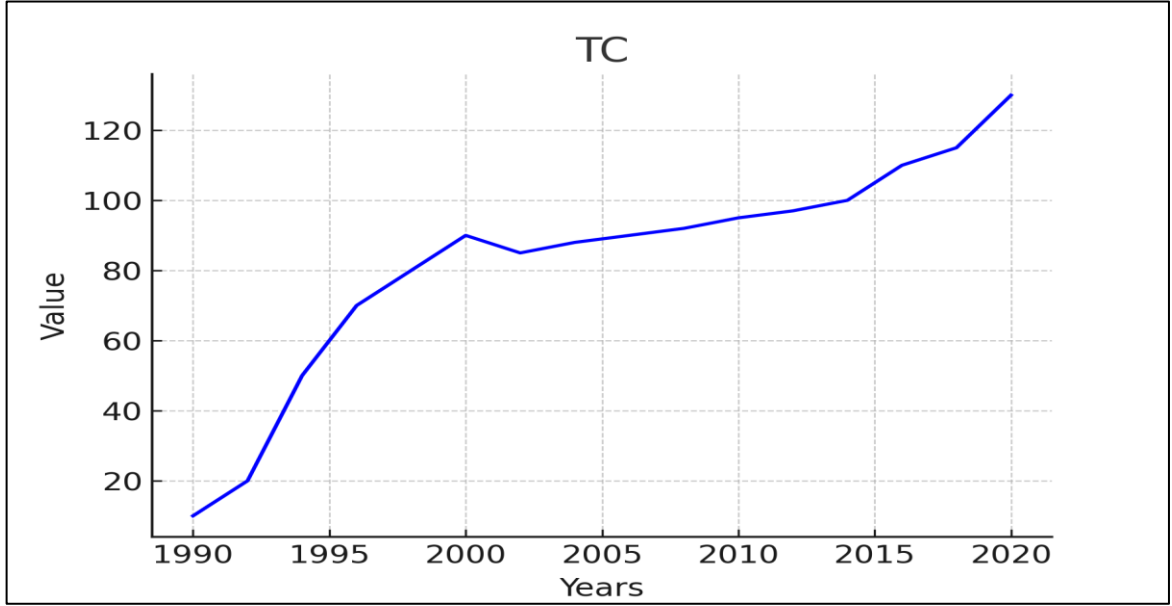
تطور سوق الصرف الموازي بالجزائر: يمكن تمييزه عبر مرحلتين بارزتين في تاريخ السوق الموازي للعمليات بالجزائر مرحلة أولى تعود إلى السبعينات وجزء كبير من الثمانينات وتميزت بمراقبة صارمة مع غياب كامل لنظام بنكي فعال، ومرحلة ثانية حرجة بدأت بانتهاء برنامج التعديل الهيكلي سنة 1994²، وبعد إبرام اتفاقية ستاند باي 1994 والتي جاء ضمن شروطها تعديل سعر الصرف ليصل إلى 36 دج مقابل دولار واحد أي تخفيضه بنسبة 40.27%، وبعدها برنامج التعديل الهيكلي مع نهاية ماي 1995 الذي أثر على متغيرات عدة متعلقة بالتجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي للوصول إلى التوازن الخارجي ليصبح سعر الصرف في السوق الموازي 55 د.ج مقابل 37 د.ج في السوق الرسمي، وتمثل هذه الفترة البداية الفعلية القابلة تحويل الدينار الجزائري واستمرار انخفاضه خاصة في السوق الموازي³، ويمكن تتبع تطور سعر الصرف الموازي بالجزائر عبر الشكل التالي:

¹عليبودلال . إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته بالجزائر. ملتقى دولي حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة. جامعة البليدة. الجزائر (21-22 ماي 2002). ص170.

²عبد الناصر بوتلجة (2015). وسمير بطاهر .سعر الصرف الموازي والطلب على النقود. المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير (1) 75-87. ص80.

³فايزة سي محمد و عبد الناصر بوتلجة (2020). أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية . مجلة التكامل الاقتصادي. (1) 17-35. ص25.

الشكل رقم(8):تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.



المصدر: مجلة أبحاث اقتصادية متخصصة، تطور سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، المجلد 05، العدد 01، ص 625.

المطلب الثاني: تحليل تطور سرعة دوران النقود في الجزائر.

تعد سرعة دوران النقود من المؤشرات النقدية المهمة التي تعكس مدى استخدام الكتلة النقدية داخل الاقتصاد. في الجزائر شهدت هذه سرعة دوران النقود في الجزائر تقلبات كثيرة عبر الفترات الزمنية المختلفة، نتيجة للسياسات الاقتصادية، تقلبات أسعار النفط، ومستوى التضخم. ويمكن تقسيم تطور سرعة دوران النقود في الجزائر إلى أربع مراحل رئيسية:

1. مرحلة الاقتصاد الموجه (1975-1989): شهدت ببطء دوران النقود بسبب سياسات الدولة المركزية كانت أبرز ملامح هذه المرحلة حيث كانت الجزائر تعتمد على الاقتصاد الموجه، حيث لعبت الدولة دورا رئيسيا في توجيه النشاط الاقتصادي. في هذه الفترة كان القطاع المصرفي غير متطور، وكانت المعاملات النقدية تهيم عليها السيولة الورقية نظرا لضعف نظام المدفوعات الإلكترونية أو وسائل الدفع المتقدمة. أدى ذلك إلى اعتماد واسع على السيولة النقدية في مختلف التعاملات، مما أعاق التحول الرقمي وساهم في انتشار الاقتصاد غير الرسمي. ومع ذلك، بدأت الإصلاحات المصرفية في تعزيز استخدام المدفوعات الإلكترونية لتقليل الاعتماد على النقد وتحسين كفاءة النظام المالي.

سيطرة الدولة على الإنتاج والتوزيع، وقللت الحاجة إلى التداول السريع للنقود، كما أدى تدخل الدولة في الإنتاج والتوزيع إلى تقليل الحاجة إلى التداول السريع للنقود، حيث اعتمدت السياسات الاقتصادية على التخطيط المركزي وتحديد الأسعار، مما قلل من دور الأسواق الحرة في تحديد العرض والطلب. كما ساهمت وفرة السلع المدعمة وآليات التوزيع المنظمة في تقليل الحاجة إلى السرعة في دوران النقود، حيث كانت المعاملات المالية تتم بشكل أكثر استقراراً وأقل تكراراً مقارنة بالاقتصاد ذات الطابع الحر.

أثرت هذه العوامل على سرعة دوران النقود، مما أدى إلى تباطؤ في سرعة دوران النقود، حيث كانت الأموال المتداولة تبقى لفترات طويلة داخل القطاع المصرفي الحكومي أو تستخدم في مشاريع الدولة طويلة الأجل. لم يكن هناك دور فعال للقطاع الخاص، ما أدى إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار الخاص، وبالتالي قلة الحاجة إلى التداول النقدي السريع. سجلت الجزائر خلال هذه الفترة انخفاضاً في سرعة دوران النقود بسبب غياب ديناميكية الأسواق الحرة.¹

2. مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-1999): أبرز ملامح هذه المرحلة تقلبات حادة في سرعة دوران النقود حيث تأثرت بالأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط في أواخر الثمانينيات. تمت الموافقة على برنامج التكيف الهيكلي (PAS) بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، والذي فرض إجراءات نقدية وتحرير الاقتصاد من قبضة الدولة حيث تم تدهور سعر الصرف وارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية، مما أثر على قيمة الدينار الجزائري.

أثرت هذه العوامل على سرعة دوران النقود مما أدت إلى الضغوط الاقتصادية، اتجه الأفراد والشركات إلى تقليل الاحتفاظ بالنقود، مما أدى إلى زيادة سرعة دوران النقود بشكل ملحوظ. أدت الضغوط الاقتصادية إلى تغيير سلوك الأفراد والشركات فيما يتعلق بالاحتفاظ بالنقد، حيث فضلوا تقليل مدخراتهم النقدية خوفاً من فقدان قيمتها نتيجة التضخم أو عدم الاستقرار الاقتصادي. وبدلاً من ذلك، توجهوا إلى استثمار أموالهم أو إنفاقها بسرعة أكبر، مما أدى إلى زيادة ملحوظة في سرعة دوران النقود داخل الاقتصاد، حيث أصبحت الأموال تتداول بوتيرة أسرع بين المستهلكين والشركات، ما قد يساهم في رفع مستوى النشاط الاقتصادي لكنه قد يزيد أيضاً من الضغوط التضخمية.

¹زنوشا.قدي.(2022).محددات سرعة دوران النقود في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980-2019.المجلة الدولية للاداء الاقتصادي، ص 15-18.

التضخم المرتفع دفع الناس إلى إنفاق أموالهم بسرعة خوفا من تآكل قيمتها الشرائية، وهو ما أدى إلى تسارع تداول النقود. عانى النظام المصرفي من ضعف الثقة، ما دفع الأفراد إلى التعامل بالنقد بدلا من الإيداع البنكي، مما ساهم في زيادة دوران السيولة في الأسواق.¹

3. مرحلة الطفرة النفطية أو ارتفاع أسعار النفط (2000-2014): ارتفاع في السيولة لكن دون زيادة كبيرة في دورانها كانت أبرز ملامح هذه المرحلة. شهدت الجزائر طفرة نفطية أدت إلى تراكم احتياطات ضخمة من النقد الأجنبي: أدت الطفرة النفطية في الجزائر، خاصة خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، إلى تحقيق إيرادات ضخمة من الصادرات الطاقوية، مما ساهم في تراكم احتياطات معتبرة من النقد الأجنبي. هذا الفائض النقدي عزز الاستقرار المالي وعزز قدرة الدولة على تمويل مشاريع التنمية وسداد الديون، لكنه جعل الاقتصاد معتمدا بشكل كبير على مداخل المحروقات، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. كما عززت الدولة برامج الإنفاق العام، بما في ذلك الاستثمارات في البنية التحتية والدعم الاجتماعي.

ظل الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الواردات، حيث لم تستطع الدولة تطوير قطاع إنتاجي قوي قادر على امتصاص السيولة النقدية المتزايدة. حيث أثرت هذه العوامل على سرعة دوران النقود: رغم زيادة الكتلة النقدية، إلا أن سرعة دوران النقود لم تشهد ارتفاعا موازيا، بسبب اتجاه جزء كبير من الأموال نحو المدخرات والاستثمارات الحكومية طويلة الأجل بدلا من الإنفاق الاستهلاكي أو الاستثماري المباشر. شهدت البلاد نموا اقتصاديا مدفوعا بقطاع النفط، لكن هذا النمو لم يترجم إلى نشاط اقتصادي متنوع قادر على تنشيط دوران النقود. استمرت السيولة في الارتفاع داخل القطاع المصرفي دون توظيف فعال، مما أدى إلى انخفاض نسبي في سرعة دوران النقود مقارنة بحجم الكتلة النقدية.²

4. مرحلة التراجع الاقتصادي (2015-2023): تباطؤ الاقتصاد وتراجع سرعة دوران النقود أبرز ملامح هذه المرحلة. انخفضت أسعار النفط بعد عام 2014، مما أثر بشكل كبير على الإيرادات الحكومية وأدى إلى انخفاض احتياطات الصرف. لجأت الحكومة إلى سياسة التمويل غير التقليدي (طباعة النقود) لتعويض نقص الإيرادات، مما زاد من حجم الكتلة النقدية في السوق. تراجع النشاط الاقتصادي، وواجه القطاع الخاص صعوبات في الحصول على تمويل، مما قلل من الاستثمارات والاستهلاك. حيث أثرت هذه العوامل

¹ قنوني ح. عبد الرحيم. (2019). سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر: دراسة تجريبية. مجلة دراسات اقتصادية. 13(3). ص 48.

² زنوش. قدي. نفس المرجع. ص 10.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر

على سرعة دوران النقود: رغم الزيادة في الكتلة النقدية، لم يكن هناك ارتفاع في سرعة دوران النقود، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي العام وزيادة الادخار الاحترازي. أثرت تقلبات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم على ثقة المستهلكين، مما دفعهم إلى تقليل الإنفاق والاحتفاظ بالنقود لفترات أطول. أدت هذه العوامل إلى تباطؤ سرعة دوران النقود مقارنة بالفترات السابقة، حيث لم تعد زيادة السيولة تترجم إلى نشاط اقتصادي حقيقي.

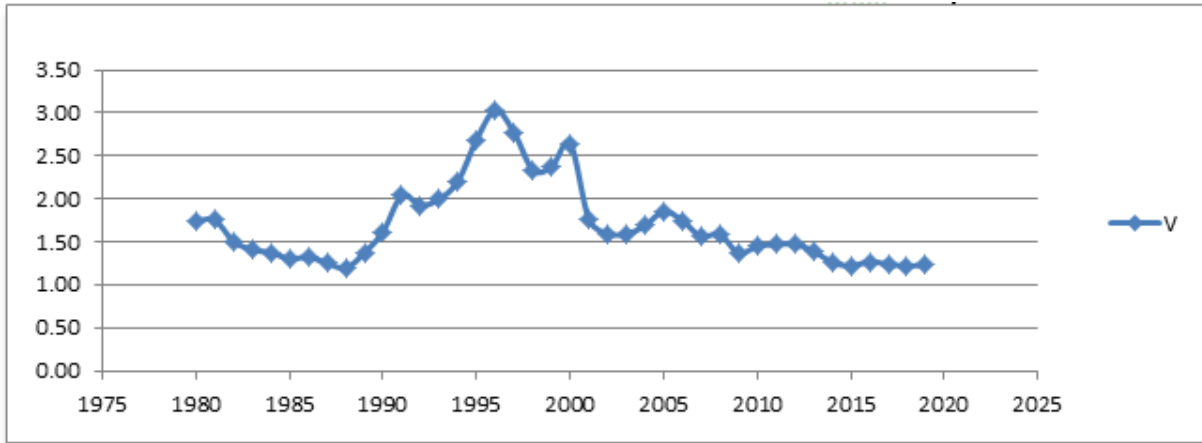
يتضح من التحليل أن سرعة دوران النقود في الجزائر لم تكن مستقرة عبر الزمن، بل تأثرت بشكل كبير بالسياسات الاقتصادية، تقلبات أسعار النفط، ومستويات التضخم.¹

الجدول رقم (02): تطور سرعة دوران النقود في الجزائر من 1980-2019.

الوحدة: مليون دينار جزائري									
السنة	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2010	2015	2019
PIB	162.5	291.3	555.8	1990.6	4123.2	7562	11991.4	16712.6	20288.4
M2	93.539	223.36	343.324	739.895	1559.91	4070.44	8280.74	13704.5	16495.4
V _y	1.74	1.30	1.62	2.69	2.64	1.86	1.45	1.22	1.23

المصدر: سعد أولاد العيد، مصطفى بورنان، أحمد بن مويظة، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة 2018-1990: دراسة قياسية بنموذج ARDL. ص 679.

الشكل رقم (9): تطور سرعة دوران النقود في الجزائر من 1980-2019.



المصدر: سعد أولاد العيد، مصطفى بورنان، أحمد بن مويظة، محددات سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة 2018-1990: دراسة قياسية بنموذج ARDL. ص 679.

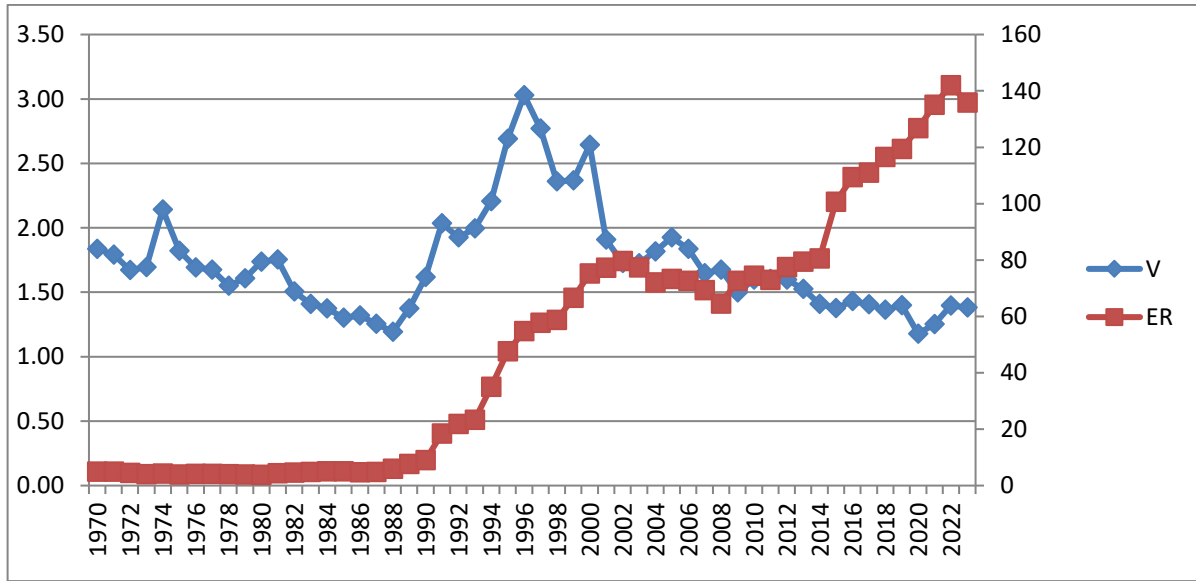
¹ قنوني عبد الرحيم، نفس المرجع. ص 55.

المطلب الثالث: التحليل البياني لسعر الصرف وسرعة دوران النقود وبعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

1. تمثيل العلاقة البيانية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود:

الشكل رقم (10): يبين العلاقة البيانية بين سعر الصرف وسرعة

دوران النقود في الجزائر للفترة بين 1970-2023.



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يتضح من الشكل أعلاه وجود أنماط مختلفة في العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود. ففي بعض الفترات، يتحرك المتغيران في نفس الاتجاه، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة سرعة دوران النقود، ما يعكس آثار التضخم وتراجع الثقة في العملة الوطنية. بينما في فترات أخرى، يسير المتغيران في اتجاهين متعاكسين، حيث يصاحب ارتفاع سعر الصرف انخفاض في سرعة دوران النقود، نتيجة تطبيق سياسات نقدية تقشفية تقلل من الإنفاق والمعاملات النقدية.

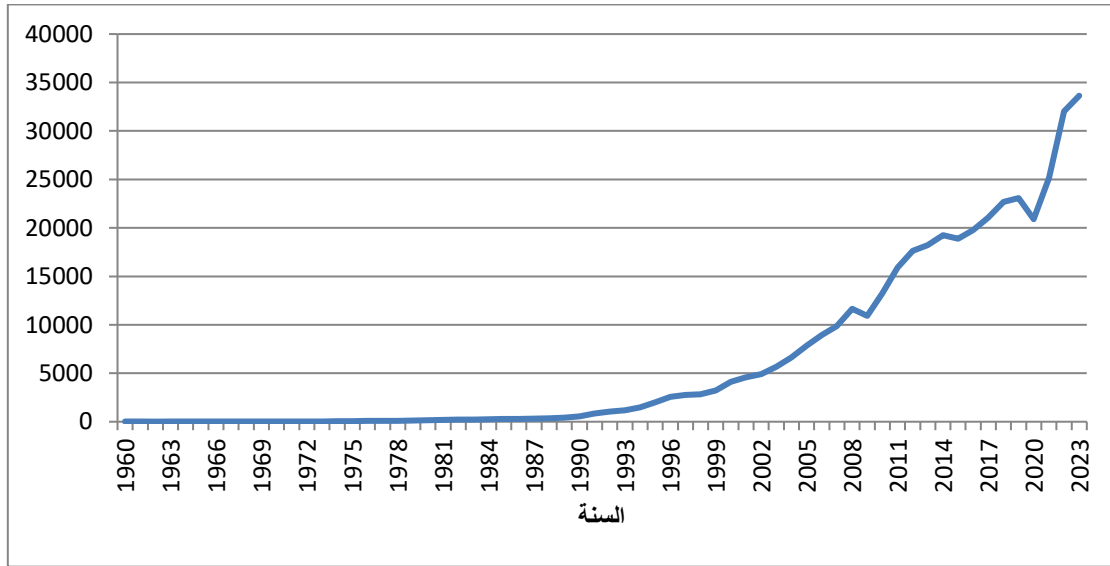
خلال الفترة ما بين 1994 و2000، شهد سعر الصرف ارتفاعا ملحوظا في ظل تراجع سرعة دوران النقود، بفعل السياسات التقشفية المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي. أما بعد سنة 2014، فقد أدى الانخفاض المستمر في قيمة الدينار إلى تقلبات واضحة في سرعة دوران النقود، ما يعكس حالة من عدم الاستقرار في السلوك النقدي للأفراد والمؤسسات.

من الناحية الاقتصادية، يمكن تفسير العلاقة بين المتغيرين بطريقتين: علاقة طردية تظهر عندما يؤدي تدهور قيمة الدينار إلى تسارع الإنفاق لتفادي خسائر القيمة، مما يزيد من سرعة دوران النقود؛ وعلاقة عكسية تظهر في فترات اعتماد سياسات تقييدية، حيث يدفع ارتفاع سعر الصرف إلى تقليص الإنفاق، وبالتالي تراجع سرعة دوران النقود. وتشير هذه التقلبات إلى تأثير كل من العوامل الخارجية، كتحويلات أسعار النفط، والسياسات النقدية المحلية في تشكيل طبيعة العلاقة بين المتغيرين.

2. تطور بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر:

1.2 تطور إجمالي الناتج المحلي:

الشكل رقم(11): تطور إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

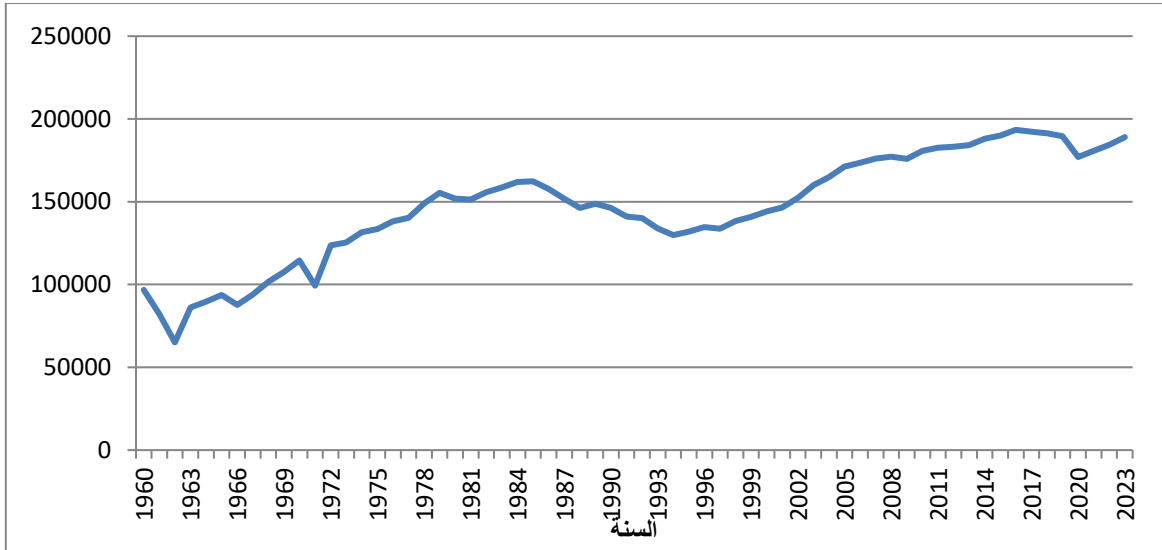


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يعكس إجمالي الناتج المحلي (GDP) الأداء الاقتصادي للدولة، حيث يقيس حجم الإنتاج والأنشطة الاقتصادية. في الجزائر بلغ الناتج المحلي الإجمالي حوالي 206.1 مليار دولار في 2022، مسجلا نموا بنسبة 3.2% مقارنة بالعام السابق. ارتفاعه يعكس تحسن الإنتاجية والاستثمارات، بينما انخفاضه يشير إلى تراجع النشاط الاقتصادي. يتأثر بعدة عوامل مثل أسعار النفط، التي تشكل أكثر من 90% من إيرادات التصدير. كما أن أي انخفاض في أسعار النفط يؤدي إلى تراجع إيرادات الدولة وتباطؤ النمو الاقتصادي.

2.2 تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي:

الشكل رقم(12): تطور النصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

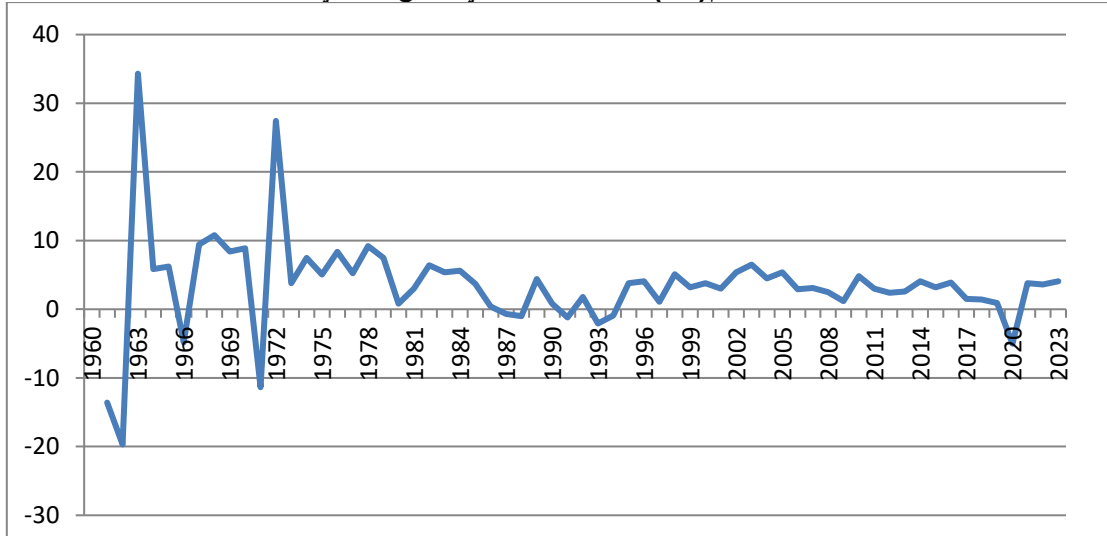


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً على مستوى المعيشة، حيث بلغ في الجزائر 4700 دولار سنوياً في 2022. رغم تحسن هذا الرقم مقارنة بالسنوات السابقة، إلا أنه لا يزال أقل من المتوسط العالمي. ارتفاع التضخم وتراجع قيمة الدينار يؤثران على القوة الشرائية، مما يجعل النمو الاقتصادي لا ينعكس دائماً على الأفراد. تحسين هذا المؤشر يتطلب سياسات تدعم خلق الوظائف وزيادة الإنتاجية. زيادة الاستثمارات في القطاعات غير النفطية قد ترفع مستويات الدخل للأفراد.

3.2 تطور نمو الناتج المحلي:

الشكل رقم(13): تطور نمو إجمالي الناتج المحلي.

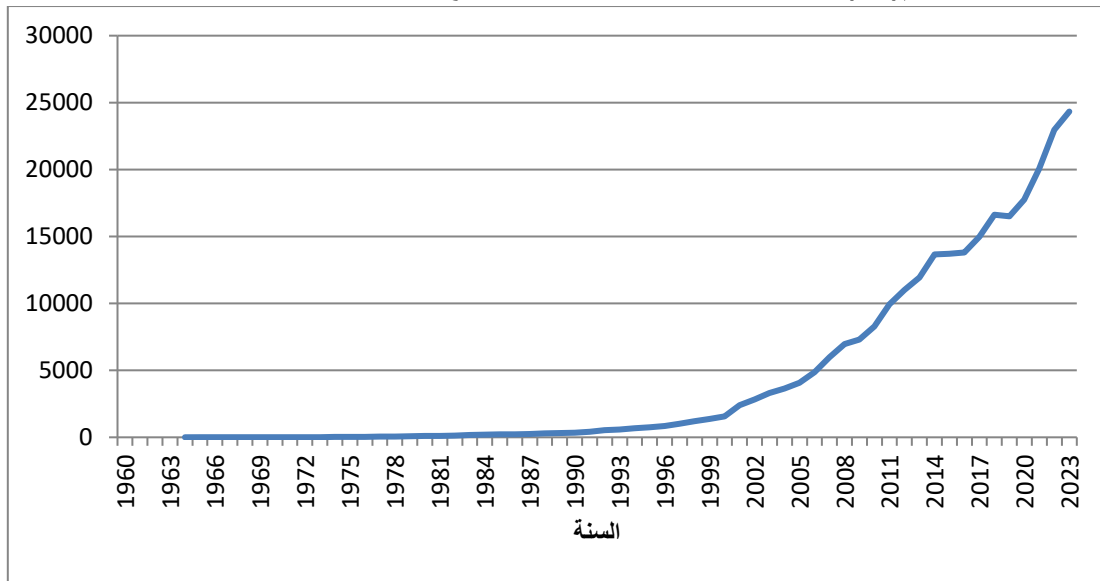


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يعتبر معدل نمو الناتج المحلي مؤشرا على توسع أو تقلص الاقتصاد، حيث سجلت الجزائر نموا بنسبة 3.2% في 2022 بعد انكماش بنسبة -5.1% في 2020 بسبب جائحة كورونا. النمو الاقتصادي يعكس تحسنا في الإنتاجية والاستثمارات، لكنه لا يزال هشاً بسبب تقلبات أسعار النفط. تعزيز النمو المستدام يتطلب إصلاحات اقتصادية عميقة، تشمل دعم ريادة الأعمال، تطوير البنية التحتية، وتحفيز القطاعات الصناعية والزراعية. زيادة التنوع الاقتصادي يقلل من مخاطر الأزمات المفاجئة.

4.2 تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع:

الشكل رقم(14):تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

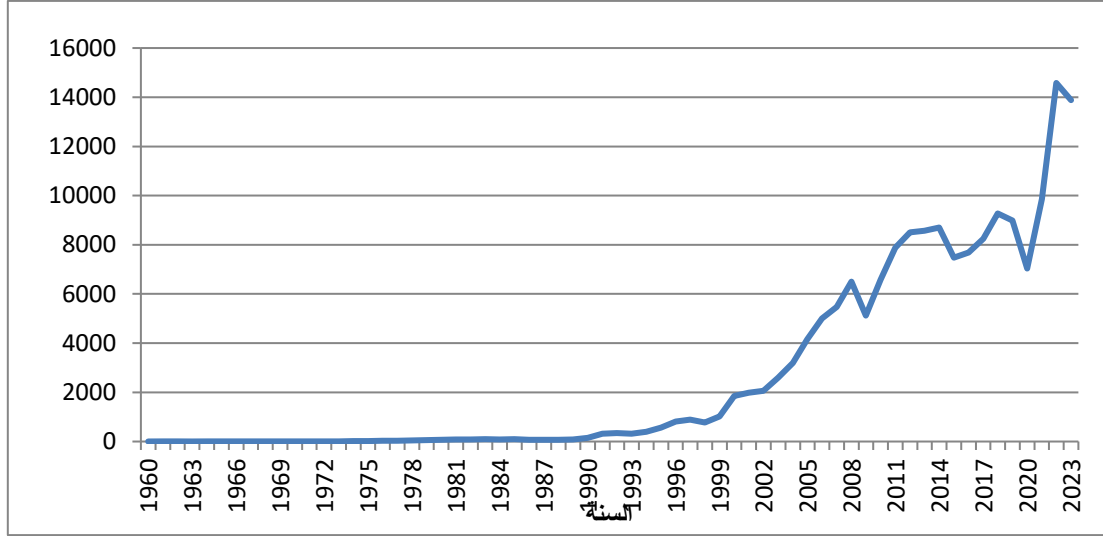


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يعكس المعروض النقدي بمعناه الواسع، حجم الأموال المتاحة في الاقتصاد، مما يؤثر مباشرة على التضخم والاستقرار النقدي. في الجزائر، بلغ المعروض النقدي (M2) حوالي 19500 مليار دينار جزائري في 2023، مسجلا نموا سنويا بنسبة 8.5%. إذا ارتفع دون نمو اقتصادي مواز، فإنه يؤدي إلى تضخم مفرط، مثلما حدث في 2016 عندما تجاوز معدل التضخم 6%. البنك المركزي يستخدم أدوات مثل معدلات الفائدة والاحتياطي الإلزامي لضبط هذه الكتلة النقدية. التوازن بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي ضروري للحفاظ على الاستقرار المالي.

5.2 تطور إجمالي الادخار المحلي:

الشكل رقم(15):تطور جمالي الادخار المحلي بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

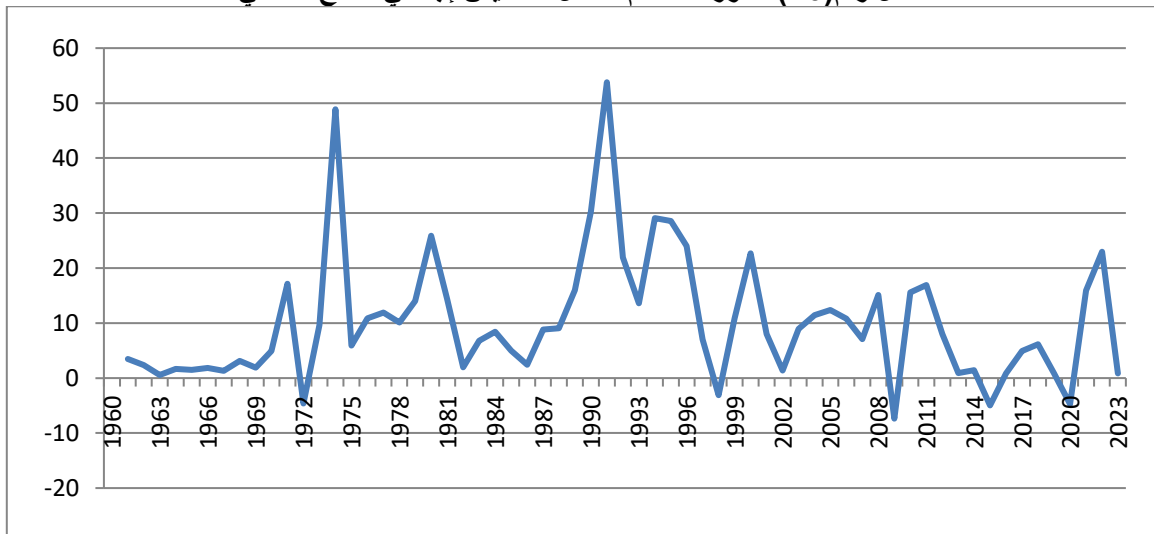


المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يمثل الادخار المحلي مصدرا رئيسيا لتمويل الاستثمارات، إذ بلغ معدل الادخار المحلي في الجزائر حوالي 38% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022. ارتفاعه يدل على قدرة الاقتصاد على تمويل مشاريعه دون الحاجة للاقتراض الخارجي. ومع ذلك فإن ارتفاع الادخار قد يشير إلى ضعف الاستهلاك، مما يؤدي إلى تراجع الطلب الداخلي. بالمقابل، انخفاض الادخار يعني زيادة في الإنفاق الاستهلاكي، لكنه قد يضغط على الميزانية العامة. تحقيق توازن بين الادخار والاستثمار ضروري لضمان نمو اقتصادي مستدام .

6.2 تطور التضخم:

الشكل رقم(16):تطور التضخم معامل التكميش إجمالي الناتج المحلي.

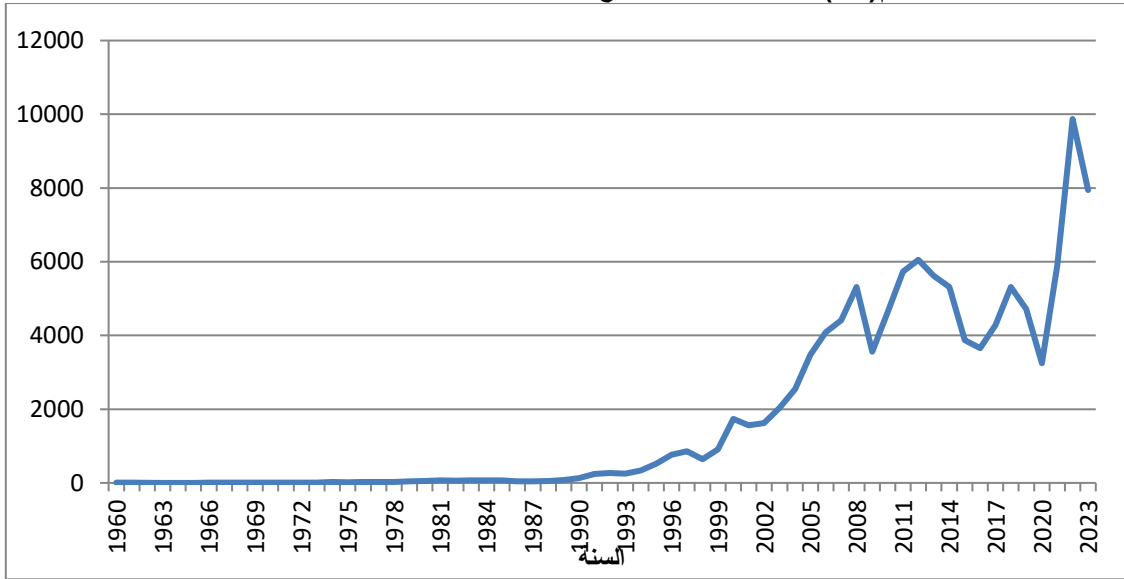


المصدر: من اعداد الطالبية بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يؤثر التضخم بشكل مباشر على القدرة الشرائية، حيث بلغ معدل التضخم في الجزائر 9.3% في 2023، وهو أعلى مستوى منذ 10 سنوات. هذا الارتفاع ناتج عن زيادة أسعار المواد الغذائية والطاقة، خاصة بعد ارتفاع أسعار الوقود عالميا. ينقسم التضخم إلى نوعين: التضخم المدفوع بالطلب يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسبب زيادة السيولة، بينما التضخم الناتج عن التكاليف يحدث بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج.

7.2 تطور صادرات السلع والخدمات:

الشكل رقم(17):تطور صادرات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

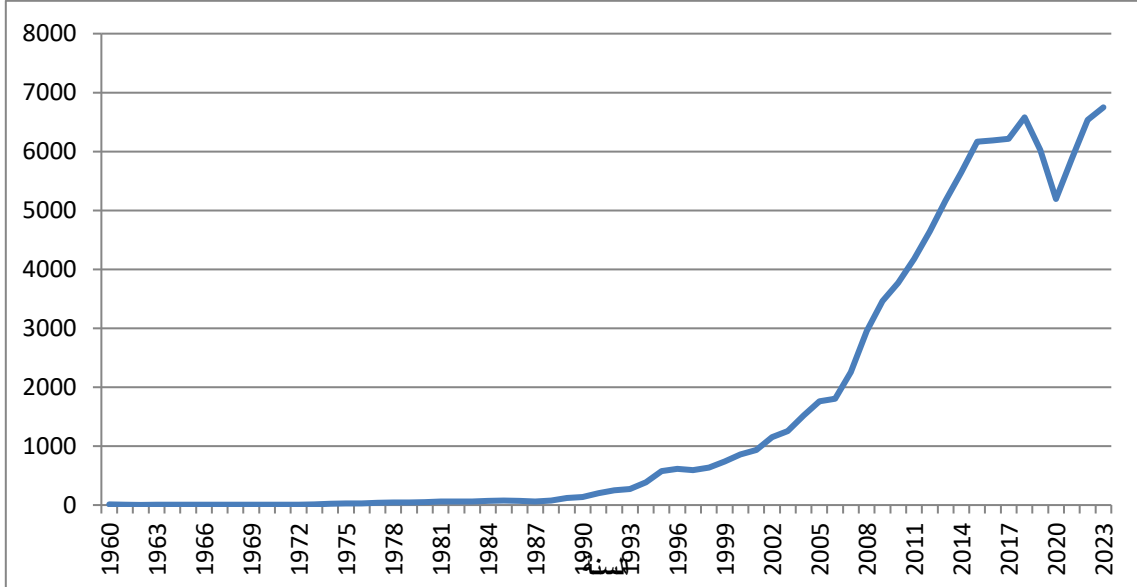


المصدر: من اعداد الطالبه بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تمثل الصادرات مصدرا رئيسيا للعملة الصعبة، حيث بلغت صادرات الجزائر 58.6 مليار دولار في 2022، بزيادة قدرها 34% عن العام السابق. 93% من هذه الصادرات تأتي من المحروقات، مما يجعل الاقتصاد معتمدا بشدة على النفط والغاز. ارتفاع الصادرات يعزز الاحتياطي النقدي ويخفف من عجز الميزان التجاري. ومع ذلك، فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على إيرادات الدولة. تنوع الصادرات من خلال تطوير القطاعات غير النفطية أصبح ضرورة إستراتيجية لتعزيز النمو الاقتصادي.

8.2 تطور واردات السلع والخدمات:

الشكل رقم(18): تطور الواردات السلع والخدمات بالأسعار الجارية للعملة المحلية.

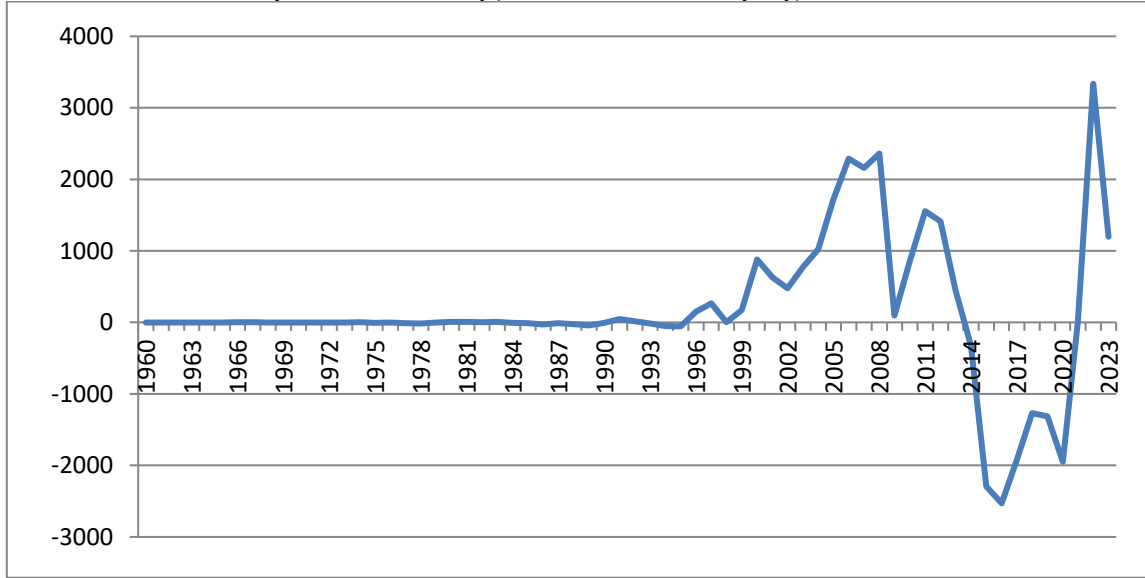


المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

تؤثر الواردات على الميزان التجاري والاستقرار الاقتصادي، حيث بلغت قيمة الواردات الجزائرية 38.8 مليار دولار في 2022. رغم أن تقليص الواردات يقلل العجز التجاري، إلا أن الاعتماد الكبير على الاستيراد يهدد الأمن الغذائي والتكنولوجي. 40% من الواردات تشمل المعدات الصناعية والمواد الغذائية، مما يجعل الجزائر بحاجة إلى تطوير صناعتها المحلية. ارتفاع سعر الصرف يزيد من تكلفة الاستيراد، مما يساهم في التضخم. تحقيق التوازن بين الاستيراد والإنتاج المحلي هو الحل الأمثل لتقليل العجز التجاري.

8.2 تطور الميزان التجاري:

الشكل رقم(19): تطور الميزان التجاري(الصادرات-الواردات).



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يقيس الميزان التجاري الفرق بين الصادرات والواردات، حيث سجل الميزان التجاري الجزائري فائضا قدره 19.8 مليار دولار في 2022 بعد سنوات من العجز. يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، مما عزز إيرادات التصدير. ومع ذلك فإن الاعتماد المفرط على المحروقات يجعل الميزان التجاري هشاً أمام تقلبات السوق العالمية. تحسين الميزان التجاري يتطلب تعزيز الصادرات غير النفطية وتقليل الواردات غير الضرورية. السياسات التجارية الذكية تساهم في تقليل التقلبات الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر (1970-2023)

سنقوم في هذه الدراسة بقياس العلاقة بين سرعة دوران النقود، وسعر الصرف في الجزائر، للفترة من سنة 1970 الى سنة 2023 باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة ARDL، بالاعتماد على برنامج Eviews 12.

1. تحديد نموذج الدراسة:

لقد تم صياغة نموذج الدراسة بالاعتماد على النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة التي تناولت نفس الموضوع؛ وعليه حددنا نموذج الدراسة وفق المعادلة التالية بعد ادخال اللوغاريتم على المتغيرات:

$$\ln V = \beta_0 + \beta_1 \ln ER + \beta_2 \ln GDPC + \beta_3 \ln INF + \beta_4 \ln S + \beta_5 \ln TB + \varepsilon \dots \dots \dots (01)$$

حيث:

- V**: سرعة دوران النقود (اجمالي الناتج المحلي / المعروض النقدي بمعناه الواسع)
- ER**: سعر الصرف الرسمي (عملة محلية مقابل الدولار الأمريكي، متوسط الفترة)
- GDPC**: نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
- INF**: التضخم، معامل تكميش إجمالي الناتج المحلي (% سنويا)
- S**: إجمالي الادخار المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
- TB**: الميزان التجاري (الصادرات- الواردات)
- β**: معاملات النموذج
- ε**: حد الخطأ العشوائي
- Ln**: اللوغاريتم النبيري

2. الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباط:

قبل البدء في تقدير النموذج القياسي، من الضروري إجراء تحليل إحصائي أولي لمتغيرات الدراسة للتأكد من خصائصها، ومعرفة ما إذا كانت تعاني من أي مشاكل قياسية قد تؤثر على دقة النتائج. يساعد هذا التحليل في فهم طبيعة توزيع المتغيرات، مدى تشتتها، وجود أي اختلالات مثل عدم التوزيع الطبيعي أو الارتباط العالي بين المتغيرات، مما يمكن من اتخاذ الإجراءات المناسبة قبل تطبيق نموذج ARDL.

الفصل الثاني: الدراسة التطبيقية لأثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر

وفي هذا السياق، يتضمن الجدولان (1) و(2) الإحصاءات الوصفية الأساسية لمتغيرات الدراسة ومصفوفة الارتباط بينها.

جدول رقم 03: الوصف الإحصائي لمتغيرات الدراسة

	LNV	LNER	LNGDPC	LNINF	LNS	LNTB
Mean	0.519268	3.211489	11.95306	2.751466	6.360471	16.43299
Median	0.506317	4.029071	11.94358	2.853130	6.671472	15.05697
Maximum	1.108486	4.955792	12.17262	4.123719	9.587371	40.61298
Minimum	0.164028	1.344808	11.50661	-0.468003	1.871802	0.367105
Std. Dev.	0.218429	1.394364	0.150332	0.772045	2.399271	9.845664
Skewness	0.762496	-0.281390	-0.430899	-1.611497	-0.252592	0.645027
Kurtosis	3.213127	1.292690	2.863986	7.478679	1.670285	2.779795
Jarque-Bera	5.334802	7.271171	1.712690	68.50406	4.552545	3.853643
Probability	0.069432	0.026368	0.424712	0.000000	0.102666	0.145610
Sum	28.04048	173.4204	645.4652	148.5792	343.4654	887.3815
Sum Sq. Dev.	2.528696	103.0453	1.197792	31.59083	305.0947	5137.667
Observations	54	54	54	54	54	54

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

يظهر التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة تباين في تقلبات المتغيرات، حيث يتميز الميزان التجاري وسعر الصرف الرسمي، والادخار المحلي، بتقلبات أعلى مقارنة بسرعة دوران النقود، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما تكشف بيانات الالتواء أن توزيع بعض المتغيرات يميل نحو قيم أعلى أو أدنى من المتوسط. ويشير اختبار التفرطح إلى أن توزيع التضخم يتميز بذيول أكثر سمكاً وقيم متطرفة. بينما يؤكد اختبار جارك-بيرا أن توزيع التضخم وسعر الصرف الرسمي يختلفان بشكل كبير عن التوزيع الطبيعي.

جدول رقم 04 : مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	LNV	LNER	LNGDPC	LNINF	LNS	LNTB
LNV	1					
LNER	0,075916	1				
LNGDPC	-0,557267	0,608215	1			
LNINF	0,369616	-0,214292	-0,303846	1		
LNS	-0,112013	0,953041	0,803531	-0,218168	1	
LNTB	0,382942	0,424090	0,193826	0,249397	0,440476	1

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تشير مصفوفة الارتباط حسب الجدول المبين أعلاه عن علاقة عكسية متوسطة بين سرعة دوران النقود، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تبرز علاقة طردية قوية جداً بين سعر الصرف

الرسمي والادخار المحلي، بالإضافة إلى علاقة طردية قوية أخرى بين الادخار المحلي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. كما توجد علاقات طردية متوسطة بين سعر الصرف الرسمي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبين سرعة دوران النقود والتضخم، وبين الميزان التجاري وسعر الصرف الرسمي. في المقابل، تشير معظم معاملات الارتباط الأخرى إلى علاقات خطية أضعف، أو متوسطة بين المتغيرات المدروسة.

3. اختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية والتأكد من خلوها من مشكلة الجذر الوحدوي الذي قد يؤثر على دقة التقديرات القياسية. تم استخدام اختبار Phillips-Perron (PP) و Augmented Dickey-Fuller (ADF)، حيث تم تقييم المتغيرات عند المستوى (Level) وعند الفرق الأول (First Difference) تحت ثلاثة افتراضات: الحد الثابت فقط، الحد الثابت والاتجاه العام، لا ثابت ولا اتجاه عام.

جدول رقم 05 : نتائج اختبار PP لاستقراره السلاسل الزمنية

		At Level					
		LNV	LNER	LNGDPC	LNINF	LNS	LNTB
With Constant	t-Statistic	-1.6503	-0.5129	-1.6410	-6.2786	-1.6836	-2.6421
	Prob.	0.4503	0.8802	0.4549	0.0000	0.4336	0.0911
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7273	-1.7446	-2.0183	-6.6702	-1.4106	-2.6870
	Prob.	0.7251	0.7171	0.5780	0.0000	0.8465	0.2460
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9862	1.5931	1.6326	-0.9759	3.2466	-0.8665
	Prob.	0.2863	0.9714	0.9736	0.2905	0.9996	0.3360
		At First Difference					
		d(LNV)	d(LNER)	d(LNGDPC)	d(LNINF)	d(LNS)	d(LNTB)
With Constant	t-Statistic	-6.2199	-4.6568	-8.9686	-27.9325	-6.0161	-8.1151
	Prob.	0.0000	0.0004	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.1711	-4.5997	-9.1369	-27.3349	-6.2494	-8.0854
	Prob.	0.0000	0.0028	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.2758	-4.1989	-8.5423	-27.5117	-4.5257	-8.1950
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

جدول رقم 06: نتائج اختبار ADF لاستقراره السلاسل الزمنية

		At Level					
		LNV	LNER	LNGDPC	LNINF	LNS	LNTB
With Constant	t-Statistic	-1.6503	-0.6280	-3.3205	-6.2729	-1.6181	-2.6301
	Prob.	0.4503	0.8551	0.0189	0.0000	0.4664	0.0934
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.7273	-2.1811	-2.9441	-6.6923	-1.3404	-2.6648
	Prob.	0.7251	0.4893	0.1578	0.0000	0.8667	0.2549
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.9748	1.4249	2.4841	-0.3366	3.6703	-1.1071
	Prob.	0.2909	0.9600	0.9964	0.5589	0.9999	0.2401
		At First Difference					
		d(LNV)	d(LNER)	d(LNGDPC)	d(LNINF)	d(LNS)	d(LNTB)
With Constant	t-Statistic	-6.2758	-4.5103	-9.5779	-7.3365	-5.1957	-6.4781
	Prob.	0.0000	0.0006	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.2227	-4.4545	-9.9299	-7.2709	-5.4951	-6.4223
	Prob.	0.0000	0.0042	0.0000	0.0000	0.0002	0.0000
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.3256	-1.7673	-8.8054	-7.4157	-4.5314	-6.5359
	Prob.	0.0000	0.0734	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

تشير النتائج حسب اختبار ديكي فولر و فليبيس بيرو؛ أن معظم المتغيرات ليست مستقرة عند المستوى، مما يدل على وجود جذر وحدوي في السلاسل الزمنية. وعند أخذ الفرق الأول، أصبحت جميع المتغيرات مستقرة وفقاً لاختباري PP و ADF، حيث كانت القيم الاحتمالية أقل من 0.05، مما يؤكد أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1). ومن هذه النتائج نستطيع استخدام نموذج ARDL، حيث يسمح بالتعامل مع المتغيرات المتكاملة من الدرجة (0) او (1) ضمن إطار زمني موحد.

4. تقدير نموذج ARDL:

جدول رقم 07: نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable : LNV		Note : final equationsampleislargerthanselectionsample		
Method : ARDL		Number of modelsevaluated : 12500		
Sample (adjusted) : 1973 2023		Model selection method: Akaike info criterion (AIC)		
Selected Model :ARDL (1, 2, 3, 2, 3, 1)		Included observations : 51 afteradjustments		
FixEd regressors : C		Maximum dependentlags : 4 (Automatiqueselection)		
Dynamic regressors (4 lags, automatique) : LNER LNGDPC LNINF LNS LNTB				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob. *
LNV (-1)	0.572621	0.108644	5.270628	0.0000
LNER	0.062306	0.135819	0.458744	0.6494
LNER (-1)	-0.018031	0.167568	-0.107602	0.9150
LNER (-2)	-0.228544	0.108379	-2.108756	0.0426
LNGDPC	-0.781449	0.504778	-1.548104	0.1311
LNGDPC (-1)	0.678260	0.669911	1.012462	0.3187
LNGDPC (-2)	-0.356533	0.406877	-0.876269	0.3872
LNGDPC (-3)	-1.258617	0.359975	-3.496400	0.0014
LNINF	0.029627	0.023980	1.235524	0.2254
LNINF (-1)	0.036835	0.020599	1.788215	0.0829
LNINF (-2)	0.026165	0.020705	1.263686	0.2152
LNS	0.166859	0.127195	1.311836	0.1986
LNS (-1)	-0.127077	0.184929	-0.687166	0.4968
LNS (-2)	0.002816	0.116744	0.024123	0.9809
LNS (-3)	0.154053	0.075000	2.054056	0.0480
LNTB	0.001335	0.003201	0.416977	0.6794
LNTB (-1)	-0.004816	0.003348	-1.438420	0.1597
C	19.88138	7.115119	2.794244	0.0086
R-squared	0.952151	Mean dependent var		0.516394
Adjusted R-squared	0.927501	S.D. dependent var		0.224337
S.E. of regression	0.060404	Akaike info criterion		-2.504959
Sumsquaredresid	0.120405	Schwarz criterion		-1.823138
Log likelihood	81.87645	Hannan-Quinn criter.		-2.244415
F-statistic	38.62754	Durbin-Watson stat		1.959807
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EvIEWS12

يمثل الجدول أعلاه تقدير نموذج ARDL حيث تم الاعتماد على طريقة (AICAkaike) بتحديد فترات الابطاء (4) كأقصى تقدير، والنموذج الأمثل المتحصل عليه هو من الشكل (1, 2, 3, 2, 3,1). ويبين الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر أنه أقل من 5% مما يدل على أن النموذج معنوي. ويشير معامل التحديد R^2 الذي يقدر بـ 0.9521 أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 95.21% والباقي تفسره متغيرات لم تدرج في النموذج. وبناء على هذه النتائج، يوفر النموذج تقديرا جيدا للعلاقة بين المتغيرات، مع دلالات معنوية لبعض المتغيرات المهمة، مما يسمح للتحليل الطويل والقصير المدى باستخدام اختبار الحدود، واستخراج معاملات نموذج تصحيح الخطأ (ECM).

ولمعرفة مدى صلاحية هذا النموذج يجب القيام ببعض الاختبارات المتمثلة في؛ اختبار الارتباط الذاتي، واختبار ثبات التباين، و اختبار التوزيع الطبيعي للبقاوي، بالإضافة الى اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج.

5. اختبارات صلاحية النموذج:

تم إجراء مجموعة من الاختبارات للتأكد من مدى صلاحية النموذج وصحة افتراضاته الأساسية، وتشمل هذه الاختبارات:

جدول رقم 08: نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين البقاوي

Breusch–Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlationat up to 2 lags			
F–statistic	0.077118	Prob. F(2,31)	0.9260
Obs*R–squared	0.252485	Prob. Chi–Square(2)	0.8814

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من نتائج اختبار LM نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F و Chi–Square تقدر بـ 0.9260 و 0.8814 على التوالي، وهما أكبر من 5%؛ ومنه نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي بين البقاوي.

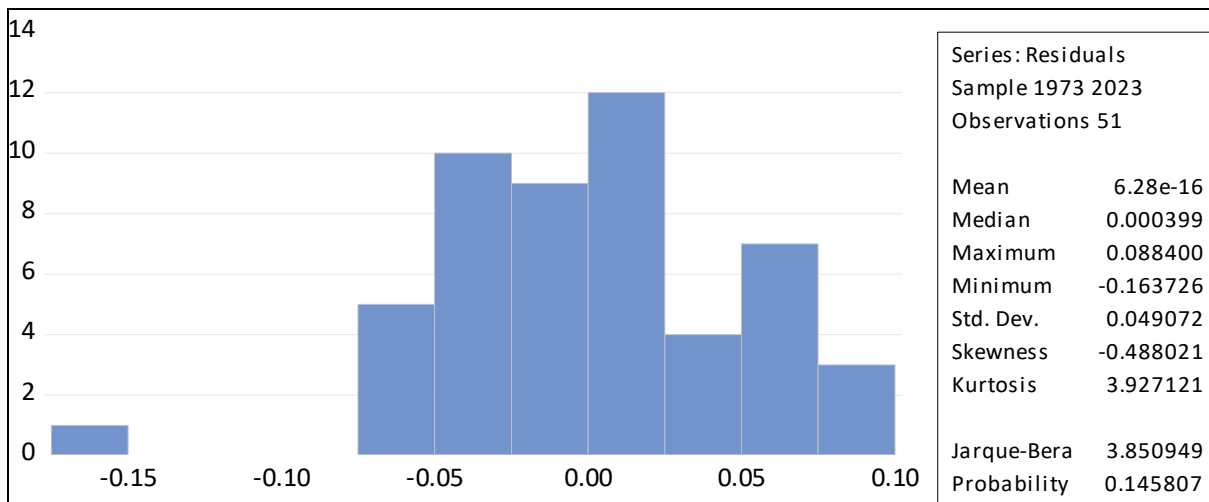
جدول رقم 09 :نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch–Pagan–Godfrey			
Null hypothesis : Homoskedasticity			
F–statistic	0.584241	Prob. F(17,33)	0.8797
Obs*R–squared	11.79856	Prob. Chi–Square(17)	0.8122
Scaled explained SS	7.229814	Prob. Chi–Square(17)	0.9804

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من نتائج اختبار Heteroskedasticity نلاحظ أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F و Chi-Square تقدر بـ 0.8797 و 0.8122 على التوالي، وهما أكبر من 5%؛ ومنه نستنتج أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التباين.

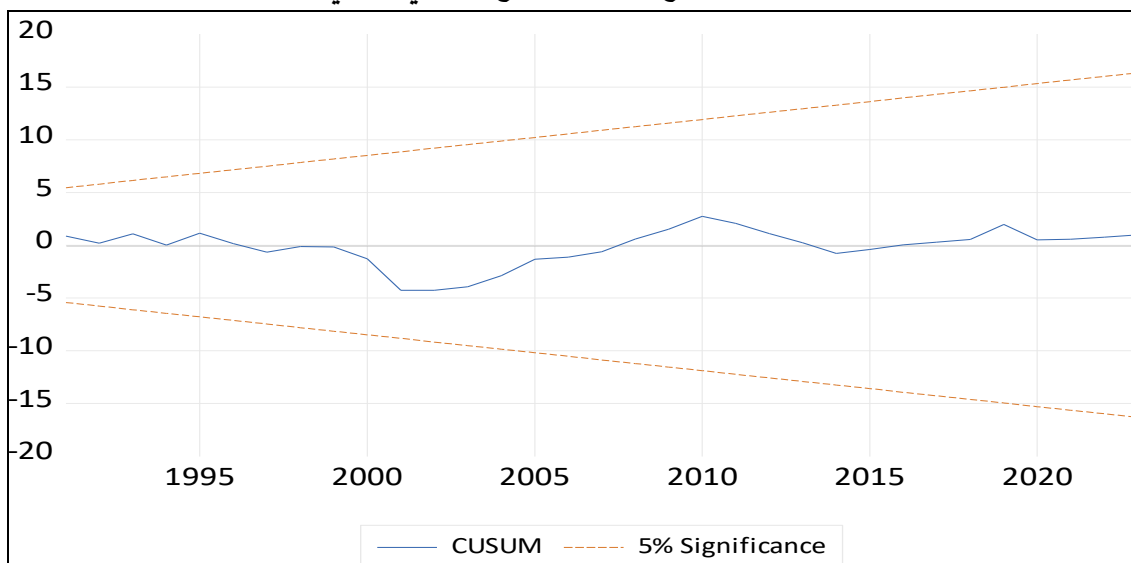
شكل 20: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

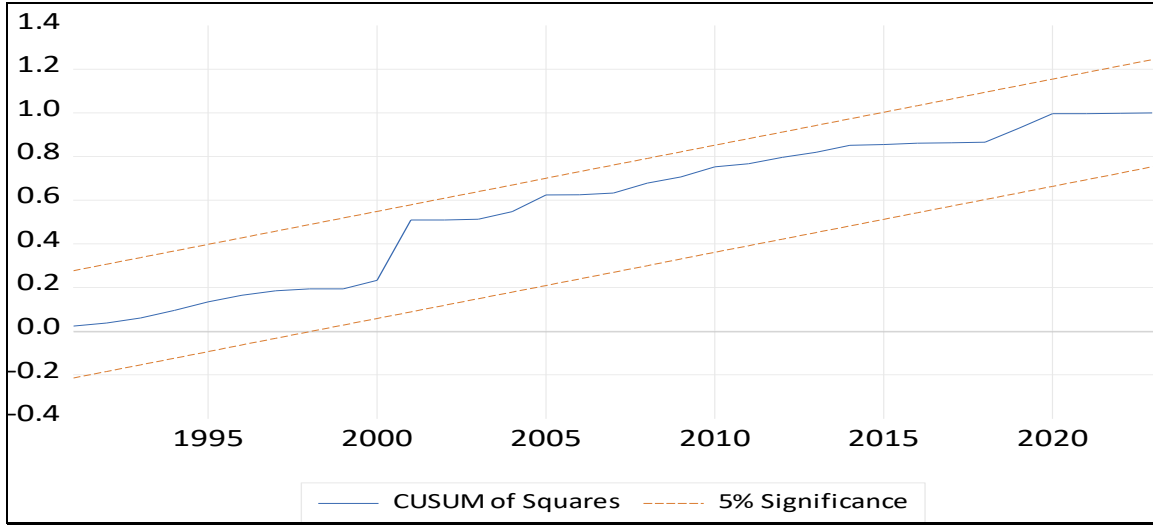
من خلال اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية Jarque-Bera يقدر بـ 0.1458 وهو أكبر من 5% ومنه نستنتج أن البقايا تتبع التوزيع الطبيعي.

شكل 21: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبقايا



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

شكل 22: نتائج اختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

للتأكد من استقرار النموذج عبر الزمن، تم إجراء اختبائي المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والذي يقيس المعاملات المقدرة عبر الزمن ومربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM of Squares)، والذي يستخدم في الكشف عن أي تغيرات فجائية أو عدم استقرار هيكلية في البيانات. كما هو موضح في الشكلين 2 و3.

ومن خلال النتائج يظهر اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) و مربع المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM of Squares). أن الخط الأزرق يقع بالكامل داخل الحدود الحرجة (الممثلة بالخطين المنقطين عند مستوى دلالة 5%؛ ومنه نستنتج أن المعاملات المقدرة للنموذج مستقرة عبر الزمن.

6. اختبار التكامل المشترك (Bounds Test):

بعد التأكد من صلاحية النموذج، نستطيع القيام باختبار التكامل المشترك (اختبار الحدود) لمعرفة إمكانية وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، والنتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم 10: نتائج اختبار التكامل المشترك

F-Bounds Test		Null Hypothesis : No Levels Relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I (0)	I (1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.529264	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول رقم 7 نلاحظ أن قيمة F المحسوبة تساوي (4.5292) وهي أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة عند مستوى معنوية (1%) وبالتالي نقول إنه توجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع. ويكون نموذج المدى الطويل كما هو موضح في الجدول رقم 8.

جدول رقم 11: نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNER	-0.431160	0.206027	-2.092732	0.0441
LNGDPC	-4.020643	1.051481	-3.823789	0.0006
LNINF	0.216734	0.110505	1.961305	0.0583
LNS	0.460132	0.173354	2.654299	0.0121
LNTB	-0.008146	0.004847	-1.680805	0.1022
C	46.51929	12.23197	3.803091	0.0006

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من الجدول رقم (8) نستطيع كتابة معادلة الأجل الطويل وفق المعادلة التالية:

$$\text{LnV} = -0.4312 * \text{LnER} - 4.0206 * \text{LnGDPC} + 0.2167 * \text{LnINF} + 0.4601 * \text{LnS} - 0.0081 * \text{LnTB} + 46.5193$$

7. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

من اختبارات الحدود تبين أنه توجد علاقة في المدى الطويل، لذلك نقوم بتقدير نموذج المدى القصير بتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ECM والنتائج مبينة في الجدول رقم 9:

جدول رقم 12 : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression		Dependent Variable: D(LNV)		
Selected Model:ARDL (1, 2, 3, 2, 3, 1)		Sample: 1970 2023		
Case 2: Restricted Constant and No Trend		Included observations: 51		
ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNER)	0.062306	0.107008	0.582257	0.5644
D (LNER (-1))	0.228544	0.092495	2.470892	0.0188
D(LNGDPC)	-0.781449	0.409134	-1.910009	0.0649
D (LNGDPC (-1))	1.615150	0.426642	3.785726	0.0006
D (LNGDPC (-2))	1.258617	0.311128	4.045335	0.0003
D(LNINF)	0.029627	0.016512	1.794297	0.0819
D (LNINF (-1))	-0.026165	0.016201	-1.615077	0.1158
D(LNS)	0.166859	0.101896	1.637539	0.1110
D (LNS (-1))	-0.156869	0.070120	-2.237149	0.0321
D (LNS (-2))	-0.154053	0.055906	-2.755562	0.0095
D(LNTB)	0.001335	0.002385	0.559539	0.5796
CointEq (-1) *	-0.427379	0.069819	-6.121222	0.0000
R-squared	0.785132	Mean dependent var		-0.003721
Adjusted R-squared	0.724529	S.D. dependent var		0.105865
S.E. of regression	0.055564	Akaike info criterion		-2.740253
Sumsquaredresid	0.120405	Schwarz criterion		-2.285706
Log likelihood	81.87645	Hannan-Quinn criter.		-2.566557
Durbin-Watson stat	1.959807			

من الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل التحديد R^2 يقدر بـ 0.7851 مما يعني المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 78.51%. كما نلاحظ أيضا أن معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ سالب ومعنوي عند درجة معنوية أقل من 5%؛ وبالتالي فهو مقبول احصائيا، ويشير هذا المعامل الى أن سرعة التعديل نحو التوازن من الأجل القصير الى الأجل الطويل تبلغ 42.73% إذا حدث أي اختلال في التوازن. هذا يعني أن التغيرات قصيرة الأجل تؤثر بسرعة على الاتجاه طويل الأجل، أي أن العلاقة بين المتغيرات وسرعة دوران النقود ليست جامدة، بل متغيرة عبر الزمن. كما تبين قيمة Durbin-Watson التي تقدر بـ 1.96 أنها لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي بين البواقي.

8. تفسير النتائج:

من خلال نموذج الأجل الطويل والقصير توصلنا الى النتائج التالية:

➤ علاقة إيجابية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود على المدى القصير بعد تأخير زمني، مما يعني أن تأثير سعر الصرف ليس فوريا، لكنه يبدأ بالظهور تدريجيا. أما على المدى الطويل فالعلاقة سالبة بمعامل (-0.4312) ، أي انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى تسارع دوران النقود؛ ويرجع ذلك الى تراجع الثقة النقدية مما يؤدي الى زيادة الإنفاق لتجنب فقدان القيمة.

➤ علاقة متقلبة بين نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، وسرعة دوران النقود في الأجل القصير، حيث تكون سالبة ثم إيجابية بعد فترتين من الزمن. ويفسر ذلك بالميل الفوري للادخار، لكن بعد فترة يتحول إلى إنفاق استهلاكي واستثماري. وفي الأجل الطويل العلاقة قوية وسالبة، بمعامل (-4.0206) حيث ارتفاع الدخل الفردي يؤدي في المدى الطويل الى تقليل سرعة دوران النقود بسبب زيادة الميل للادخار والاستثمار.

➤ علاقة إيجابية بين التضخم وسرعة دوران النقود في الأجل الطويل والقصير. حيث في الأجل القصير يكون التأثير ضعيف، لكن مع الوقت يزداد التأثير على سرعة دوران النقود بمعامل (0.2167)؛ لأن الأفراد يسارعون للإنفاق قبل انخفاض القوة الشرائية للعملة.

➤ علاقة إيجابية ثم سالبة بين الادخار وسرعة دوران النقود في الأجل القصير، ففي البداية تكون زيادة فورية في سرعة دوران النقود، لكن مع مرور الوقت يقل تأثيرها بسبب انتقال الأموال الى استثمارات طويلة الأجل. أما في الأجل الطويل فالعلاقة تكون إيجابية بمعامل (0.4601) ويرجع ذلك إلى التدوير السريع للأموال داخل النظام المالي.

➤ علاقة سالبة لكن غير معنوية للميزان التجاري وسرعة دوران النقود في الأجل القصير والطويل؛ مما يشير إلى أن التغيرات في الميزان التجاري لا تؤثر بشكل جوهري على سرعة دوران النقود. ومنه:

نستنتج أن؛ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والادخار، يكون لهما تأثير متغير بمرور الوقت، حيث يكون سلبيا أولا ثم يتحول إلى إيجابي بعد فترة، مما يدل على وجود ديناميكية زمنية في تأثيرهما على سرعة دوران النقود. أما التضخم وسعر الصرف فلهما تأثير طويل الأجل أكثر وضوحا، بينما يكون تأثيرهما في الأجل القصير غير فوري ولكنه يظهر مع مرور الوقت

خلاصة الفصل:

تناول الفصل الثاني الجانب التطبيقي للمذكرة، بحيث استعرضنا في المبحث الأول أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري، منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وقد كانت محطات مهمة أثرت بشكل كبير في إعادة النظر الى السياسات الاقتصادية الجزائرية المنتهجة في ذلك الوقت والى الآن. خصوصا بعد الازمة الاقتصادية التي عاشتها الجزائر بعد سنة 1989، ولجؤها الى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة والقروض. وتوجه الاقتصاد الجزائر على اثرها الى التحرر واتباع اقتصاد السوق. وقد شهدت بعدها الجزائر سنة 1999 تحسن كبير بسبب الطفرة التي حدثت نتيجة ارتفاع أسعار البترول. لتصطدم الجزائر بأزمة أخرى بعد سنة 2014 بسبب انهيار أسعار البترول. وكل هذه المراحل أثرت بشكل كبير على سياسة سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر.

ولقياس العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود، قمنا في المبحث الثاني بأجراء دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة ARDL . بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات وسعر الصرف كمتغيرات تفسيرية، وسرعة دوران النقود كمتغير تابع للفترة (1970-2023). وقد أظهرت النتائج أن سعر الصرف يؤثر إيجابيا على سرعة دوران النقود على المدى القصير بعد تأخير زمني، بينما يكون تأثيره سلبيا على المدى الطويل. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فله تأثير متقلب، يبدأ سلبيا ثم يتحول إلى إيجابي، وفي المدى الطويل يكون الأثر سلبيا بسبب الميل للادخار. وتوصل الدراسة أيضا الى أن التضخم يرتبط إيجابيا بسرعة دوران النقود في الأجلين القصير والطويل، مع ازدياد التأثير بمرور الوقت. أما الادخار فيظهر علاقة إيجابية ثم سالبة على المدى القصير، لكنه يؤثر إيجابيا على المدى الطويل. وفيما يخص الميزان التجاري فتأثيره غير معنوي على سرعة دوران النقود. وبشكل عام، يتضح أن بعض المتغيرات الاقتصادية تحدث تأثيرا ديناميكيا يتغير مع الزمن، خاصة الدخل والادخار.

الخدمة العامة

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الاقتصاد الجزائري. وقد انطلقت أهمية هذا البحث من الدور المحوري لهذين المتغيرين في صياغة السياسات الاقتصادية والنقدية، خاصة في ظل التحديات والتقلبات المتزايدة التي تشهدها الأسواق المالية العالمية وأسعار العملات. ووفق هذا الطرح سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية: كيف يؤثر سعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر. ولأجل ذلك تم تقسيم الدراسة إلى فصلين متكاملين، حيث تناول الفصل الأول الإطار النظري، بينما خصص الفصل الثاني للتحليل التطبيقي.

لقد أكدت الدراسة على الأهمية الجوهرية لاستقرار العملة الوطنية كأحد المؤشرات القوية لمتانة الاقتصاد الكلي. وفي ظل الانفتاح الاقتصادي والتعاملات التجارية مع العالم الخارجي، يكتسب سعر الصرف أهمية بالغة كآلية لتنظيم هذه التبادلات، حيث يعكس قيمة العملة المحلية مقابل نظيراتها الأجنبية. وأظهرت الدراسة كيف يمكن للتقلبات في سعر الصرف، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، أن تحدث تأثيرات كبيرة على الميزان التجاري والاقتصاد الوطني بشكل عام. علاوة على ذلك، أوضح التحليل النظري كيف يتشابه سعر الصرف مع العديد من المؤشرات الاقتصادية الحيوية الأخرى، بما في ذلك الكتلة النقدية، ومعدلات التضخم، وميزان المدفوعات، والنتاج المحلي الإجمالي، وصولاً إلى سرعة دوران النقود التي كانت محور تركيزنا الأساسي في هذا البحث.

من جهة أخرى، تم التأكيد على أن سرعة دوران النقود تعد بمثابة مقياس لمدى حيوية النشاط الاقتصادي داخل الدولة. فهي تعكس وتيرة تداول وحدة النقد بين الأفراد، والمؤسسات خلال فترة زمنية محددة، مما يشير بدوره إلى مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات، وكفاءة النظام المالي في توجيه السيولة نحو الاستثمار والإنتاج. وقد أبرزت الدراسة أن ارتفاع سرعة دوران النقود يرتبط عادة باقتصاد نشط وزيادة في الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري، بينما يشير انخفاضها إلى تباطؤ النشاط الاقتصادي أو ضعف الثقة. ومن هذا المنطلق، تتضح أهمية فهم العلاقة المعقدة بين سعر الصرف، وسرعة دوران النقود، حيث يمكن للتغيرات في سعر الصرف أن تؤثر بشكل مباشر على قرارات الأفراد والشركات المتعلقة بالاحتفاظ بالسيولة أو إنفاقها، وبالتالي على سرعة دورانها.

في الفصل النظري، تم استعراض وتحليل مختلف النظريات والمقاربات الاقتصادية التي تفسر العلاقة بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود. وقد شمل ذلك توضيح المفاهيم الأساسية، وتقديم تفسيرات اقتصادية

معمقة لهذه العلاقة. كما تم التطرق إلى النماذج الاقتصادية الكمية، التي تحاول نمذجة تأثير سعر الصرف، على سلوك المتعاملين الاقتصاديين في تداول الأموال.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة، فقد ركز على تحليل البيانات الفعلية لكل من سعر الصرف، وسرعة دوران النقود في الجزائر، خلال الفترة محل الدراسة. وقد تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) بعد التأكد من خصائص السلاسل الزمنية من حيث الثبات والتكامل المشترك. وقد كشفت النتائج عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، بالإضافة إلى وجود آلية تصحيح خطأ سالبة ودالة إحصائياً، مما يشير إلى قدرة الاقتصاد على استعادة توازنه في المدى الطويل بعد حدوث صدمات قصيرة الأجل.

وبناء على التحليل القياسي للعلاقة بين المتغيرين، أكدت نتائج الدراسة وجود علاقة طويلة الأمد ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر. ويعكس هذا؛ التأثيرات العميقة لتحولات قيمة العملة الوطنية على السلوك النقدي والإنفاقي داخل الاقتصاد. كما أشارت النتائج إلى أن المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي المدرجة في الدراسة تلعب دوراً معنوياً على المدى الطويل؛ مما يوضح أن سرعة دوران النقود، تتأثر بشكل تراكمي ومستدام بالتغيرات في السياسة النقدية، وديناميكيات سوق الصرف.

وعلى النقيض من ذلك، أظهر التحليل على المدى القصير بعض التذبذبات في العلاقة بين المتغيرات، مما يوحي بأن الاستجابة الآنية لسرعة دوران النقود للتغيرات في سعر الصرف، قد تكون محدودة أو مشروطة بعوامل ظرفية؛ مثل التقلبات الموسمية، أو الأحداث الاقتصادية الغير متوقعة. و يمكن أن يعزى ذلك جزئياً إلى طبيعة القرارات الاقتصادية التي غالباً ما تحتاج إلى فترة زمنية، حتى تنعكس بشكل كامل على سلوك الأفراد والمؤسسات.

وفي ضوء هذه النتائج، تبرز الأهمية القصوى لتحقيق تنسيق فعال بين أدوات السياسة النقدية، وإدارة سعر الصرف. يهدف هذا التنسيق إلى ضمان استقرار سرعة دوران النقود وتوجيهها بما يخدم تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية للبلاد، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي يواجهها الاقتصاد الوطني. وعليه فقد دعمت نتائج التحليل؛ الفرضية الأساسية للدراسة التي تشير إلى وجود تأثير سلبي لسعر الصرف على سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة.

التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، نقدم مجموعة من التوصيات التي نرى أنها ضرورية لتعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي في الجزائر:

✍ يجب على السلطات النقدية إتباع سياسات نقدية مستقرة للحد من التقلبات في سعر الصرف. لأن تقلب سعر الصرف يرفع سرعة دوران النقود؛ بسبب فقدان الثقة النقدية، مما قد يؤدي إلى زيادات غير مستقرة في التضخم والإنفاق الغير منتج.

✍ تعزيز نمو الدخل الفردي بطريقة مستدامة، عن طريق تحفيز القطاعات المنتجة، وتحسين الدخل الحقيقي للأفراد مما يساعد في تحقيق استقرار نقدي.

✍ يجب إتباع السياسات النقدية التي تحد من التضخم، وتساعد في استقرار النظام النقدي وتقليل تقلبات سرعة دوران النقود.

✍ يجب تشجيع المدخرات، وتحفيز الاستثمارات المنتجة لكي يتحقق التوازن المطلوب بين الاستهلاك والادخار، مما يحافظ على سرعة دوران النقود ضمن مستويات مستقرة.

✍ تحسين الصادرات وزيادة التدفقات النقدية الأجنبية يمكن أن يساهم في استقرار النظام النقدي، حتى لو لم يكن له تأثير مباشر على سرعة دوران النقود.

آفاق الدراسة:

لفتح المجال أمام دراسات أعمق وأكثر دقة، نقترح ما يلي:

✍ إجراء دراسات مقارنة بين الجزائر ودول مغربية أخرى حول محددات سرعة دوران النقود باستخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية. (Panel Data)

✍ اختبار نظام سعر الصرف الأنسب للاقتصاد الجزائري بناء على تحليل علمي وقياسي دقيق .

✍ يمكن إجراء دراسات مستقبلية باستخدام بيانات سعر الصرف في السوق الموازية (السوق السوداء) ومقارنة النتائج مع تلك التي تم الحصول عليها باستخدام سعر الصرف الرسمي، لفهم أعمق لتأثيرات التشوهات في سوق الصرف على سرعة دوران النقود.

نأمل أن تساهم هذه الدراسة في إثراء النقاش حول السياسات الاقتصادية والنقدية في الجزائر وتقديم رؤى قيمة للمساهمة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المستدام.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

❖ الكتب :

- أحمد أبو الفتح الناقة. (1998) *النظرية النقود والبنوك والأسواق المالية*. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- أحمد ابراهيم علي، *الاقتصاد النقدي*، الطبعة الثانية.
- أحمد فريد مصطفى. (2009) *الاقتصاد النقدي الدولي*. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- إدريس قريصة صبحي. (1984) *النقود والبنوك*. دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- إسماعيل محمد الهاشم، *النقود والبنوك*. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، مصر.
- بسام الحجار. (2009) *الاقتصاد النقدي والمصرفي*، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، لبنان.
- الجنابي، هيل عجمي، ورمزي عبد العزيز ارسلان. (2009) *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- حمدي عبد العظيم. *الصالح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة*.
- حسن خلف فليح. (2004) *التمويل الدولي*. الوراق للنشر والتوزيع.
- نشأة الوكيل. (2006) *التوازن النقدي ومعدل الصرف*. ناس للطباعة.
- رمزي عبد العزيز ارسلان، والجنابي هيل عجمي. (2009) *النقود والمصارف والنظرية النقدية*. دار وائل للنشر، عمان.
- زينب حسين عوض الله. (2003) *العلاقات الاقتصادية الدولية*. الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- سامي. (1982) *النظريات والسياسات النقدية والمالية*. كاظمة للنشر والتوزيع والترجمة، الكويت.
- سمير فخري نعمت. (2011) *العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات*. دار اليازوري، عمان، الأردن.
- السيد المتولي عبد القادر. (2011) *الاقتصاد الدولي: النظرية والسياسات*، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان.
- ضياء مجيد. *اقتصاديات النقود والبنوك*. مؤسسة شباب الجامعة.

- ضيف الله محمد القطابري .(2011) دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية .الأردن، دار غيداء للنشر والتوزيع.
- ضيف الله محمد القطابري .(2011) دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية .دار الغيداء، الأردن.
- طاهر فاضل البياتي وآخرون .(2013) النقود والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن.
- عادل أحمد حشيش .(2000) العلاقات الاقتصادية الدولية .دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية.
- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي .(2011) سعر الصرف وإدارته .الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر، الأردن.
- عبد الحسن جليل الغالبي .(2011) سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية .دار الصفاء، الأردن.
- عبد الرزاق بن هاني .(2014) مبادئ الاقتصاد الكلي .الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن.
- عبد العظيم حمدي .(2007) السياسات المالية والنقدية: دراسة مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي .الدار الجامعية، مصر.
- علي بن عزوز .(2004) محاضرات في النظريات والسياسات النقدية .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- علي عباس .(2013) إدارة الأعمال الدولية، الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان.
- عرفان تقي الحسني .(1999) التمويل الدولي .الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن.
- قدي عبد المجيد .(2006) المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية .ديوان المطبوعات الجامعية.
- لطرش الطاهر .(2011) الاقتصاد النقدي والبنكي .ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مجدي محمود شهاب .(2002) الاقتصاد الدولي .دار المعرفة، جامعة مصر، الإسكندرية.
- محب خلة توفيق .(2015) الاقتصاد النقدي والمصرفي .دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- محمد سيد عابد .(1999) التجارة الدولية .جامعة الإسكندرية، مكتبة الإشعاع الفنية.
- محمد مبارك .(2006) اقتصاد النقود .منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر.
- مدحت صادق .(1997) النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي .دار الغريب، القاهرة.

- مدحت محمد العقاد، محمد عبد العزيز العجمية (1983) *النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية*. دار النهضة العربية.
- ناظم محمد نوري الشمري (1988) *النقود والمصارف*. دار الكتب للطباعة والنشر، العراق.
- نشأة الوكيل (2006) *التوازن النقدي ومعدل الصرف*. ناس للطباعة.
- هوشيار معروف (2005) *تحليل الاقتصاد الكلي*. الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر. عمان.
- هوشيار معروف (2013) *تحليل الاقتصاد الدولي*. الطبعة الأولى. دار جرير. عمان.
- هيل عجمي الجنابي (2014). *التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية*. عمان: دار وائل للنشر.
- هند محمد سليمان (2002). *العوامل المحددة لسرعة دوران النقود: دراسة تطبيقية على السودان*. رسالة ماجستير. الخرطوم، كلية الاقتصاد، جامعة الخرطوم، السودان.

❖ **المذكرات والاطروحات:**

- أحمد أبو الفتح الناقة (1998). *النظرية النقود والبنوك والأسواق المالية*. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.
- أحمد فريد مصطفى (2009). *الاقتصاد النقدي الدولي*. مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- أحمد نصير (2014). *أثر السياسات الاقتصادية الكلية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (1990-2012)*، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر-3.
- أحمد إبراهيم علي. *الاقتصاد النقدي*، الطبعة الثانية.
- أسماعيل محمد الهاشم. *النقود والبنوك*. دار الجامعات المصرية، الإسكندرية.
- بعلول نوفل. *أثر النظام المصرفي على ميزان المدفوعات الجزائري*، أطروحة دكتوراه، جامعة أم البواقي، 2017-2018.
- بسام الحجار (2009). *الاقتصاد النقدي والمصرفي*، الطبعة الثانية، دار المنهل اللبناني، لبنان.
- بلحارث، ل (2019). *نظام الرقابة على الصرف في ظل الإصلاحات الاقتصادية*، مذكرة دكتوراه، جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
- بن سالم بسي وآخرون. *العلاقة السببية بين سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر (1990-2019)*، الجزائر.
- بن قدور علي. *دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر 1970-2010*، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 2012-2013.

- بوسالم رفيقة، بونوة شعيب (2013). الفجوة التضخمية في الجزائر (1988-2006)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- تادريس قريصة صبحي (1984). النقود والبنوك. دار النهضة العربية، بيروت.
- توفيق محب خلة (2015). الاقتصاد النقدي والمصرفي. دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
- تومي حميد (2017). العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود في الجزائر (1990-2017)، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان.
- جنابي، هيل عجمي، ورمزي عبد العزيز أرسلان (2009). النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار وائل للنشر، عمان.
- حسني، عرفان تقي (1999). التمويل الدولي. دار مجدلاوي للنشر، عمان.
- حسين عوض الله زينب (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.
- حسن خلف فليح (2004). التمويل الدولي. الوراق للنشر والتوزيع.
- سليمان، هند محمد. العوامل المحددة لسرعة دوران النقود: دراسة تطبيقية على السودان (1970-2000)، جامعة الخرطوم.
- سيد عابد محمد (1999). التجارة الدولية. مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية.
- شهاب مجدي محمود (2002). الاقتصاد الدولي. دار المعرفة، الإسكندرية.
- صحراوي سعيد (2009-2010). محددات سعر الصرف: دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر. ماجستير، جامعة تلمسان.
- صادق مدحت (1997). النقود الدولية وعملية الصرف الأجنبي. دار الغريب، القاهرة.
- عابد محمد سيد (1999). التجارة الدولية. مكتبة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية.
- عبد الجليل الغالبي عبد الحسن (2011). سعر الصرف وإدارته. دار الصفاء، الأردن.
- عبد العزيز فطيمة (1997). الطلب على النقود: دراسة قياسية لحالة الجزائر، 1970-1996. جامعة الجزائر.
- عبد الرزاق بن هاني (2014). مبادئ الاقتصاد الكلي. الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن.
- عبد العظيم حمدي (2007). السياسات المالية والنقدية: مقارنة بين الفكر الوضعي والإسلامي. الدار الجامعية، مصر.
- علي بن عزوز (2004). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- علي عباس (2013). إدارة الأعمال الدولية. الطبعة الثالثة، دار المسيرة، عمان.

- عمار مؤذن. تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات (1990-2010)، جامعة المدية.
- قنوني حبيب، عامر عبد الرحيم (2019). سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر: دراسة تجريبية. دراسات اقتصادية، 13. (3)
- قدي عبد المجيد (2006). المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية.
- لطروش الطاهر (2011). الاقتصاد النقدي والبنكي. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مزاوغ نبيلة. محددات سرعة دوران النقود: دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2016)، جامعة تلمسان.
- محمد مبارك (2006). اقتصاد النقود. دار الأديب، وهران.
- موسى حسن، عثمان حسين (2017). دراسة محددات سرعة دوران النقود في السودان (1990-2015)، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
- ناظم محمد نوري الشمري (1988). النقود والمصارف. دار الكتب، العراق.
- ناصري نفيسة. أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر. جامعة تلمسان، 2011.
- نشأة الوكيل (2006). التوازن النقدي ومعدل الصرف. ناس للطباعة.
- نعمت، سمير فخري (2011). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاساتها على ميزان المدفوعات. دار اليازوري، عمان.
- ياسين سي لخضر، وغربي (2019). العلاقة بين سعر صرف الدينار مقابل الدولار والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر (1970-2015)، دكتوراه، جامعة زيان عاشور الجلفة.

❖ المقالات العلمية:

- أحمد، علي (2017). العوامل الرئيسية التي تحدد سرعة دوران النقود في السودان خلال الفترة (1970-2016). مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 16(2)، 2022.
- أولاد العيد سعد. مصطفى بورانن. وأحمد بن مويزة. (2020) محددات سرعة دوران النقود في الجزائر للفترة 1968-2017: دراسة قياسية باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 13. العدد 3.
- التلواني، أحمد محي الدين محمد (2022). العلاقة بين سرعة دوران النقود وكلّ من التضخم والنمو الاقتصادي المصري. مجلة السياسة والاقتصاد، جامعة الإسكندرية.
- إمامة مكي محمد السيد، ومحمد الرشيد طارق. العلاقة السببية بين عرض النقود والتضخم في السودان (1990-2012). مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16.

- أيوب الحويجاتي، أوس فخر الدين، وضياء إدريس عبد الرحمن المشهداني (2018). العوامل المؤثرة على سرعة دوران النقود: دراسة تطبيقية لحالة المملكة الأردنية الهاشمية (1980-2015). مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2(42)، الجزء 1.
- بودهان، أسين (2014). مخاوف من تأثير تقلبات أسعار الصرف في الجزائر. الجزيرة نت، 30 ديسمبر.
- بودلال، علي (2002). إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل التي تساعد على توسيع رقعته بالجزائر. ملتقى دولي حول الاقتصاد الجزائري، جامعة البليدة، 21-22 ماي.
- بوثلجة، عبد الناصر، وبطاهر، سمير (2015). سعر الصرف الموازي والطلب على النقود. المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، (1)، 75-87.
- بونوة، شعيب، وخياط، رحيمة (2011). سياسة سعر الصرف بالجزائر: نمذجة قياسية للدينار الجزائري. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 5.
- Chaouk, Prika, & ChaibAinu. (2019). العلاقة الديناميكية بين عرض النقود وسعر الصرف والتضخم وتأثيرها في التوازن الاقتصادي الكلي. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، 16(2)، 2000.
- حسن إسماعيل، هناء عبد العاطي، وجلال، وهبة السيد (2024). Impact of Exchange Rate Fluctuations on Money Velocity in the Egyptian Economy. مجلة البحوث المالية والتجارية، 25(4).
- حيدر، نعيمة الفرجي (2015). أثر تقلب الصرف اليورو في المخاطر المصرفية. ورقة بحثية مقدمة في ملتقى دولي حول "اليورو واقتصاديات الدول العربية"، جامعة الأغواط، 18-20 أفريل.
- دردوري، لحسن، ولقليطي، لخضر (2017). سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس.
- دردوري، لحسن (2015). سياسة سعر الصرف في الجزائر. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 1(1)، 45-60.
- زنوشا، قدي (2022). محددات سرعة دوران النقود في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1980-2019. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 18(1).
- سعد، أولاد العيد (2020). العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود في الجزائر خلال الفترة (1980-2019). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، 13(3).

- سمير بن عبد العزيز، سفيان بن عبد العزيز، ولخضر دولي (2016). أثر تقلبات أسعار الصرف على التجارة الخارجية الجزائرية: دراسة تحليلية للفترة 2001-2016. مجلة البشائر الاقتصادية.
- الشيخ، عبد المنعم عبد العزيز (2020). قياس أثر تغير عرض النقود وسرعة دورانها وسعر الصرف في معدلات التضخم باستخدام نموذج ARDL بالتطبيق على الاقتصاد السوداني (2000-2020). مجلة كلية الاقتصاد، 10(1)، يونيو 2023.
- عجابي، ر. (2023). الإطار القانوني للرقابة على الصرف في الجزائر. مجلة الباحث، العدد 15، 45-62.
- عبد الله محمد، عثمان (2019). دراسة أثر سرعة دوران النقود على النمو الاقتصادي. مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 15.
- عثمان، حسن موسى (2017). محددات سرعة دوران النقود في السودان (1990-2015). مجلة كلية السياسة والاقتصاد، 16(15)، يوليو 2022.
- عبد الرحيم، قنوني ح. (2019). سعر الصرف وسرعة دوران النقود في الجزائر: دراسة تجريبية. مجلة دراسات اقتصادية، 13(3)، 337-348.
- فايزة، سي محمد، وبوتلجة، عبد الناصر (2020). أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة قياسية. مجلة التكامل الاقتصادي، (1)، 17-35.
- محمد حاج نور، ومحاسن عثمان (2018). أثر التغير في عرض النقود على سعر الصرف في السودان (2010-2018). المركز الديمقراطي العربي، 18 مارس 2020.
- محمود، ريم (2017). محددات سرعة دوران النقود في سوريا: دراسة قياسية للفترة (1990-2010). مجلة جامعة البحث، 39(35)، اللاذقية.
- مكاحلية، رائد، وشريط، كامل (2022). دور سياسة سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، 5(2).
- وسام، حسين علي (2013). محددات سرعة دوران النقود في العراق (1980-2013). مجلة الدراسات الاقتصادية، العدد 15.

❖ التقارير السنوية :

- البنك الدولي. World Development Indicators. (2020).

- البنك المركزي الجزائري (2005). تطور سوق الصرف في الجزائر. الجزائر: مطبعة البنك المركزي.
- البنك المركزي الجزائري (2022). تقرير السياسة النقدية السنوي.
- تعادل القوة الشرائية: فهم أسعار الصرف والتضخم 20. LP Centre. (2023) مايو. متاح عبر:

<https://ar.lpcentre.com/articles/purchasing-power-parity-understanding-exchange-rates-and-inflation>.
16 جانفي 2025.

- صندوق النقد الدولي (2021). النظام النقدي الدولي.
- صندوق النقد العربي (2019). العوامل المؤثرة في سرعة دوران النقود خلال الفترة من 1980 إلى 2019. صندوق النقد العربي، البحوث والدراسات. تم الاطلاع عليه في: 10 فيفري 2025.
- وزارة المالية الجزائرية (1990). تقرير حول السياسة النقدية والصرف. الجزائر.

❖ المراجع باللغة الاجنبية:

- Akhtaruzzaman, Md. (2008). Financial Development and Velocity of Money in Bangladesh: A Vector Auto-Regression Analysis. Bangladesh Bank Working Paper No. 0806. Bangladesh Bank.
- David begg et autres (2002), macroeconomie, 2^e edition donod Paris.
- Fisher, I (1911). The Purchasing Power of Money. Macmillan.
- friedman, 1956. The Quantity Theory of Money: A Restatement. University of Chicago Press.
- Henni, a (1991), essai sur l'économie parallèle, édition ENAG, Algérie.
- Keynes, J. M. (1936). The General Theory of Employment, Interest, and Money. Macmillan.
- Mesken, f ; (2019). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets. Pearson.
- Okafor, et al. (2013) "Determinants of Income Velocity of Money".